الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم التجـــاريـــة

الموضـــــــــــــــوع

دور محافظ الحسابات في زيادة موثوقية الكشوفات المالية

دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
شعبة العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالبان:
شية إيناس
ومان علي

الأستاذ المشرف:
أحمد قايد نور الدين

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	جودي محمد رمزي	أستاذ محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	أحمد قايد نور الدين	أستاذ	مشرفا	**جامعةبسكرة**
3	عزوز ميلود	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	**جامعةبسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

شكر و تقدير

بداية وقبل كل شيء نتوجه بشكرنا الخالص لرب السموات والأرض رب كل شيء ومليكه ,ولي الدنيا والآخرة على توفيقه لنا في انجاز هدا العمل المتواضع راجين أن يتقبله خالصا لوجهه الكريم وان يفتح لنا به طريقا إلى الجنة .

بأسمى عبارات الشكر والثناء نتقدم إلى أستاذتنا ومرشدنا **البروفيسور الأستاذ أحمد قايد نور الدين** على قبولها الإشراف على هده المذكرة وعلى توجيهاتها وحرصها المستمر.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى الأساتذة الدين لم يبخلوا علينا بالمساعدة ونخص بالذكر **الأساتذة: مناصرية إسماعيل ، الدكتور بن عيشى عمار ، عزوز ميلود ، سعيدي عبد الحليم ، جودي رمزي**

ثم الشكر مكتب محافظ الحسابات و أشكر المحاسب **أيوبي كريم** على حسن الإستقبال والمساعدة التي حضيت بهما أثناء قيامي بالدراسة الميدانية.

كما نتقدم بوافر الشكر والثناء إلى من كانوا السباقين في إعطائنا كل التشجيع والمبادرة في توسيع ميدان البحث ووقفوا معنا بكل احترام وتقدير منهم أخي **عاشوري عبد القادر** ؛

و كل زملائي بشركة سونلغاز

جميع الطاقم المشرف على كتابة هده المذكرة؛ والى كل الأيادي الطيبة التي شاركت في إتمام هدا العمل إلى كل الدين احيوا الأيام والثواني بالحب والسرور والفرح.

إلى كل هؤلاء نقول لهم

بارك الله لكم وجعلها في ميزان حسناتكم وجعل الجنة مثواكم

إهداء

الحمد لله جامع الشتات ومسم الأرزاق والصلاة والسلام على سيدنا المبعوث بآيات البينان الدين اتبعوا سنته واهتدوا بهدية إلى يوم الدين وأزواجه الطاهرات أما بعد :

اهدي ثمرة عملي هذا

إلى من تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وعملت لأنال إلى حبيبتي وروحي إلى من ملكت الجنة تحت قدميها والتي غمرتني بعطفها وحنانها

أمي الغالية رعاها الله

إلى من كان سبب وجودي إلى سندي وعروتي الوثقى إلى من أشعل أصابعه قناديل لينير دربي وليجعل من أنا إليك عزيزي الغالي

أبي العزيز رحمة الله عليك

إلى أحب الناس إلى قلبي إخوتي :

أمينة – ياسمين – سعاد– منال – رزان

إلى التي رافقتني كل الأيام وعناء السنين زوجتي ب رميسة

إلى ابنة أختي الغالية ميار دبابش

إلى روح جدي و جدتي الطاهرة رحمهما الله واسكنهما فسيح جنانه

إلى اغلي الغوالي:جدتي يمينه أطال الله في عمرها

إلى اغلي الناس أخوالي و أبنائهم و زوجاتهم كل واحد باسمه

إلى عماتي وخالاتي بأزواجهن وأولادهم كل واحد باسمه

إلى من جمعني بهم القدر فكانوا نعم الأخوات والأصدقاء رفقاء دربي أحباء قلبي

دون أن أنسى من ربطتني بهم أواصل الصداقة وجمعتني بهم أجمل الذكريات كل زملائي

*وزميلاتي طلبة تخصص محاسبة وجباية دفعة **2019*2020***

إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي.....إلى كل من قرأ هذا الإهداء ولم يجد اسمه

علي

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

من فظلت تشجعني في صمت وتقف معي بإحساسها بآمالها وأحلامها والتي لا تكفيني قواميس الدنيا أن أكفيها حقها ودعاؤها الصادق خير بركة إلى أغلى الناس وأرق وأحن

أم .....أمي الغالية حفظها الله.

إلى أبي الغالي الذي زرع فيا الحياة و الحب وملازمة الصدق والوفاء والأمانة.

كل أفراد عائلتي المحترمين :إخوتي وأخواتي وكل العائلة و الأقارب

كل زملاء وأصدقاء الجامعة و الأساتذة.

و كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد حتى ولو بدعاء.

إيناس

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الفهرس	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
الملخص	
مقدمة	
الفصل الأول : الإطار المفاهمي لمحافظ الحسابات	
تمهيد	6
المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للتدقيق الخارجي	7
المطلب الاول : ماهية التدقيق	7
المطلب الثاني : التطور التاريخي للتدقيق الخارجي	10
المطلب الثالث : مبادئ و فروض التدقيق الخارجي	13
المبحث الثاني : مهنة محافظ الحسابات	16
المطلب الأول : تعريف مهنة محافظ الحسابات	16
المطلب الثاني : شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات	17
المطلب الثالث : قواعد مهنة محافظ الحسابات	18
المبحث الثالث :بدور محافظ الحسابات في المؤسسة	20
المطلب الأول :تعريف محافظ الحسابات	20
المطلب الثاني : مهام و مسؤوليات محافظ الحسابات	21
المطلب الثالث : منهجية تنفيذ مهمة محافظ الحسابات	26
خلاصة	34
الفصل الثاني :مهمة محافظ الحسابات في عملية تدقيق الكشوفات المالية	

تمهيد	36
المبحث الأول : أساسيات حول الكشوفات المالية	37
المطلب الأول : ماهية الكشوفات المالية	37
المطلب الثاني : مبادئ و وظائف الكشوفات المالية	41
المطلب الثالث : جودة الكشوفات المالية	42
المبحث الثاني : محتوى و عرض الكشوفات المالية	44
المطلب الأول : الميزانية و جدول حسابات النتائج	44
المطلب الثاني : قائمة الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة	50
المطلب الثالث : قائمة الإيضاحات المتممة للكشوفات المالية	55
المبحث الثالث : تقارير محافظ الحسابات على موثوقية الكشوفات المالية	57
المطلب الأول : مفهوم عملية التدقيق الكشوفات المالية و الهدف منها	57
المطلب الثاني : مسار عملية تدقيق الكشوفات وفق scf	58
المطلب الثالث : دور تقرير محافظ الحسابات عن الكشوفات المالية	60
خلاصة	65
الفصل الثالث : دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات	
تمهيد	67
المبحث الأول : تقديم المكتب محل الدراسة الميدانية	68
المطلب الأول : التعرف بالمكتب و الخدمات التي يقوم بها	68
المطلب الثاني : الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات حسب القانون التجاري	70
المبحث الثاني : تقديم الشركة محل الدراسة	79
المطلب الأول : التعرف بالشركة ذ م م أو تي أر سرفيسينق زيبان –بسكرة–	79
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة	82
المطلب الثالث : الإجراءات العملية لتدقيق حسابات أو تي أر سرفيسينق	86
المبحث الثالث : إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات	88
المطلب الأول :تقديم الكشوفات المالية	88
المطلب الثاني :التعليق على الكشوف المالية	91

المطلب الثالث :تقرير المصادقة على الحسابات السنوية	96
خلاصة	97
الخاتمة	99
المراجع	102
الملاحق	

قائمة الجدوال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الميزانية	45
2	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	48
3	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	49
4	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	51
5	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة	52
6	جدول تغيرات الأموال الخاصة	54
7	بطاقة فنية لشركة أو تي أر سرفيسينق زيبان –بسكرة–	81
8	تطور رقم الأعمال و نتيجة الدورتين	81
9	أصول شركة أو تي أر سرفيسينق 2018/12/31	88
10	خصوم شركة أو تي أر سرفيسينق 2018/12/31	89
11	حساب النتيجة شركة أو تي أر سرفيسينق 2018/12/31	90
12	تغيرات في حساب التثبيتات العينية الأخرى مقارنة بالسنة الماضية	92
13	التغيرات في حساب قروض و أصول مالية أخرى غير جارية مقارنة بالسنة الماضية	93
14	التغيرات في حساب مخزونات مقارنة بالسنة الماضية	93
15	التغيرات في حساب الزبائن مقارنة بالسنة الماضية	93
16	النقديات الظاهرة على كشوفات الحسابات البنكية لسنة 2018	94
17	التغيرات في حساب رؤوس الأموال مقارنة بالسنة الماضية	95

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين الأشكال الثلاثة لمسؤوليات محافظ الحسابات	26
2	مراحل تنفيذ مهمة محافظ الحسابات	27
3	مكونات الكشوفات المالية	56
4	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات	69
5	الهيكل التنظيمي لشركة	82

ملخص :

تتناول هذه الدراسة بحث إشكالية كيف يكون دور محافظ الحسابات في زيادة موثوقية الكشوفات المالية حيث درسنا فصلين نظريين و فصل تطبيقي .

و ضرورة وجود تدقيق خارجي في المؤسسة مهما كان نوع نشاطها ، حيث توصلنا أن محافظ الحسابات هو شخص مستقل يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص و تحت مسؤوليته و يعتمد على طريقة عمل مجموعة من معايير الأداء المهني ، و له دور في زيادة موثوقية الكشوفات المالية من خلال الكفاءة و الإستقلالية التي يتمتع بها و هو مسؤول على إكتشاف التلاعبات و الممارسات الإحتيالية التي تمارسها الإدارة .

و التالي هذا التدقيق الذي يقوم به يزيد من موثوقية و مصداقية الكشوفات المالية و إعطاء بشكل واضح و شفافية عن الوضعية المالية و للمؤسسة ، و هذا ينعكس إيجابيا على الأطراف ذات العلاقات في إتخاذ القرارات الحاضرة و المستقبلية للمؤسسة .

الكلمات المفتاحية : محافظ الحسابات ، الكشوفات المالية ، التدقيق الخارجي .

Abstact :

This study deals with researching the problematic of how the role of the accounts governor in increasing the reliability of the financial statements, so we studied to theoretical chapters and one pratical chapter.

And the necessity for an external audit in the instituation regaraless of its type of activity,as we have concluded that the accounts governor is an independent person who normally praction in his own name and under his responsability and depends on the method of operating a set of professional performance standards and has a role in increasing the reliability of the financial statements through the competence and the independence that he enjoys.And he is responsible for detecting manipulations and fraudulent practices that the administration comits.

Consequently, this audit that the performs increases the reliability and financial statements and gives a clear and transparent view of the financial position of the institution and this reflects positively on the relevant parties in making the present and future decisions of the institution.

Key Words : accounts governor, financial statements, external audit.

مقدمة

مقدمــة

لقد شهدت المؤسسات الاقتصادية في السنوات الأخيرة توسعا كبيرا ،كانفصال المالكين عن التسيير، وكبر حجمها وضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية المستعملة، هذا ما أدى إلى ظهور الحاجة إلى رأي شخص مستقل و محايد يتمتع بالتأهيل العلمي والخبرة الكافية من أجل تدقيقها والمتمثل في المدقق الخارجي أو محافظ الحسابات ، يتم تعينه من طرف ملاك الشركة .

فكان هدف التدقيق هو اكتشاف الأخطاء و الغش و العمل على الحد من وقوعهما ثم إتساع نطاقه يشمل فحص أنظمة الرقابة الداخلية لأية منظمة أعمال (مشروع، مؤسسة) لإستمرار حياة المنظمات و تحسين مردوديتها و الحفاظ على سمعتها ، و لأهمية التدقيق محاسبي كأداة إدارية في المؤسسات و الآثار الذي يتركه عليها .

و حتى يتمكن محافظ الحسابات من بلوغ أهدافه ، عليه جمع و تقييم في فترة زمنية قصيرة ، مجموعة من المعلومات المختلفة ، مما يرفض عليه مسلك منطقي يسمح له بالحصول على أدلة إثبات كافية و مناسبة يستطيع من خلالها التوصل إلى استنتاجات معقولة يبني عليه رأيه .

و بما أن الكشوفات المالية تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد العديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية للعديد من الأطراف ، فإن فهم هذه الكشوف و معرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات و التقارير من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا ، إذ من المتوقع ألا يكون هناك تحليل مفيد للكشوف المالية بدون فهم كافي للمعايير و الطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه الكشوف.

الإشكالية :

كيف يكون دور محافظ الحسابات في زيادة موثوقية الكشوفات المالية .

الأسئلة الفرعية :

1- ما هو التدقيق الخارجي .
2- ما هي مهنة محافظ الحسابات في الجزائر .
3- ما هي الكشوفات المالية و فيما تكمن أهميتها و أهدافها .
4- ما هي منهجية محافظ الحسابات من أجل إكمال مهمته .

الفرضيات:

1- محافظ الحسابات هو شخصية قانونية تحكم على سلامة المؤسسة أو عدمها حيث يقوم بالمصادقة على الكشوفات المالية من حيث الإطلاع على السندات المحاسبية .

2- تقرير محافظ الحسابات له أهمية كبيرة في المؤسسات من خلال التأكد من دقة و سلامة الكشوفات المالية .

3- إن إلتزام المؤسسة بتطبيق إرشادات محافظ الحسابات يحقق أثر إيجابي على الكشوفات المالية .

4- إن تطبيق التدقيق الخارجي على المؤسسة يساهم في زيادة موثوقية الكشوفات المالية .

5- محافظ الحسابات له دور في زيادة موثوقية الكشوفات المالية .

أهداف الدراسة :

1- التعرف على محافظ الحسابات من خلال التطرق إلى من يقوم بتعينه و مهامه و مسؤولياته .

2- التعرف على سير عمل محافظ الحسابات .

3- الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في زيادة موثوقية الكشوف المالية .

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية تم الاعتماد عل منهجين :

المنهج الوصفي في الجانب النظري لجمع المعلومات و البيانات .

و المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي و هو دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات .

أسباب إختيار الموضوع :

1- الرغبة في التعرف أكثر على مهنة محافظ الحسابات ميدانيا .

2- الميول الشخصي نحو المقارنة بين الجانب النظري و التطبيقي لمهنة محافظ الحسابات .

الدراسات السابقة :

-بولحبال،"**أثر استخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات**" ، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر (2017-2018) ، و كانت إشكاليتها ما هو أثر استخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات ؟

وتهدف هي الدراسة مساهمة محافظ الحسابات على إتخاذ القرارات الرشيدة بأقل وقت و جهد و تكلفة و بأعلى جودة

و توصلت إلى نتائج التزام محافظ الحسابات بمعايير المراجعة المتعارف عليها و قواعد السلوك المهني على استخدام المعاينة الإحصائية بطريقة سليمة ،تساهم أساليب المراجعة التحليلية في التعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة و معرفة مواطن الضعف و القوة التي على أساسها يقوم محافظ

الحسابات بأداء إختبارات اكثر تفصيلا في فحص العمليات و الحسابات. لمساعدة محافظ الحسابات في تخطيط ..... بالنسبة لنقاط و التشابها لاخلاف

-لقليطي الأخضر ،"**مراجعة الحسابات و واقع الممارسة المهنية في الجزائر**" ،دراسة حالة من خلال الاستبيان، جامعة الحاج لخضر باتنة ،(2008-2007) ،و لقد كانت إشكاليتها ماهية مراجعة الحسابات و خطواتها و ما هو واقع ممارستها المهنية بالجزائر؟

و تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص الواقع العلمي للمراجعة في الجزائر من أجل محاولة تضييق الفجوة بالأطراف المهتمة بمراجعة الحسابات، معرفة المصاعب و المشاكل التي تواجه مهنة المراجعة في الجزائر.

و من خلال الدراسة الباحث استنتج معرفة واقع الممارسة المهنية في الجزائر من خلال قياس مدى تقيد مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني و بمعرفة أسباب عدم الرضا عن المراجعة في الجزائر و كذا معرفة مصاعب مهنة المراجعة في الجزائر.

-علي خلف كاطع الجبوري ،"**موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لإتخاذ القرارات الإستثمارية** "، المنشورة بمجلة جامعة ذي قار ، 2017 .

إن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية التي تعد من أهم المصادر التي يستند إليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و بالنتيجة ، فإن هذه المعلومات يجب أن تتمتع بخاصيتين رئيستين هما الموثوقية و المصداقية والتي يمكن عن طريقهما إستقراء مستقبل الوحدة الاقتصادية و اللذان يعدان من أهم الخصائص التي ركزت عليهما المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية.

-طيطوش فتحي ،"**محافظ الحسابات في الجزائر**" المنشورة بمجلة دفاتر السياسة و القانون ، جوان 2013 .

نظرا لأهمية مهنة محافظ الحسابات حرص المشرع الجزائري كل الحرص على التنظيم الجيد لها ،ليكون أداءها جيدا ،يتعين محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين و المسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ،من طرف الجمعية العامة أو جهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا ،و يمكن لمحافظ الحسابات الإطلاع في أي وقت و في عين المكان على السجلات المحاسبية و كل الوثائق و الكتابات التابعة للشركة و أن يقوم بكل التحقيقات التي يراها لازمة ،كما يعلم محافظ الحسابات كتابيا في

حالة عرقلة ممارسة مهنته ،كما تطرق المشرع إلى المسؤوليات التي يتحملها المهني نتيجة خطأ أو مخالفة ،كما بين العقوبات التأديبية التي قد يتعرض لها .

-**سفاحلور رشيد ،كتوش عاشور ،"مهام و تقارير محافظ الحسابات في الجزائر**" المنشورة بمجلة الإقتصاد الجديد ،2017 .

صدر قانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد و الذي حدد كذلك مهام محافظ الحسابات و تقاريره و عرض العنايات المهنية الواجب وضعها قيد التنفيذ من طرف محافظ الحسابات ،منذ قبوله للعهدة بعد تأكده من عدم وقوعه في حالات التنافي و الموانع القانونية و التنظيمية ،و تكوين ملفات العمل و من ثم أخذ معلومات عامة حول الشركة محل المراقبة لإعداد برنامج عمل مناسب لفحص الحسابات إلى غاية إعداد التقرير النهائي العام للتعبير عن الرأى حول عدالة و إنتظام القوائم المالية و التقارير الخاصة التابعة للتقرير العام .

-**إلياس شاهد ،عبد النعيم دفرور ،الأخضر عياشي ،"محافظ الحسابات و دوره في دعم و تحسين جودة المراجعة الخارجية** "المنشورة بمجلة الدراسات الإقتصادية و العالية ،جامعة حمه لخضر الوادي – الجزائر ،2017

عتبر دور محافظ الحسابات في الفحص الدقيق للحسابات و التأكد من أن جميع المعلومات و البيانات المالية الواردة في القوائم و التقارير المالية على درجة عالية من مصداقية و السلامة من الأخطاء و التناقصات الواردة في التسجيلات المحاسبية الأولية ،و يتمثل محافظ الحسابات في شخص طبيعي ،أو شخص معنوي و المتمثل في شركة المراجعة ،بعد توفر الشروط اللازمة لمزاولة المهنة الخاصة بالمراجعة الحسابات للمؤسسة ،و في الأخير يصل إلى إبداء رأى محايد يعبر عن مدى مصداقية البيانات و المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة محل المراجعة ،و يتم ذلك غير خطوات متعارف عليها في القانون ،و أن يراقب التسجلات التي تم مراجعتها خالية من الأخطاء ،و محاولة إصلاحها لتستفيد المؤسسة من عملية المراجعة كتغذية عكسية لها ،و جودة المراجعة تعني صدق المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين .

الفصل الأول :

الإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات

تمهيد

أدى التغير الحادث في منظمات الأعمال إلى تطور عملية التدقيق منذ بداية نشأتها وحتى يومنا هذا، حيث بدأت هذه العملية من مجرد قراءة للحسابات على أصحاب الأعمال أو المسؤولين حتى يطمئنوا إلى مدى صحتها، ثم تطورت بعد ذلك إلى تسجيل العمليات النقدية وخاصة في الجهات الحكومية ومراجعتها للتأكد من صحتها، وظلت هذه العملية في تطور مستمر على مر العصور.

بدأت تظهر الحاجة إلى محافظ الحسابات عند انفصال ملكية المؤسسات عن إدارتها وذلك نظرا لاستقلاليتهم وخبرتهم في مهمتهم، التي تحكمها مهنة التدقيق الدولية بفرض معايير ومبادئ لممارسة المهنة، وليتمكن محافظ الحسابات من تولي مهمة التدقيق والمصادقة على عدالة القوائم المالية عليه الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وقياس مدى فاعليته إذ يقوم بتحديد نقاط القوة والضعف فيه، وتحديد مواقع الانحرافات عن القوانين واللوائح التشريعية والإجراءات الموضوعة، للتأكد من صحة المعلومات والبيانات المحاسبية وذلك بإتباع أساليب وإجراءات وطرق ممنهجة في تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك لضمان تحقيق الهدف الرئيسي لعملية التدقيق والمتمثلة في إبداء الرأي حول القوائم المالية عن طريق إصدار التقرير في نهاية عملية التدقيق.

وسنقوم بتقديم دراستنا النظرية الأولى المتمحورة أساسا حول علم التدقيق والتدقيق الخارجي عامة ومهنة محافظة الحسابات خصوصا وتوضيح دور محافظ الحسابات في المؤسسة وأهم المسؤوليات التي تترتب وعليه والمهام الواجب عليه ممارستها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق الخارجي

المبحث الثاني: مهنة محافظة الحسابات

المبحث الثالث: دور محافظ الحسابات في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق الخارجي

يعتبر التدقيق العملية المنتظمة للحصول على الأدلة على الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، بإتباع أسلوب منهجي للوصول إلى رأي فني محايد حول المركز المالي الحقيقي لها.

قبل التطرق لمهنة محافظة الحسابات يجب علينا أن نعرف التدقيق ونذكر أنواعه من أجل محاولة أن تكون نظرتنا كامل لكل ما يتعلق بمحافظ الحسابات.

المطلب الأول: ماهية التدقيق

يلعب التدقيق دورا مهما في الحياة الاقتصادية، فهو من المواضيع التي تعيرها الجمعيات المهنية في جميع أنحاء العالم أهمية خاصة، وتعتبر دراستها من المفاهيم المتقدمة أكاديميا وبغرض وضع اللبنة الأساسية لابد من استعراض أهم االتعريف الخاصة بهذا الموضوع وأهم مبادئه وأنواعه المختلفة.

الفرع الأول: تعريف التدقيق

سنتناول جملة من التعاريف المقدمة من طرف الباحثين والكتاب الاقتصاديين وكذا بعض الهيئات والمنظمات المختصة بهته الوظيفة كما يلي:

يقصد بالتدقيق بشكل عام فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع قيد التدقيق فحصا انتقاديا منظما، وهو يعتبر عملية موضوعية للحصول على أدلة مرتبطة بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية للمنشأة، وتقييم هذه الأدلة بطريقة موضوعية بهدف التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة، ثم توصيل النتائج إلى الجهات ذات العلاقة. (الشحنة، 2015، الصفحات 25-24)

كما تم تعريف عملية التدقيق من طرف Bécour et Bouquin على أنها: النشاط الذي يطبق باستقلالية ووفقا لمعايير الإجراءات المترابطة والفحص بقصد التقييم ومدى الملاءمة، ودرجة الثقة وسير جميع أجزاء النشاط داخل المؤسسة وهذا وفق المعايير المحددة لها. (C. Bécour، 1996، صفحة 12)

ونجده يعرف أيضا على أنه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقديمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية.(أحمد قايد ، 2015، صفحة 9)

التدقيق هو عملية منهجية تتضمن سلسلة من الخطوات المنظمة و المؤطرة، يعتمد في المقام الأول على جمع وتقييم الأدلة، و التزام المدقق بالموضوعية، إذ يقوم هذا الأخير بفحص دقيق للتصريحات والقرائن المقدمة

من طرف المؤسسة حول الأنشطة الاقتصادية وتقييم مدى مطابقة الوقائع للقواعد والقوانين المعمول بها، ومن ثم تقديم النتائج في تقرير خطي دون التحيز لطرف معين، والذي يكون متاح لكافة المستخدمين.(محمد، 2016، صفحة 7)

نشرت لجنة المفاهيم الأساسية للتدقيق في عام 1972 تعريف علمي للتدقيق كما يلي: تدقيق الحسابات عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات عن افتراضات، بوقائع وأحداث اقتصادية بطريقة موضوعية، وذلك لمعرفة مدى صحة هذه الافتراضات ومدى تمشيها مع المعايير المحددة، وإيصال نتيجة ذلك إلى الأطراف المعنية (مستخدمي المعلومات).(مسعد و الخطيب، 2009، صفحة 17)

عرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه: مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم(Lionnel & Gerard, 1992, p. 2)

تعزز وظيفة التدقيق زيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، إذ يقوم المدققون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي، إذ أن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير(Archambeault, 2002, p. 8)

وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة الدقيق، فقد أكدت لجنة كادبري Cadbury committee أهمية مسؤولية المدقق في منع واكتشاف الغش والتزوير. ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها، وبالتالي فإنه يتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة. يضاف إلى ذلك يمكن أن تزداد فاعلية لجنة التدقيق عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي للحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية ونوعية السياسات المحاسبية المستخدمة .(Cohen & Al, 2004, p. 33). كتعريف شامل للتدقيق يمكن القول بأنه النشاط الذي يطبق باستقلالية وفقا لمعايير الإجراءات المترابطة والفحص بقصد التقييم، ومدى ملائمة ودرجة الثقة وسير جميع أجزاء النشاط داخل المؤسسة وهذا وفق المعايير المحددة لها.

الفرع الثاني: أنواع التدقيق

هناك أنواع عديدة للتدقيق تختلف والزاوية التي ينظر إليه منها، إلا أن ذلك لا يغير من جوهر عملية التدقيق، وسنقوم بدراسة أنواع التدقيق على النحو التالي: (سلامة و أخرون، 2011، صفحة 37)

1. من حيث الالزام:

أ. **التدقيق الالزامي:** يحتم القانون به حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة.

ب. و يشار إلى هذا النوع من التدقيق أحيانا بالتدقيق القانوني ولا يصح أن يكون إلا تدقيقا كاملا. (خالد أمين و الرفاعي، 2000، صفحة 31)

ت. **التدقيق الاختياري:** وهو ذلك الذي يطلبه أصحاب المؤسسة دون إلزام على وجوب القيام به وتلك هي حالة بالنسبة للمشروعات الفردية ولشركات الأشخاص وقد يكون كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المنشأة وكما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل.

2. من حيث توقيت عملية التدقيق:

أ. التدقيق المستمر: تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل وفق لبرنامج زمني محدد مسبقا سواء كانت بطريقة منتظمة، كأن تتم بصفة أسبوعية أو شهرية... أو بطريقة غير منتظمة وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حال:(أبو رقبة و المصري، 2000، صفحة 11)

- كبر حجم المؤسسة وكذا كر وتعدد عملياتها؛
- عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته؛
- توافر عدد كبير من مساعدي المدقق، ما يمكنهم من التردد على المؤسسة بصفة مستمرة.

ب. التدقيق النهائي: في هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بعملية التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية وانتهاء المحاسب من عمله وإقفاله للحسابات الختامية، هذا النوع من التدقيق يصلح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين يقتصر المدقق عمله على فحص وتدقيق الميزانية.

3. من حيث نطاق عملية التدقيق:

يقسم التدقيق من حيث النطاق إلى ما يلي: (جوامع، 2014، صفحة 14)

أ. تدقيق كامل: ويقصد به التطرق إلى كل العمليات وبدون استثناء، فيتم من خلاله، جميع العمليات المثبتة بالدفاتر والسجلات للتأكد من أن كل العمليات مقيدة بانتظام وأنها صحيحة، وأن جميع ما تحتويه من حسابات أو بيانات خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب، وكان هذا النوع هو السائد في بداية نشأة التدقيق نظرا لصغر حجم الشركات آنذاك، ولكن مع التطور الاقتصادي واتساع حجم الشركات ونشاطها أصبح من

المستحيل التطرق في عملية التدقيق إلى كل البيانات والتسجيلات المحاسبية لأن ذلك يتطلب تكاليف باهضة ووقتا طويلا.

ب.التدقيق الجزئي: حيث يتم التدقيق في هذا النوع على بعض العمليات المعينة، أو هو بمثابة ذلك النوع من التدقيق الذي توضع فيه قيود على نطاق الفحص بأي صورة من الصور ولا يكون المدقق مسؤولا عن أية أضرار تنشأ عن تهاونه في عمله، وتحدد الجهة التي تعين المدقق تلك العمليات.

يهدف التدقيق الجزئي إلى الحصول على تقرير متضمنا الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص، ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل، ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيام هبها ونطاقها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصير في الأداء. (خالد أمين و الرفاعي، 2000، الصفحات 22-23)

4. من حيث القائم بعملية التدقيق:

يمكن تقسيم عملية التدقيق من حيث القائم بها إلى نوعين أساسيين: (شادلي، 2000، صفحة 45)

أ. تدقيق داخلي: ويقوم بهذا النوع من التدقيق مدققين من داخل المؤسسة وذلك من أجل حماية أموالها وتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للشروع إذن فهو رقابة إدارية تمارس لقياس وتقييم فعلية أساليب الرقابة الأخرى.

ب.تدقيق خارجي: والهدف منه الوصول إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العمومية للحالة المالية للمؤسسة، وعدالة تصوير حسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المعنية، ويقوم بهذا العمل شخص خارج المؤسسة يكون محايد أو مستقل عن إدارة المؤسسة.

المطلب الثاني:تطور مفهوم التدقيق الخارجي

الفرع الأول: تعريف التدقيق الخارجي (تدقيق الحسابات)

تعرف التدقيق الخارجي بأنه الفحص الانتقادي للقوائم المالية كالميزانية وحسابات النتائج والجداول الملحقة بها، وكلما هو محاسبي ومالي في تقرير مجلس الإدارة موضوع المراقبة.(بوتين، 2008، صفحة 29)

و تعرف بأنه عملية يتم تنفيذه من قبل هيئة خارجية مستقلة عن المؤسسة، بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمؤسسة خلال فترة معينة. (بوسنة، 2012/2011، صفحة 17)

كما تعرف أيضا بأنه فحص للمعلومات من طرف شخص خارجي، شريطة أن يكون هو الذي حضرها أو استعملها، بهدف زيادة منفعة المعلومات للمستعمل(Bénédict, Keravel, & Poisson, 1986, p. 21).

التدقيق الخارجي عملية يقوم بها مراقب مدرب إذا التدقيق الخارجي هو "رقابة تمارس من طرف مهنيين مؤهلين قانونا للمصادقة على دقة وصدق القوائم المالية والمستندات السنوية للمؤسسة مثل: الجرد جدول النتائج الميزانية.(Belaibou, 2011, p. 10)

هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف خارج المنشأة أو الشركة، حيث يكون مستقلا عن إدارة المنشأة، هدف فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة فحصا انتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية ومدى تطورها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة.(الصبان و عبد الوهاب، 2002، صفحة 30)

كما يعرف بأنه المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي المولد لها، وذلك لإعطاء المصداقية حتى تنال القبول والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمون، المستثمرون، البنوك). (طواهر و الصديقي، 2003، صفحة 30)

أما الاتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين الاقتصاديين والماليين (Union Européenne Experts comptables Économiques Financiers) فعرف التدقيق الخارجي بأنه "مدى قدرة المراجع على إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صدق وصحة الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ إعدادها للقوائم المالية الختامية،مع التأكد من مدى احترام المؤسسة للقوانين والقواعد المنصوص عليها في البلد الذي تنشط فيه".(Germond, 1991, p. 28)

الفرع الثاني: مراحل تطور التدقيق الخارجي

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة أصحاب المؤسسات إلى التأكد من دقة السجلات ومطابقة ذلك لواقع حال المشروع، وقد زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المؤسسات وظهور الشركات وما تتضمنه من فصل للملكية عن الإدارة مما دعى المساهمين إلى تعيين مراجعة حسابات كوكلاء عنهم بأجر للقيام بمراقبة أعمال الإدارة إذ مر ضبط قوانين وتشريعات المراجعة على فترات تتمثل في:(ديلمي، 2019، صفحة 2)

1. الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500م: في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبية تقتصر على سلطات الدولة من المشروعات العائلية التي كانت تهتم خاصة بجرد المخزون، السلعي حيث تكون هذه العملية متكررة عدّة مرات في الفترة الواحدة، والهدف منها الوصول الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر. كما تميزت هذه الفترة بممارسة المراجعة عن طريق الاستماع أي استماع الشخص الذي يقوم بهذه العملية الحسابات التي كانت تتلى

عليه، واستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه، فهذه العملية كان يستعملها ملاك الأراضي حتى يراقبوا أعمال فلاحيهم، حيث في هذه الفترة تم استعمال مصطلح Audire ذات الأصل اللاتيني للدلالة على المراجعة ومنها تم اشتقاق ولا يزال استعمالها إلى يومنا هذا.

2.الفترة من 1500م حتى 1850م:تميزت هذه الفترة بالتمهيد لثروة الصناعية ولعل ما يمكن استخلاصه من هذه الأخيرة هو انفصال ملكية المؤسسة عن إدارتها وزيادة الحاجة للمراجعين. كما تم تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي حتى لو لم تكن بصورة متطورة كما هو مستعمل حاليا، وظهور نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع. (الأخضر، 2009/2008، صفحة 11)

3.الفترة من 1850م حتى 1905م:هذه الفترة شهدت نموا اقتصاديا كبيرا، وخاصة في المملكة المتحدة الأمريكية وذلك بعد اندلاع الثورة الصناعية مما أدى إلى ظهور شركات المساهمة الكبيرة، وتم في هذه الفترة الانفصال النهائي بين الملكية والإدارة، حيث استلم المتخصصون الوظائف الإدارية في الشركات المساهمة. وفي أواخر هذه الفترة أصبح المراجعون يعتمدون على نظام الرقابة الداخلية في المراجعة التي يقومون بها، وبذلك عرفت لأول مرة المراجعة الاختيارية وذلك باستخدام العينات الحكمية، وبذلك أصبحت عملية المراجعة أقل تفصيلا، أما أهداف المراجعة حتى نهاية هذه الفترة كانت كالآتي:

- اكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر؛
- اكتشاف الأخطاء الفنية؛
- اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.(الاشتيوي، 1996، صفحة 16)

4.الفترة من 1905م إلى وقتنا الحاضر:أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى وكذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية المراجعة، بإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس عملية أما فيما يخص الهدف من عملية المراجعة، فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ، فاكتشاف مثل هذه الحالات هو مسؤولية الإدارة بل أن غرض المراجعة الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.

الفرع الثالث: وظائف التدقيق الخارجي

توكل مهام وظيفة التدقيق الخارجي إلى شخص حر عن المؤسسة يتعاقد معها لتأدية عدّة وظائف أهمها: (عزوز، 2007، الصفحات 21-22)

- اختبار الوثائق المحاسبية والمالية المحضرة ومنحها الثقة لاستخدامها، وتزداد مصداقيتها إذا كانت المراقبة الداخلية متواضعة بشكل صحيح؛
- السهر على مراقبة داخلية آمنة بفضل التنظيم الذكي والمنقط، وكذلك إلى جانب توفر الإجراءات الخاصة المدعمة ببرنامج داخلي عام منظم للوثائق المحاسبية؛
- التدقيق الخارجي تطبق من طرف مفتشي الحسابات، حيث أن مفتشة الحسابات مهمتها فحص ومراجعة الوثائق المنجزة لغرض تأكيد صدق وقانونية الحسابات؛
- إن مفتش الحسابات ملزم بتشكيل ملف حول عملية المراجعة بطريقة يدلي فيها أرائه وتوصياته حول الإجراءات التفصيلية والتحليلية وذلك بإجراء المراجعة الإختبارية وليست الشاملة.

المطلب الثالث: مبادئ وفروض التدقيق الخارجي

الفرع الأول: مبادئ التدقيق الخارجي

هناك مجموعتان من المبادئ العلمية للتدقيق، وترتبط بكل ركن من أركانه (التأكيد، التقرير) وبناءا على ذلك فإن المبادئ العلمية للمراجعة يمكن تقسيمها إلى:

1. المبادئ المتعلقة بركن الفحص:(جمعة، 2015، الصفحات 52-51)

- **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى؛
- **مبدأ الشمولية في مدى الفحص الاختياري:** ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير؛
- **مبدأ الموضوعية في الفحص:**ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقرير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي

المراجع وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها؛

➢ **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المراجع عن أحداث المؤسسة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمنشأة، وهذا المناخ تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2. المبادئ المتعلقة بركن التقرير: تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

➢ **مبدأ كفاية الاتصال:**يشير هذا المبدأ إلى الأخذ بعين الاعتبار أن تقارير مراجع الحسابات تعتبر أداة تنقل صورة صادقة وعادلة عن العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع الجهات المتعاملة معها لتبعث على ثقتهم بها، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه التقارير؛

➢ **مبدأ الإفصاح:** يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتوياته تقرير المدقق الخارجي توضح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة، ومدى تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها، و ينص هذا الإفصاح على ضرورة إظهار نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، المستندات والسجلات؛

➢ **مبدأ الإنصاف:** ينص هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون معنويات وعناصر تقرير المدقق الخارجي منصفة وعادلة لجميع الجهات المرتبطة بالمؤسسة، سواءا الأطراف الداخلية أو الخارجية؛

➢ **مبدأ السببية:**ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المراجع وأن تبنى تحفظاته على أسباب حقيقية وموضوعية.(جمعة، 2015، صفحة 52)

الفرع الثاني: فروض المراجعة الخارجية

تمثل فروض المراجعة الخارجية نقطة البداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام لنظرية المراجعة، ففروض المراجعة هي بمثابة الأساس الذي ينطلق منه الباحثون في تطوير نظرية المراجعة، وتطوير الأفكار العلمية الخاصة بالمهنة، وبالتالي بقية عناصر نظرية المراجعة المتمثلة في المفاهيم، المعايير، الأهداف، والإجراءات. (شريقي، 2012/2011، الصفحات 15-16)

1. استقلالية المراجع: يقوم مراجع الحسابات في هذا البند بعمله كمراجع لحسابات فقط، وذلك وفقا ما توضعه الاتفاقية المبرمة ما بين المؤسسة والمراجع، على أن لا تخل هذه الاتفاقية بمعايير المراجعة وعلى رأسها

استقلالية المراجع في عمله، ونشير كذلك في إطار المراجعة على أن يلتزم المراجع بوظائفه المحددة وأن تسعى على تحقيق الأهداف المتوخاة في العملية. (طواهر و الصديقي، 2003، الصفحات 14-15)

الواجب الأساسي لمراجع الحسابات هو إبداء الرأي في القوائم المالية وأنها تمثل بصورة صادقة وعادلة الوضع المالي الحقيقي لمنشأة وتقديم تقريره لمستخدمي تلك القوائم.(الجربوع، 2000، صفحة 25)

2.قابلية البيانات المالية للفحص:من الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة المراجعة، فإذا لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص، فلا مبرر إذن لوجود هذه المهنة، ويستمد هذا الفرض قوته من أن طبيعة المراجعة جعلتها تعتمد على البرهان الذي يستمد جذوره من المنطق، ومن ثم قابلية البيانات المالية للفحص ستعمل على مد مراجع الحسابات بالبرهان الضروري لإبداء الرأي في مدى سلامتها.(سليمان، 2004، صفحة 44).

و حتى يتمكن المراجع من فحص القوائم المالية فإنه يجب أن توافر في هذه القوائم (المعلومات) مجموعة من المعايير مثل:

- **الملائمة:** يجب أن تكون المعلومات المحاسبية المعدة والمقدمة للمراجع ملائمة لمستخدميها وتفي باحتياجاتهم، ومرتبطة بالفترة المالية دون تحيز لأي طرف بمعنى أن تعكس الحقائق الموجودة.
- **القياس الكمي:** أن تكون المعلومات المالية قابلة للقياس الكمي والتعبير عنها رقميا حتى تكون مفيدة للأطراف ذوي العلاقة.
- **القابلية للفحص:** أنتكون المعلومات المالية قابلة للفحص وأن يتم الوصول لنفس النتائج إذا ما تم القيام بالفحص من قبل أكثر من شخص. (جمعة أ.، 2000، صفحة 21)

3.خلو القوائم المالية للفحص من الأخطاء غير العادية أو التلاعب:يقوم مراجع الحسابات بعملية المراجعة بافتراض أن قوائم المعلومات المالية المقدمة له خالية من الأخطاء غير العادية أو التلاعب، وفي حالة عدم ثبات هذا الفرض فإن عمل المراجع يصبح تفصيلي لكافة البيانات وليس اختياري كما هو المفترض، حيث أن وجود هذه الأخطاء أو التلاعب يتطلب في هذا المرفق الفحص التفصيلي لكافة الدفاتر والسجلات حتى يتأكد من عدم وجود أخطاء. (يورة، 2015/2014، صفحة 50)

4. **وجود نظام رقابة داخلي سليم:** يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأسس والمفاهيم أي يؤدي إلى وجود الابتعاد من احتمال حدوث خطأ، مما يجعل المدقق يقوم بعمله استنادا إلى وجود نظام الرقابة السليم، ولا يعني ذلك عدم حدوث الخطأ فإذا توفر في المنشأة نظام رقابة سليم وفعال فإن مخرجات نظام المعلومات يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر من قبل الإدارة والملاك ويشمل نظام الرقابة الداخلية في أي منشأة. (جمعة أ.، 2000، صفحة 21)

5. **ثبات حقائق الماضي في المستقبل ما لم يظهر تغير في الظروف:** نجد أن هذا الفرض مستمد من أحد فروض المحاسبة، وهو فرض استمرار المشروع، وهذا يعني أنه إذا اتضح للمراجع أن إدارة المشروع رشيدة في تصرفاتها وأن الرقابة الداخلية سليمة، فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل، وإذا تبين للمراجع

عكس ذلك أي إدارة المشروع تميل إلى التلاعب، وأن الرقابة الداخلية ضعيفة، فإنه يجب أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار ويكون في حرص منها في الفترات القادمة. (الصحن و الصبان، 2004، صفحة 30)

6. عدم وجود تعارض حتمي بين محاكمة كل من المراجع الخارجية والإدارة: من خلال الواقع يتضح أن هناك تبادل للمنفعة بين إدارة المؤسسة ومراجع الحسابات، فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات التي ترتبط برأي مراجع الحسابات، وذلك لأهميتها وفائدتها لنجاح المؤسسة وتقدمها أي أنها تستفيد من المعلومات التي تم مراجعتها بدرجة أكبر من تلك التي لم يتم مراجعتها عند اتخاذ قراراتها.

7. التصنيف المناسب للمبادئ المحاسبة: يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبة قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبة المتفق عليها، إذ يعتبر الالتزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط المؤسسة إلى المركز المالي والحقيقي لها.

المبحث الثاني: مهنة محافظ الحسابات

لقد نشأت مهنة محافظة الحسابات لمساعدة المنشأة في تلبية متطلبات المستخدمين المعنيين الذين تربطهم علاقة مع المنشأة وإبلاغهم بالتطورات والأحداث التي تتم داخلها خاصة في ظل انفصال الملكية عن الإدارة، على ضوء هته المعطيات استوجب علينا دراسة مهنة محافظة الحسابات وتقديم أهم جوانبها النظرية

المطلب الأول: تعريف مهنة محافظ الحسابات

تعريف مهنة محافظة الحسابات

هي عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصا فنيا انتقاديا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمدا في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية. (جمعة ح.، 2005، صفحة 07)

تعتبر مهنة محافظة الحسابات من أنواع المراجعة الخارجية التي تعد إلزامية بقوة القانون بالنسبة لبعض الأنواع من المؤسسات التي حددها المشرع في كل بلد، يتولى من خلالها شخص مهني مؤهل ومستقل التعبير عن رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية وحسابات النتائج، ومدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، أي أن محافظة الحسابات ينصب عملها على الجانب المحاسبي والمالي. (عمر، 2012، صفحة 93)

هي عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي لأدلة الخاصة بمزاعم المؤسسة بشأن نتائج التصرفات الاقتصادية لتحديد مدى تماشيها مع معايير المحددة وتوصيل هذه النتائج بمستخدميها أصحاب المصلحة في

المؤسسة أو هي الرقابة الممارسة من طرف شخص مستقل مؤهل للقيام بعملية الشهادة على انتظام الحسابات السنوية للشركة ومصداقيتها، ويسمى هذا الشخص المستقل بمحافظ الحسابات. (بوحفص، 2013)

حسب القانون 10-01، المادة 23 نجد أن تعريف مهنة محافظة الحسابات في الجزائر جاءت موافقة للتعاريف العالمية غير أن الاختلاف كان على مستوى تسمية المهنة بمحافظة الحسابات، حيث عرفها القانون بـ: "مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما للنتائج المالية للسنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين والشركاء حاملي الحصص، يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسيرين، ينص القانون في مجمل ما جاء به في التعريف بأن مهمة التدقيق، مهمة المصادقة على صحة الحسابات السنوية المنتظمة ومدى مطابقتها للنتائج المالية السنوية، من خلال تقرير يتضمن فقرة لإبداء الرأي". (لونيسة و سعيدي، 2016، صفحة 491)

المطلب الثاني: شروط ممارسة مهنة محافظة الحسابات

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر الشروط التالية: (2010، صفحة 5):

1. أن يكون جزائري الجنسية؛
2. أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها؛
3. أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
4. أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
5. أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو الشركة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛
6. أن يكون اليمين المنصوص عليها في المادة 6 "يؤدي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصف الوطني أو في الغرفة الوطنية أو في المنظمة الوطنية وقبل لقيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبارات الآتية: **أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد**".

المطلب الثالث: قواعد مهنة محافظ الحسابات

لممارسة مهنة مراقبة الحسابات على الشخص القائم بها الالتزام بمجموعة من القواعد منها: (مهدي، 2012، صفحة 03)

1. الاستقلالية والموضوعية:

متى يتسنى للمراجع إصدار حكم أو رأي صادق عن الحالة المالية للمؤسسة يجب عليه أن لا يملك عند تنفيذ المراقبة أي مصلحة أو ربح قد يؤثران على استقلالي وموضوعية الحكم.

حسب المادة 64 من قانون 10-01 منع محافظ الحسابات من المهمات التالية: (أحمد قايد ن.، 2015، الصفحات ص84- ص85)

- كل نشاط تجاري لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية؛
- كل عمل مأجور يقتضي القيام صلة الخضوع القانوني؛
- كل عهدة إدارية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها القانوني التجاري؛
- الجمع بين ممارسة مهنة خبير الحسابات ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد لدى نفس المؤسسة أو الهيئة؛
- كل عهدة انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجلس المحلية المنتخبة.

2. العناية المهنية:

على محافظي الحسابات تحمل المسؤولية العامة عن العناية بمهنتهم ويلزمون بتوفير الوسائل دون النتائج أي على محافظ الحسابات أن يبذل العناية المهنية الكافية عند قيامه بمراجعة حسابات الشركة وإعداده للتقرير كالتخطيط للمراجعة والإشراف على مساعديه والتأكد من الأدلة والبراهين المتحصل عليها، إعداده لأوراق عمل المراجعة، تقييمه للقوائم المالية، وإبداء رأيه الفني المحايد، مع التزام مقاييس الفحص والواجبات المهنية.

ويتطلب بذل العناية المهنية حتى تتحقق بالمستوى الملائم مراعاة ما يلي: (سلامة و أخرون، 2011، صفحة 186)

- على مراجع الحسابات أو مؤسسة أو مكتب مراجع الحسابات باعتبار أي منهما كيان مهني معترف به مراعاة أداء خدمات المراجع الخارجي بحرص وعناية مهنية يتوفر فيها درجة معقولة من المهارة الفنية والممارسة الأخلاقية التي تتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه والدور المتوقع منه؛
- على المراجع الخارجي أن يلعب دورا اجتماعيا هاما بما يتمتع به من فطنة وحكمة وتقدير شخصي في مجال تحديد طبيعته ومدى وتوقيت إجراءات مراجعة الحسابات اللازمة؛

➢ على المراجع الخارجي أو مكتب مراجعة الحسابات ضرورة تحديد دور كل فرد من المساعدين ومسؤوليته من اكتشاف أي تصرفات غير مشروعة أثناء عملية مراجعة الحساب كالتلاعب أو الغش أو التزوير بشكل واضح؛

➢ لتأكيد ضرورة بذل العناية المهنية اللازمة كقاعدة أساسية من قواعد مراجعة الحسابات والمراجعة العامة فإنه ينبغي على مراجع الحسابات عند إعداد تقريره وإبداء رأيه المهني أن يراعي ارتباط هذا التقرير وما يتضمنه من رأي لقطاع كبير من المستفيدين منه داخل أو خارج الوحدة التي يتم مراقبة حساباتها ومراجعتها.

3. الكفاءة المهنية:

تدقيق الحسابات يستدعي من المدقق تنفيذ المهمة بكل اهتمام ودقة، بهدف إنشاء أساس متين لإصدار الحكم والقرار النهائي للتدقيق وحتى يتمكن المدقق من ممارسة مهنة محافظ الحسابات لابد أن يقوم بـ:

➢ شهادات يفرضها القانون لتبرير كفاءته؛

➢ التسجيل في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات إضافة إلى ذلك ينصب القانون على شروط التكوين النظري والتطبيقي الملزم بها محافظ الحسابات؛

➢ وهذه الكفاءات يتحمل المدقق كل المسؤولية في أعماله وتصريحاته التي تستند طبعا على أدلة ومصادر علمية وقانونية تخضع لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

لكي يزاول محافظ الحسابات نشاط على أكمل وجه عليه أن يتمتع بالتأهيل العلمي واكتساب معارف مختلفة منها:

➢ معرفة معمقة في المحاسبة والتمكن الكبير بالتنظيم المحاسبي وتقنيات المراجعة؛

➢ معارف في الاقتصاد العام والمؤسسات التي تساعده على فهم المؤسسة فهما جيدا ليس فقط من الناحية المحاسبية ولكن على مستوى أنظمتها والتنظيم العام ومحيطها؛

➢ معارف كافية في القانون الأعمال حتى يعرف حدود مهنته ومسؤولياته من جهة التدقيق المعمق في الجانب القانوني والتشريعي ومدى تأثيره على صحة وانتظامية القوائم المالية.

4. سر المهنة:

إن الاحتفاظ بسر المهنة يعتبر ميزة أساسية للتعامل مع المؤسسات أو العميل فمن المعلوم أن محافظ الحسابات يطلع على جميع المعلومات التي يراها ضرورية للتدقيق الشيء الذي يؤدي إلى التعرف على معلومات سرية للمؤسسة لذا فهو ملزم بالكتمان والمحافظة عليها إلا إذا لزم القانون إفشاء كما تنص عليه المادة

72 من القانون رقم 10-01. ولا يتقيد محافظ الحسابات بالسر المهني في الحالات المنصوص عليها في القانون.

المبحث الثالث: دور محافظ الحسابات في المؤسسة

ينظر إلى وظيفة محافظ الحسابات في الحياة الاقتصادية على أنها الوظيفة التي تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة في المجتمع، بما تقوم به من تلبية تلك الحاجات، من خلال رأي فني محايد ومستقل بخصوص الأرقام والبيانات المالية التي تعرضها إدارة المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات

"يعد محافظ الحسابات، في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به". (الشعبية، الجريدة الرسمية القانون رقم 10-01 و نصت المادة 22، 2010، صفحة 7)

يعرف محافظ الحسابات على أنه الشخص المؤهل والمستقل والمجاز لإنجاز مراجعة البيانات المالية، وتقديم تقريره حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته وعلى سبيل المثال (مراجع حسابات شركات المساهمة العامة) الذي يقدم تقريره إلى الهيئة العامة التي عينته، أو إلى مجلس الإدارة والمساهمين. (التميمي، 2004، صفحة 25)

حسب المادة 715 مكرر 04 من القانون التجاري الجزائري على أنه: "الشخص الذي يحقق في المقدمة والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة، وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد والموازنة وصحتها". (مهدي، 2012، صفحة 04)

الفرع الثاني: مجال تدخل محافظ الحسابات

بعد الاستقلال مهام محافظ الحسابات كانت على مستوى الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإنتاجي أو التجاري إلى غاية تنظيم المهنة حسب القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بمهنة خبير الحسابات، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي يعتبر أول نص تطرق إلى المهام

حيث حدد مكونات المهنة، كما حدد طبيعة الصفة الحرة للمهنة، إلا أنه تم إلغاؤه(HADDOUCH, 2014, p. 17) . وحاليا تم تحديد مهام محافظ الحسابات في المادة 23 من القانون 10-01 (2010، صفحة 7) والمتمثلة في أنه يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات، ويعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة، وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير. (المالية، 2016، صفحة 2)

بالإضافة "يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المجمعة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو المؤسسات التابعة لنفس مركز القرار". (الشعبية، الجريدة الرسمية القانون 10-01 و نصت المادة 25، 2010، صفحة 7)

كما يحدد محافظ الحسابات في تقريره ما إذا كانت الحسابات السنوية للمؤسسة أو الهيئة التي تم مراجعتها، قد تم إعداده طلقا لقواعد منصوص عليها في القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والنصوص المتعلقة به. (الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 11-202، 2011، صفحة 19)

و يترتب عن مهام محافظ الحسابات إعداد تقارير التي تم تحديدها في المادة 25 من القانون 10-01 (الشعبية، الجريدة الرسمية ،القانون 10-01 ،المادة 25، 2010، صفحة 7)، والمتمثلة في التقرير العام والتقارير الخاصة بالإضافة إلى تقارير مراسلات أخرى معدّة من طرف محافظ الحسابات(MOUZAI, 2012, pp. 21-26)، كما أن القانون التجاري حدد مهام محافظ الحسابات بالنسبة لمختلف المؤسسات الاقتصادية.(HADDOUCH, 2014, p. 18)

المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

الفرع الأول: مهام محافظ الحسابات

1. المهام العامة:

تتمثل المهام الرئيسية أو العامة في مهمتين أساسيتين فرضهما المشرع الجزائري بالفقرة الأولى والثانية من المادة 23 من القانون 10-01 المذكور سابقا وهما: (الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية ،القانون رقم 10- 01 ، المادة 63، 2010، صفحة 7)

- **المصادقة (أو الشهادة) بأن** الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛

- **فحص** صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

يترجم محافظ الحسابات تأديته تلك المهمتين في تقريره العام الذي يدعى تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية، يتم التطرق إليه بالتفصيل في المطلب الثاني من المبحث الرابع.

2. المهام الثانوية أو الخاصة

تتمثل المهام الثانوية أو الخاصة لمحافظ الحسابات في ثلاثة عشر (13) مهمة خاصة، منها ما ورد في المادتين 23 و25 من القانون 10-01 المذكور سابقا ومنها ما تم استنتاجه من المرسوم التنفيذي11-202 والقرار المؤرخ 24 جوان 2013 المذكورين سابقا حيث تتوج كل مهمة خاصة بتقرير خاص وهي: (الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 11-202، 2011، صفحة 19)

- **إبداء الرأي** حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير ؛
- **تقدير شروط إبرام الاتفاقيات المنظمة** بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- **إعلام المسيرين** والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛
- **التأكد من المبلغ الإجمالي** لأعلى خمس (5) أو عشرة (10) تعويضات؛
- **الفحص والمصادقة** على المبلغ الإجمالي للامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- **عرض** تطور نتيجة الدورة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية للسنوات الخمس(5) الأخيرة؛
- **التأكد من حيازة** أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الضمان التي تمثل على الأقل 20 % من رأسمال الشركة؛
- **التحقق من أن الميزانية تظهر** احتياطات ونتائج تسمح بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم؛
- **التأكد من سلامة** وانتظام عملية رفع رأس المال واحترامها لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية؛
- **التأكد من سلامة** وانتظام عملية تخفيض رأس المال واحترامها لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية؛

- **التأكد من سلامة** وانتظام عملية إصدار قيم منقولة أخرى واحترامها لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية؛
- **التأكد من سلامة** وانتظام عملية تحويل الشركة ذات أسهم واحترامها لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية؛
- **التأكد من سلامة** وانتظام عملية المساهمة في شركات أخرى واحترامها لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية.

الفرع الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات

مهنة محافظ الحسابات تضعه أمام مسؤولية اتجاه التشريعات، واحترام أخلاق المهنة، ومنه تنقسم مسؤوليات محافظ الحسابات إلى ثلاثة أصناف:مسؤوليات محافظ الحسابات العدد 12 لسنة 2012

3. المسؤولية المدنية:

وهي المسؤولية التي تنشأ على محافظ الحسابات تجاه الأطراف الذين يخدمهم نتيجة إهماله أو تقصيره في أداء واجباتهن مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بهم سواء كانوا عملاء أو غيرهم من الطرف الثالث الذين يعتمدون على تقرير المحافظ، وتنشأ هذه المسؤولية على المحافظ بموجب القانون بصفته وكيلا عن هذه الأطراف لعدم بذله العناية المهنية المعقولة.

إن مهمة محافظ الحسابات لا تهم فقط المساهمين والأسواق المالية التي تتداول فيها هذه الأسهم بطريقة قانونية، بل تهم وبدرجات مختلفة العديد من الأشخاص الذين لديهم مصلحة مع المؤسسة المراقبة، سواء لأنهم يعملون بداخلهم كالمسيرين والأجراء، أو سواء لأنهم تربطهم علاقات اقتصادية معها كالمستثمرين والبنوك والدائنون...الخ، إن كل هؤلاء ينتظرون من محافظ الحسابات أن يبذل العناية المهنية الأزمة في تأدية مهامه، وفي حالة لم يبذل هذه العناية المهنية فإنهم لهم الحق في طلب التعويض عن الضرر الذي قد ينتج عن ذلك واضعين بذلك محافظ الحسابات أمام مسؤولية مدنية.(MERCIER & MERLE, 2009/2010, p. 269)

ويتم تقسيم المسؤولية المدنية إلى مسؤولية تجاه العملاء ومسؤولية تجاه الغير (الطرف الثالث) كما يلي: (الشحنة، 2015، صفحة 83)

أ. مسؤولية المحافظ تجاه عملائه Responsability Towards the customer: قد تنشأ مسؤولية مدنية تقع على عاتق المحافظ بسبب تقصيره أمام عملائه الذين يرتبط معهم بعقد قد يكون مكتوبا ومشتملا على

كل حقوق وواجبات الطرفين، وقد يكون اتفاقا شفويا غير مكتوب، وفي هذه الحالة يصعب إثبات أي شيء بالنسبة للطرفين، ويعتمد الأمر على توفير القرائن والأدلة التي تفي بغرض الإثبات، وفي جميع الأحوال لا تقع هذه المسؤولية على المدقق إلا بتوافر الأركان التالية:

- أن يكون هناك التزام من جانب المدقق سواء في العقد أو في القانون؛
- أن يكون هناك خطأ من جانب المدقق أو إهمال أو تقصير في تنفيذ الواجبات وألا يكون الإهمال في الأصل نتيجة لتقصير من جانب العميل نفسه؛
- أن ينتج مباشرة عن إهمال المدقق في تأدية واجباته أضرارا بالعميل تجعله يستحق تعويضا عن ذلك.

ب.المسؤولية تجاه الغير (الطرف الثالث) (Responsability Towards Others (third party: تقع هذه المسؤولية على المدقق نتيجة الضرر الذي أصاب الغير (الطرف الثالث) نتيجة اعتمادهم على تقرير المدقق بالرغم من عدم وجود علاقة تعاقدية بينهم وبين المدقق، ويتحمل المدقق المسؤولية إذا كان هناك إهمال جسيم أثناء التدقيق أدى إلى وقوع ضرر على الغير وكان المدقق هو المسؤول عنه، وبشكل عام فإن المدقق يتحمل المسؤولية تجاه الطرف الثالث إذا تحققت الشروط التالية:

- أن يكون معلوما للمدقق مسبقا أن الطرف الثالث سيعتمد على البيانات لغاية معينة؛
- حصول إهمال أو تقصير شديد من المدقق أدى إلى الإخلال بواجبه؛
- أن ينتج عن ذلك ضرر يصيب الطرف الثالث؛
- أن يكون اضرر الذي أصابه الطرف الثالث ناتجا عن إهمال وتقصير المدقق فيكون بينهما علاقة سببية؛
- أن يكون هناك إمكانية لتقدير الضرر بشكل معقول.

4. المسؤولية الجزائية (الجنائية) لمحافظ الحسابات:

لا تقتصر مهمة محافظ الحسابات على الجانب المالي للمؤسسة فقط والخدمات التي يقدمها لها، بل يساهم أيضا في أخلقة Moralisation الحياة الاقتصادية، ضمانا بذلك الامتثال لقانون أخلاقيات المهنة وتشجيع شفافية المعلومة المالية، أي أن محافظ الحسابات له دور ضمان المصلحة العامة، وبذلك فإن محافظ الحسابات الذي يتغافل عن أداء هذا الدور أو الذي يخالف القوانين في حد ذاته، فإنه يقع على عاتقه مسؤولية جزائية ويتحمل العقوبات المرتبطة بهذا النوع من المسؤولية.(MERCIER & MERLE, 2009/2010, p. 269)

إن محافظ الحسابات كغيره من الأشخاص يمكن أن يرتكب جريمة جنائية في القانون العام مثل: النصب، خيانة الأمانة، مخالفة تشريع العمل بصفته رب عمل، مخالفة التشريع الضريبي بصفته متعامل اقتصادي خاضع للضرائب والرسوم...الخ، هذه الوضعيات التي تنشأ عنها مسؤولية جزائية هي ليست خاصة فقط بهنة محافظ الحسابات، وهناك مخالفات أخرى خاصة بمهنة محافظ الحسابات قد ترتكب ويعاقب عليها القانون الجزائي كالاستعمال غير الشرعي لصفة محافظ الحسابات، لذا يجب توفر ثلاثة عناصر أساسية هي: (MIKOL, 2003, p. 119)

- العنصر القانوني: لا يمكن لفعل أن يكون مخالفة جنائية إلا بوجود نص قانوني؛
- العنصر المادي: يجب أن يكون الفعل قد أنجز فعلا؛
- العنصر الأخلاقي: حيث الخطأ يجب أن يحدث عمدا وبشكل مفترض.

5. المسؤولية التأديبية:

إذ لم يتوافر القصد الجنائي فيتم مساءلة محافظ الحسابات تأديبيا بسبب مخالفته لقواعد السلوك المهني التي تتضمنها القوانين لمهنة محافظة الحسابات، ولا تقوم المسؤولية التأديبية إلا بتوافر ركنين أساسيين: (الشحنة، 2015، صفحة 88)

أ. الركن المادي: يتمثل هذا الركن في العامل الإيجابي أو السلبي الذي يصدر من محافظ الحسابات فإذا لم يوجد خطأ ولم يثبت إخلاله بواجبه الوظيفي أو التزامه المهني فلا يمكن مساءلة المدقق تأديبيا وتقوم الجريمة التأديبية بمجرد وقوع الخطأ الوظيفي– والمهني ولو لم يقع ضرر فعلي يترتب عليه مسؤولية تأديبية؛

ب. الركن المعنوي: لا يكفي صدور الخطأ من محافظ الحسابات حتى يحاكم تأديبيا بل لابد أن يصدر الفعل الخاطئ عن إرادة آثمة ولا يعني أن الخطأ التأديبي يكون دائما متعمدا فهو قد يكون عمديا أو غير عمدي كل ما هناك أنه ثبت التعمد أصبح ظرفا مشددا عند تقدير العقوبة.

والشكل الموالي يوضح الفرق بين مسؤوليات محافظ الحسابات:

الشكل رقم (01): الفرق بين الأشكال الثلاثة لمسؤوليات محافظ الحسابات

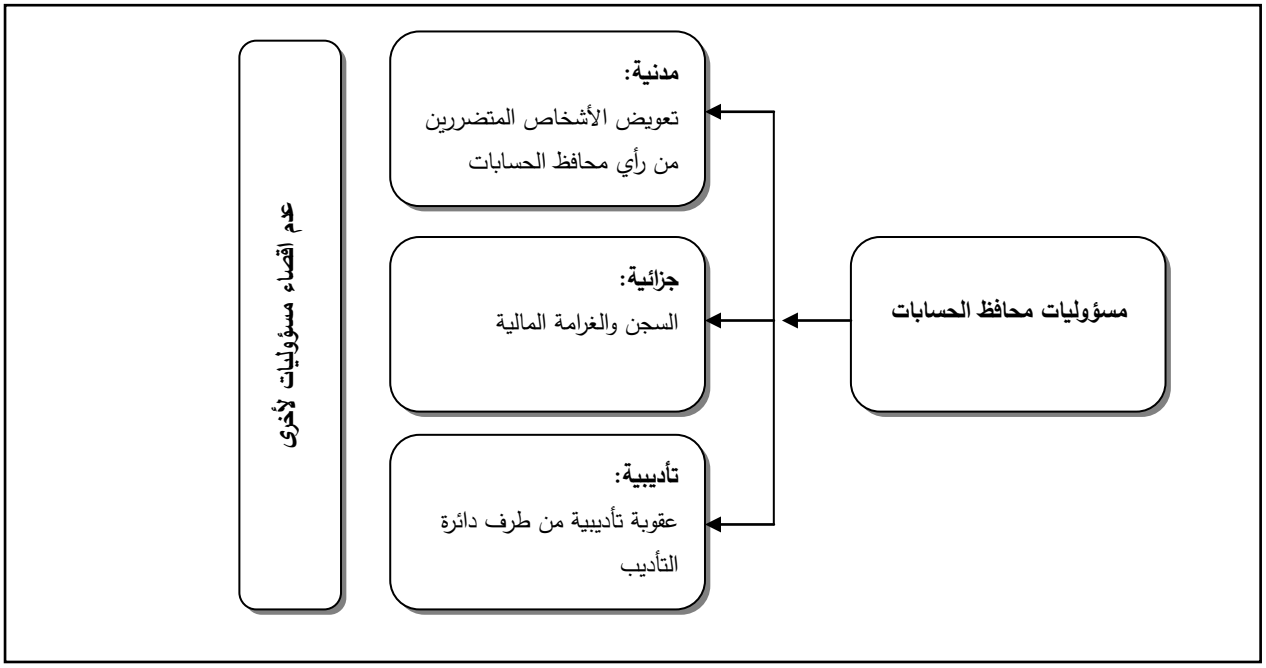

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: منهجية تنفيذ مهمة محافظ الحسابات

للمصادقة على صدق وشرعية الحسابات على محافظ الحسابات إتباع أربع خطوات ضرورية ومتكاملة تكون كل خطوة من مراحل عديدة لابد من القيام بها والمخطط التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): مراحل تنفيذ مهمة محافظ الحسابات

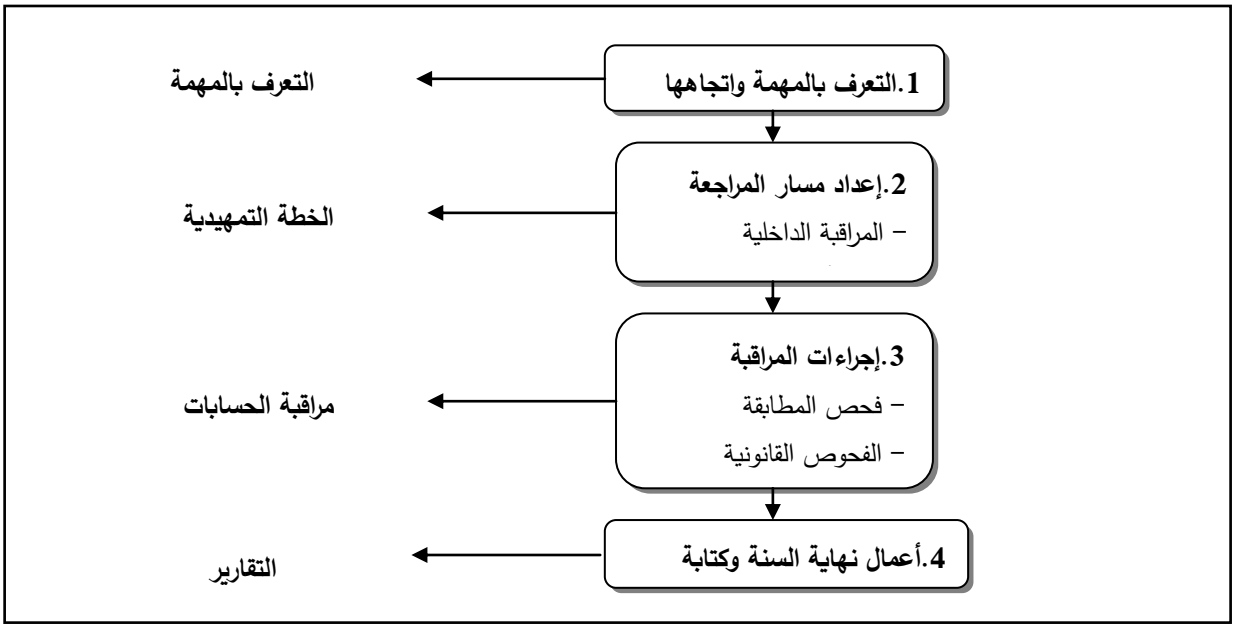

Source: Société national de la Algercomptabilité,guide d'audit et de commissariat aux comptes,D,R,H,p 2114.

الفرع الأول: التعرف بالمهمة الموكلة إليه واتجاهاتها

1.قبول المهمة:على محافظ الحسابات عند قبول بمهمته إتباع الخطوات التالية: (2010، صفحة 10)

- سلامة تعيينه وأنه لم يقع في الحالات المتعارضة والممنوعة المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات؛
- عليه الحصول على قائمة أعضاء مجالس إدارة الشركات الحليفة، وكذا قائمة شركاء الحصص العينية إن وجدت؛
- إذا كان سيعوض زميلا معزولا، عليه التأكد من أن العزل لم يكن مبالغا فيه؛
- إذا كان سيعوض زميلا عليه معرفة أسباب ذهابه؛
- إذا كان سيعوض زميلا رفض تجديد مهامه، عليه الاتصال به ومعرفة الأسباب؛
- عليه التأكد من أن مكتبه لديه الإمكانيات اللازمة لأداء المهمة المسندة إليه على أحسن وجه؛
- التأكد كذلك من أنه سيؤدي مهمته باستقلالية تامة وخاصة اتجاه مسؤولي الشركة التي سيراقبها؛

- يعين من طرف الجمعية العامة التأسيسية ويمضي في هذه الحالة القانون التأسيسي للشركة، وقد يعين من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين ويمضي محضر اجتماعها مع عبارة "قبول المهمة" ويعلن عن قبوله كتابيا في حالة حضوره الجمعية؛
- ومهما يكن، عليه التصريح كتابيا أنه بعيد عن الحالات الممنوعة قانونيا و تنظيميا؛
- يخبر مجلس أو جمعية خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، برسالة مسجلة عن تعيينه؛
- يشعر مسؤولي الشركة بالإجراءات الإشهارية الواجب القيام بها من طرفهم؛
- يرسل رسالة إلى مسؤولي الشركة يبن فيها الكيفية التي تنجز بها المهمة (مسؤوليته، المهمة، المتدخلون، معايير العمل، فترات التدخل والمدد الزمنية القانونية لتقديم التقارير، الأتعاب)؛
- عليه الاتصال بالمحافظ السابق قصد الحصول على معلومات هامة تفيده في إنجازه مهمته؛
- على الزميل السابق تضامنا أن يسهل مهمة زميله الجديد؛
- في حالة تعدد محافظي الحسابات في الشركة المعين فيها على كل واحد احترام هذه الشروط وكأنه موجود بمفرده؛
- في حالة عدم قبول المهمة لأسباب قانونية وتنظيمية أو لأسباب أخرى عليه مراسلة الشركة وإخبارها بأسباب عدم قبول المهمة وذلك في خلال 15 يوما؛
- إذا كانت الشركة قد قامت بالإجراءات الإشهارية لتعيينه عليه أن يطلب في رسالة الرفض إشهار رفض المهمة؛
- ضمان حصول على معلومات عامة عن الشركة وقيامه بزيارات ميدانية على مواقعها وعامليها؛
- عليه دراسة النظام المحاسبي المتبع دفتريا كان ام آليا والإطلاع على سجلات المشروع ودفاتره الإلزامية منها والاختيارية والإلمام بكل خطوات التسجيل والترحيل وما إلى ذلك لأنه ملزم في النهاية بإصدار رأي محايد يتضمن الحكم مدى انتظام الدفاتر والسجلات. (خرف الله، 2015، الصفحات 32-33)

2. بداية العمل: وذلك يكون عن طريق:

- **تشكيل فريق:** يجب على المحافظ تشكيل طاقم من المساعدين الذين يتولون القيام بالمشاركة في تنفيذ المهمة وتقديم أسمائهم لدى العميل(الرماحي، 2009، صفحة 151)، بعد انتقائهم والتأكد من مهارتهم وأن لديهم التدريب الملائم

للعمل كمحافظين، والجدير بالذكر أنه يؤخذ في عين الاعتبار عند تشكيل الفريق أن الشخص المعني لإتمام التدقيق ذو خبرة في المجال التي تنشط فيه الشركة العميلة.(دحدوح و القاضي، 2009، صفحة 243)

➢ **وضع برنامج للتدقيق:**برنامج التدقيق هو عبارة عن قائمة تحتوي على إجراءات التدقيق الواجب إتباعها للتحقق من البنود الواردة بالقوائم المالية لغرض الوصول إلى الأهداف الموضوعة مسبقا، وهذه الإجراءات هي الخطوات التفصيلية لعملية التدقيق، كما يبين برنامج التدقيق بعض المعلومات الأخرى مثل الزمن المعياري والزمن الفعلي للتحقق من بند معين أو عمل إجراء معين وكذلك تاريخ الانتهاء منه وغيرها من المعلومات، (خرف الله، 2015، صفحة 34) فهو بمثابة الموازنة التقديرية لعملية الفحص فهو يعمل كموجه أو كمرشد للأداء الفعلي. (سلامة و أخرون، 2011، صفحة 145)

3.تكوبن ملفات وأوراق عمل محافظ الحسابات: تحتوي هذه الأوراق على كل البيانات التي تمكن المحافظ من كتابة واف، وتتمثل هذه الأوراق في:

➢ **الملف الدائم:**يحتوي هذا الملف على البيانات والمستندات التي لها صفة الاستمرارية النسبية التي لا تتغير على أساس سنوي، ويحتفظ بها المحافظ للتحقق من الأصول والممتلكات وحتى يتمكن الرجوع إليها عند الحاجة لعمل المقارنات وإجراء التحليلات وغيرها بحيث تساعده في تكوين رأيه، ويحتوي هذا الملف على مجموعة من البيانات والمستندات منها: (الشحنة، 2015، الصفحات 161-162)

- ➢ اسم العميل و مواقع نشاطه وبياناته؛
- ➢ أسماء المسؤولين المشرفين على عملية المحاسبة؛
- ➢ عقد التأسيس والنظام الأساسي في حالة الشركات المساهمة، وعقد الشركة في شركات الأشخاص؛
- ➢ الخريطة التنظيمية للعميل موضحا فيها خطط السلطة والمسؤولية؛
- ➢ ملخص عن النظام المحاسبي ونظم الرقابة الداخلية للعميل؛
- ➢ العقود طويلة الأجل واتفاقات براءة الاختراع والوكالات؛
- ➢ صورة البيانات الضريبية عن الأعوام السابقة؛
- ➢ الحسابات الختامية لعدّة سنوات سابقة.

➢ **الملف الجاري:** يحتفظ محافظ الحسابات بجانب الملف الدائم بملف جاري أو ملف سنوي يساعده في القيام بالخطوات اللازمة لتدقيق القوائم المالية ويكون بمثابة أدلة وقرائن لعملية التدقيق، وتختلف كمية ونوعية المعلومات الموجودة في هذا الملف من محافظ إلى آخر حسب اتجاهات وطبيعة العمل المنجز، وبصفة عامة يشتمل هذا الملف على مجموعة من المعلومات والمستندات منها: (الشحنة، 2015، صفحة 163)

- الأدلة التي تثبت التخطيط للعمل والإشراف على أعمال المساعدين؛
- بيانات كافية تثبت أن المعلومات الواردة في القوائم المالية تتفق مع أرصدة سجلات العميل المحاسبية؛
- الإجراءات والاختبارات التي قام بها المدقق لتقييم الرقابة الداخلية وكيفية تحديدها؛
- بيان المخالفات التي اكتشفها المحافظ؛
- رأي المحافظ حول عدالة القوائم المالية؛
- أدلة وإقرارات الإدارة وحاضر اجتماعات مجلس الإدارة للعام الحالي، والمصادقات التي حصل عليها من العملاء والموردين ومحاضر الجرد للسنة الحالية؛
- ميزان المراجعة وملخص يسجل الملاحظات وقيود التسوية اللازمة.

- **سجل الملاحظات:** يجب أخذ الملاحظات لبعض المسائل التي لا يمكن البت فيها نهائيا بواسطة محافظ الحسابات ومساعديه كالنقص في المستندات أو الاستفسار عن بعض الأمور المهمة التي يواجهها المحافظ أثناء تدقيقه ليتمكن من متابعتها وبحثها مع المسؤولين من قبل محافظ الحسابات نفسه أو المساعد المسؤول عن المهمة، ليتم البث فيها باستيفاء البيانات والمستندات المطلوبة أو بتضمينها أحد تقارير المراقب وتلخص هذه الملاحظات في الملف الجاري.(الرماحي، 2009، صفحة 163)

- **مذكرات التدقيق:** كثيرا ما يتعرض المحافظ أثناء عمله إلى بعض الأمور التي تكون بحاجة إلى إيضاحات فيقوم بتدوينها بسجله الخاص وتدوين ما تم بشأنها ومن الملاحظات التي يدونها المحافظ في هذا السجل ما يلي:(نظمي و العزب، 2012، الصفحات 126-127)

- بيانات بالمستندات المفقودة أو الغير المستوفية لبعض الشروط الشكلية والموضوعية والقانونية؛
- أرصدة الحسابات التي يخشى المحافظ حدوث تلاعب بها؛
- كشف بالأخطاء التي عصر عليها المحافظ أثناء عملية التدقيق؛
- كشف بالأمور التي يريد المحافظ استكمالها في مرات قادمة؛
- كشف ما وجده من ثغرات الرقابة الداخلية.

الفرع الثاني: الحصول على أدلة الإثبات

هناك مجموعة من الطرق التي يستخدمها محافظ الحسابات للحصول على الأدلة والبراهين، يطلق عليها وسائل أو أدوات التدقيق، وفيما يلي أهم هذه الأدوات المستخدمة:(المطارنة، 2006، صفحة 183)

1. الجرد الفعلي: هذه الطريقة تستخدم للتحقق من الوجود المادي للأصل عن طريق قيام محافظ الحسابات بمعاينة ذلك الأصل ورؤيته للتحقق من ذلك، ويتم الجرد عن طريق العد أو الوزن أو القياس حسب طبيعة العنصر محل الفحص وتصلح هذه الطريقة لبعض الأصول الملموسة مثل النقد بأنواعه والأوراق المالية والتجارية والمخزون، ولكنها لا تصلح للأصول غير الملموسة كالمدينين والشهرة والدائنين.

2. المصادقات: تعتبر المصادقات من الوسائل التي يستخدمها محافظ الحسابات في الحصول على الأدلة والبراهين من خارج الشركة، وتتبع هذه الوسيلة عند قيام المحافظ بالتحقق من بعض الأرصدة الظاهرة في قائمة المركز المالي مثل المدينين والمصارف. كما تتبع أيضا عند التحقق من أرصدة البضاعة المتبقية في آخر المدة والتي تكون في حوزة جهات أخرى مثل مخازن الاستيداع العامة ووكلاء البيع. (خالد أمين و الرفاعي، 2000، صفحة 188)

3. الملاحظة: تتكون الملاحظة من مشاهدة عملية أو إجراء يتم أداؤه من قبل آخرين، وتشمل الأمثلة على ذلك جرد المخزون من قبل موظفي المؤسسة، وملاحظة أداء أنشطة الرقابة، توفر الملاحظة أدلة تدقيق بشأن أداء عملية أو إجراء، ولكنها محدودة بالنقطة الزمنية التي تمت فيها وكذلك بحقيقة الملاحظة قد يؤثر على كيفية أداء العملية أو الإجراء. (جمعة أ.، 1999، صفحة 316)

4. الاستفسارات من العميل: وتعني الحصول على المعلومات مكتوبة أو شفهية من العميل عن طريق توجيه مجموعة من أسئلة له بواسطة المحافظ، وعادة ما توجه هذه الأسئلة للعاملين لدى العميل في مجالات مختلفة، وعموما تعتبر الاستفسارات أقل صلاحية من الأدلة الأخرى نظرا لأنها ليست من مصدر مستقل ومن عرضة للتحيز وفقا لأهواء العميل، وبالتالي لا تكفي وحدها للمحافظ في مهمة تدقيق الحسابات، وإنما لابد من تدعيمها بأدلة أخرى. (سلامة و أخرون، 2011، صفحة 186)

الفرع الثالث: إعداد التقارير

1. تعريف تقرير محافظ الحسابات:

يعرف تقرير محافظ الحسابات على أنه وسيلة اتصال بين المحافظ ومستخدمي التقارير المالية بشكل وثيقة مكتوبة يبين فيه محافظ الحسابات ما قام به من إجراءات وما توصل إليه من أحكام ويلخص فيها رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية. (سليمان و الزوي، 2011، صفحة 597)

كما يعرف أنه ذلك الكشف الناتج عن المراجعة التي يجريها محافظ الحسابات والذي يبرز فيه مدى مصداقية البيانات المالية ومدى صلاحيتها والمقدم لمتخذي القرارات. (munro & Stewart, 2009, p. 6)

ويعرف أيضا على أنه تقرير يعده محافظ الحسابات يؤكد فيه صحة المعلومات المالية من عدمها ومدى خلوها من الأخطاء المادية والاحتيال لتكون بذلك جسرا لاتخاذ القرارات المناسبة. (The role and function of external auditors, 2020, p. 8)

إذ يعتبر تقرير محافظ الحسابات من أهم مكونات عملية المراجعة، حيث أنه يمثل "النتاج النهائي لتلك العملية، وهو خلاصة عمل المحافظ الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل إليها، ويعتبر أحد المراجع الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها لتحديد مسؤوليات المحافظ". (ترزي، 2014، صفحة 18)

2. أهمية تقرير محافظ الحسابات:

تكمن أهمية تقرير محافظ الحسابات في كونه الوسيلة التي يستطيع عن طريقها أن يعبر محافظ الحسابات عن رأيه، حول موثوقية وعدالة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية والتقارير المالية، والذي يستطيع من خلاله مستعمل هذا التقرير على اتخاذ قرار رشيد يكون مبني على أسس ذات أكثر ملائمة ومصداقية، ويمكن إيجاز أهمية تقرير محافظ الحسابات فيما يلي:(المطارنة، 2006، الصفحات 114-115)

- يعد وسيلة مراجعة تمكن من التعرف على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة ويعد التقرير على أنه خلاصة ما وصل إليه المحافظ لعمله، والتي انعكست في النهاية على نتائج الأعمال والمركز المالي، حيث يكون هذا التقرير عبارة عن كشف يقدم لمن يهمه الأمر يبين فيه التصرفات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة مالية؛
- المساعدة على اتخاذ مختلف القرارات والتي من شأنها أن تحافظ على أموال المستثمرين؛
- إمكانية معرفة مدى استمرارية المؤسسة والوفاء بالتزاماتها المستحقة؛
- التعرف على سلامة الوضع المالي للمؤسسة ضمانا لقروضهم ومساعدتهم في اتخاذ مختلف القرارات اللازمة؛

- زيادة الثقة في المعلومات المالية الخاصة بمختلف الأنشطة.

3.مكونات تقرير محافظ الحسابات:

حسب القرار المؤرخ في 24 يونيو 2013 الصادر عن وزير المالية والذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، حيث يجب أن يتضمن تقرير محافظ الحسابات:

- اسم وعنوان محافظ الحسابات ورقم اعتماده ورقم التسجيل في الجدول؛
- عنوان يشير إلى أن الأمر يتعلق بتقرير محافظ الحسابات لكيان محدد بوضوح وأنه يخص سنة مالية مقفلة بتاريخ إقفال دقيق.ويتمحور هذا التقرير حول جزأين:

أ. التقرير العام للتعبير عن الرأي: ويتضمن: (الشعبية، قرار مؤرخ في 24 يونيو 2013 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أفريل 2014، 2014، صفحة 14)

- مقدمة التقرير؛
- الرأي حول القوائم المالية؛
- فقرة الملاحظات.

ب.المراجعات والمعلومات الخاصة: يتمحور هذا الجزء: (الشعبية، قرار مؤرخ في 24 يونيو 2013 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أفريل 2014، 2014، صفحة 15)

- الخلاصات الناتجة عن بعض المراجعات الخاصة؛
- المخالفات والشكوك التي تؤثر في الحسابات السنوية؛
- المعلومات التي يوجب القانون على محافظ الحسابات الإشارة إليها؛
- يؤدي محافظ الحسابات مهمته المتعلقة بفحص الحسابات السنوية وإعداد تقريره العام المتعلق بالتعبير عن الرأي في أجل قدره خمسة وأربعون (45) يوم ابتداء من تاريخ استلام الحسابات السنوية المضبوطة من طرف جهاز التسيير المؤهل؛ (الشعبية، قرار مؤرخ في 12 يناير سنة 2014 الصادرة في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أفريل 2014، 2014، صفحة 22)
- يجب أن يتطابق تاريخ التقرير مع تاريخ الانتهاء الفعلي من مهمة الرقابة؛
- يتم إعداد وتوقيع مشترك للتعبير عن الرأي في حالة تعدد محافظي الحسابات الممارسين؛
- في حالة اختلاف في الرأي بين محافظي الحسابات المتضامنين، يدلي كل محافظ حسابات برأيه ضمن التقرير المشترك.

خلاصة الفصل

من خلال دراساتنا لبنود هذا الفصل تبين لنا أن مهمة التدقيق تحتاج إلى توفر شروط ومبادئ ومهارات شخصية ومعرفة واسعة وإلمام تام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبأنظمة المحاسبة المالية التي يقوم بفحصها شخص مؤهل و مسؤول وهو محافظ الحسابات والذي يقوم بفحصها من أجل إعطاء راي فني محايد يوضح فيه الصورة الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة مدعما رايه بالأدلة والبراهين هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن مهنة محافظة الحسابات تخدم عدّة أطراف منهم المستثمرون ورجال الأعمال والهيئات الحكومية والمساهمين، وهي تعتبر أحد العوامل المؤثرة في المردودية لأن الملاحظات التي يعطيها محافظ الحسابات تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة وبالتالي ارتفاع فعالية المؤسسة إلى الأحسن.

الفصل الثاني :

مهنة محافظ الحسابات في عملية تدقيق الكشوفات المالية

تمهيد:

يسعى أصحاب المؤسسة و الأطراف المتعلقة بها دائما للحصول على المعلومات الصحيحة التي تساعدهم في التنبؤ للمستقبل ، و هذا من خلال الكشوف المالية التي تلزم المؤسسة في نهاية الفترة المالية بإعدادها في الكشوف المالية تعتبر عن الوضع المالي للمؤسسة و يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة .

فهي تعد المصدر الرئيسي لتزويد المدقق بالمعلومات ، فبعدها يقوم المدقق بتقييم نظام الرقابة باستخدام نقاط القوى و الضعف ، تأتي مرحلة فحص الكشوف المالية لتحقق في أنها معدة وفق لمبادئ المحاسبة المتعارف عليه و ذلك عن طريق حصوله على أكبر قدر من أدلة الإثبات المؤكدة لذلك .

و هذا ما سنتناولنه في هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ما يلي :

المبحث الأول : أساسيات حول الكشوفات المالية .

المبحث الثاني : محتوى و عرض الكشوفات المالية .

المبحث الثالث : تقارير محافظ الحسابات على موثوقية الكشوفات المالية .

المبحث الأول: أساسيات حول الكشوفات المالية

يتم إعداد الكشوفات المالية وفق مبادئ متعارف عليها، بحيث تعطي هذه القوائم الثقة لدى المتعاملين في هذه الكشوفات المالية من حيث صحة وعدالة وموضوعية هذه الكشوفات المالية والبيانات وتغطي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مجالات واسعة في العملية المحاسبية.

المطلب الأول: ماهية الكشوفات المالية

إن الغاية من إعداد ونشر الكشوفات المالية هو تزويد مستخدمي تلك الكشوفات المالية بمعلومات تكون مفيدة لهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، إذ هي مصدر رئيسي للمعلومات والتي يمكن منها استخلاص النتائج المهمة للمؤسسة كما أن تحليل وتفسير الكشوفات المالية يعتمد على نوعية وطبيعة المعلومات المتاحة.

الفرع الأول: مفهوم الكشوفات المالية

إن كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح وحقيقي، و الكشوفات المالية بهذا المعنى هي إعلان عن ما يعتقد أنه حقيقي، ويتم إيصاله للمهتمين به معبرا عنه بلغة النقود، لذلك فإن المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية فهم يصفون بلغة مالية وضعية أو موقف المشروع واللذين يعتقدون أنه يمثل بعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة، والفترة هنا ينبغي أن تحدد بدقة المدة التي تغطيها الكشوفات المالية. (ريان و الحجازي، 2007، صفحة 243)

هناك من يعرف الكشوفات المالية على أنها السجلات والتقارير المالية الرسمية لمجموع العمليات المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث تلخص هته القوائم المالية الوضع المالي العام والنتيجة التشغيلية للمؤسسة بهدف إيصال المعلومة بوضوح ودون تعقيد لجميع الأطراف ذات الاهتمام بالوضع المالي للمؤسسة، وفي إطار ذلك تقوم المؤسسة بإصدار مجموعة من القوائم الملحقة التي تساعد في تبسيط وتفصيل العمليات المالية المعقدة. (يوصبيع و آخرون، 2013، صفحة 5)

عرفت الكشوفات المالية على أنها الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة حيث ينظر للمعلومة الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة أو بعبارة أخرى هي ملخص للعمليات والأحداث المالي وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات الرشيدة. (منصور و طرطار، 2015، صفحة 191)

وعرفت أيضا بأنها المنتج النهائي للمحاسبة حيث تتمثل في كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرار معين. (الكبيسي، 2002، صفحة 481)

يمكن تعريف الكشوفات المالية على أنها عبارة عن: "مجموعة من البيانات المسجلة وتطبيق لمبادئ متعارف عليها في المحاسبة وتقدير شخص ومدى سلامة عنصر التقدير الشخصي تتوقف على مدى تمكن

وخبرة الأشخاص القائمين بإعداد هذه القوائم ومدى استيعابهم وتفهمهم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها". (محمد الرقاد، 2011، صفحة 94)

ونستنتج أن القوائم المالي هي عبارة عن سجلات وتقارير رسمية توجه إلى الأطراف المستفيدة، من هذه المعلومات وهناك أنواع من الكشوفات المالية، وهي تعبر عن المركز المالي للمؤسسة فتساعد الأطراف الداخلية والخارجية باتخاذهم قراراتهم.

الفرع الثاني: أهمية الكشوفات المالية

تتجلى أهمية الكشوفات المالية في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالتالي: (مشري، 2008، الصفحات 67-68)

1. **أداة الاتصال**

مهمة الكشوفات المالية في هذا المجال هي:"توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليها"،فهي بذلك:

- وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها؛
- وسيلة الربط بين المؤسسة والموردين، و العملاء، و البنوك...الخ؛
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة والعمال والمحللين، و الباحثين.

2. **وسيلة في تقييم الأداء:**

حيث تساعد الكشوفات المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها،فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة؛
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

3. **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة**

في هذا الإطار تساعد الكشوفات المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل:الموردين، والعملاء، و البنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

يمكن تلخيص مجموعة من العناصر تمثل أهمية الكشوفات المالية: (مطر، 1993، صفحة 577) تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة الشركة على توليد التدفق النقدي حيث أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وتقسم حياتها إلى فترات دورية لإعدادها؛

- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية؛
- تقديم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين التي تساعدهم على تقييم قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية؛
- القياس الدوري لدخل المؤسسة؛
- تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمؤسسة وكيفية استخدام هذه الأموال.

الفرع الثالث: أهداف الكشوفات المالية

يمكن تلخيص أهم أهداف الكشوفات المالية فيما يلي: (سمير محمد و حمادة، 2000، صفحة 28)

- الإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به الوحدة الاقتصادية خلال الدورة المالية (سواء كان النشاط جاريا أو عرضيا) و البنود التي تأثر في عملية تحديده؛
- تتيح القائمة إمكانية حذف أو إلغاء بنود عبر مهمة لمستخدمي القائمة، بمعنى أنه يمكن الإيجار أو التفصيل حسب الغرض والاستخدام؛
- لا يطلب نصها الكثير من المهارات الفنية في المحاسبة وقواعد القيد و الترحيل؛
- المساعدة في عملية إجراء التحليل المالي من خلال العلاقات المترابطة بين العديد من البنود التي تحتويها وبصورة مفهومة وسهلة الاستخدام كن قبل المحلل المالي.

الفرع الرابع: خصائص الكشوفات المالية

تجعل الخصائص التي تتميز بها الكشوفات المالية المعلومات الواردة مفيدة لمستخدمي الكشوفات المالية.

1. **القابلية للفهم** :يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات والمعلومات المعب عنها بالقوائم المالي يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد؛ (سويسي و حمقاني، 2011)

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالكشوفات المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد،وعلى كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في الكشوفات المالية، إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين. (حمادة، 2005، صفحة 88)

2. **الملائمة** :يجب أن تكون المعلومات المقدمة في الكشوفات المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار من جهة وفي الوقت المناسب من جهة أخرى وتعتبر ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في هذا القرار بحيث تساعد المعلومات المستخدمين على إجراء التنبؤات حول نتائج الأحداث في الماضي والحاضر، والمستقبل أو لتأكيد أو تصحيح التوقعات الماضية،(Donald, Jerry, & Terry, 2007, p. 48) لكن هذا لا يعني إهمال العمليات الصغيرة على حساب العمليات الكبيرة لأنه لابد من إعطاء العمليات المالية والإفصاح عنها مهما كان حجمها ونوعها، أهمية ودقة كبيرة في عمليات التسجيل والقياس، لكي تكون نتيجة النشاط معبرة عن الحقيقة، وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو الكشوفات المالية. (هيني فان، 2006، صفحة 6)

3. **الموثوقية** :تكون المعلومات صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويتفق فيها مستخدموها،وتمثل المعلومات بصدق، وتعرض نتائج المحاسبية عن العمليات، و أن تكون محايدة و خالية من التحيز. وتكون المعلومات في الكشوفات المالية صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التي تحكمها. (بوراوي، 2010، صفحة 10)

4. **قابلية المقارنة** :وتعني قابلية المقارنة إمكانية مقارنة الكشوفات المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات أخرى سابقة للمؤسسة ذاتها، وذلك لتقييم مركزها المالي وأدائها، كما يجب أن يكون بالإمكان مقارنة الكشوفات المالية المعدة للمؤسسة مع الكشوفات المالية لمؤسسات مماثلة مكن أجل تقييم مركزها وأدائها المالي (حمادة، موسوعة معايير المحاسبة، 2003، صفحة 82).

تكون المعلومة قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيها الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات؛ (عزوز و متولي، 2010)

5. **المصداقية:** تكون المعلومات صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

- البحث عن الصورة الصادقة؛
- تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني؛
- الحيا؛
- الحيطة والحذر؛
- الشمولية. (بوراوي، 2010، صفحة 10)

المطلب الثاني: مبادئ و وظائف الكشوفات المالية

الفرع الأول: المبادئ المحاسبية الأساسية في إعداد الكشوفات المالية

تعتبر الكشوفات المالية مخرجات النظام المحاسبي وتعرف على أنها الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية . (فالتر و روبرت، 2007، صفحة 43)

فالهدف الأساسي للكشوف المالية هو توفير المعلومات حول الوضعية المالية،وتدفقات الخزينة للمؤسسة وهذه المعلومات مفيدة لمجموعة واسعة من المستعملين(Odile Barbe & Laurene, 2008, p. 562) ،و الذين حددهم مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى مستثمرين حاليين ومستقبلين،العمال،المقرضين،الموردون والدائنين الآخرين،الدولة والهيئات العمومية التابعة لها إضافة إلى الجمهور .(Bernard R. , 2010, p. 15)

ومن خلال ذلك فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد وتقديم الكشوفات المالية: (الشعبية، القرار، 2008، الصفحات 22-23)

- تنتج الاعتبارات التي يأخذ بها في الحسبان لإعداد وتقديم الكشوفات المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة،فالكشوفات المالية تكون نتيجة إجراء معالجة للعديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتخليص والهيكلة،بحيث يتم جمع وتحليل وتفسير وتلخيص وهيكلة المعلومات من خلال عملية تجميع تعرض في الكشوفات المالية في شكل فصول ومجاميع. ويحدد مبدأ الأهمية البالغة،مدى اتساع عملية التجميع.
- يتم ضبط الكشوفات المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة،وتصدر خلال مهلة محددة بستة (6) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية،ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي تنشرها المؤسسة.
- ويحدد بوضوح كل مكون من مكونات الكشوفات المالية ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:
  - ✓ تسمية المؤسسة واسمها التجاري ورقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية؛
  - ✓ طبيعة الكشوفات المالية (حسابات فردية أو حسابات مجمعة أو حسابات مركبة)؛
  - ✓ العملة التي تقدم بها الكشوفات المالية.

إضافة إلى معلومات أخرى تسمح بتبيان هوية الكيان وهي:

- ✓ عنوان مقر المؤسسة، شكلها القانوني ومكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه الأنشطة الرئيسية وطبيعة العماليات المنجزة؛
- ✓ اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الانقضاء،و معدل عدد المستخدمين في نهاية الفترة.
- ✓ إن المعلومات التي توفرها الكشوف المالية تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة ذلك أن كل فصل من فصول الميزانية،جدول النتائج،جدول سيولة الأموال يتضمن المبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من

السنة المالية السابقة إضافة إلى اشتمال الملاحق على معلومات ذات صيغة مقارنة في شكل سردي ورقمي ووصفي؛

✓ إذا حدث بعد تغيير لطريقة التقييم أو العرض،أن احد الفصول المرقمة للقوائم المالية لا يمكن مقارنته بفصل السنة الماضية،فلا بد من تكييف مبالغ السنة المنقضية لجعل عملية المقارنة أمر ممكن،أما في حالة تعذر إجراء مقارنة بسب اختلاف المدة أو لأي سبب أخر،فانه يجب توضيح إعادة ترتيب وتغيير المعلومات التي تجري على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

الفرع الثاني: وظائف الكشوفات المالية

و تتمثل وظائف الكشوف المالية فيما يلي : (عبد الناصر و إيهاب نظمي، 2014، الصفحات 54-55)

1. قياس الأصول التي تقع في ملكية المشروع .
2. قياس الالتزامات المترتبة على الحقوق التي يملكها المشروع (و هي الخصوم و حقوق أصحاب رأس المال) .
3. قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول و الخصوم و حقوق أصحاب رأس المال .
4. ربط هي التغيرات بفترات زمنية محددة.
5. تصنيف التغيرات المشار إليها على الوجه الأتي :

أ- الإيرادات و المصروفات و المكاسب و الخسائر.

ب-التغيرات الأخرى في الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية.

6. التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي .
7. إعداد كشوف مالية و تقارير دورية عن أصول المشروع و خصومه و حقوق أصحاب رأس المال في لحظة زمنية معينة و صافي الدخل و أجزاءه و التدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة .

المطلب الثالث: جودة الكشوفات المالية

الفرع الأول: تعريف جودة الكشوفات المالية

طبقا لتعريف FAF* فإن الجودة تعنى الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب. أما منظمة AICPA** فإن اللجنة الخاصة بالكشوفات المالية ترى أن الجودة هي مدى القدرة على استخدام

*Financial Analysts Federation

**Accounting InternationalCertified Public Accountant

المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها، فالجودة هي الوجه الشفاف للقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المؤسسة. (مجدي، 2009، صفحة 27)

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوفات المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

إن تحديد أهداف الكشوفات المالية، هو نقطة البداية في منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد الكشوفات المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية.

و تعتبر الجودة في هذا المجال أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع، بتبويب، معالجة تحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المؤسسة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية. (ماجد اسماعيل، 2009، صفحة 54)

كما تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وعادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد الكشوفات المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. (هوام و لعشوري، 2010، صفحة 12)

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في جودة الكشوفات المالية

تعتبر جودة الكشوفات المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي: (بن عيشي و عمري، 2010، صفحة 9)

1. **المقومات المادية:** وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية؛
2. **المقومات البشرية:** وتتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه؛
3. **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه؛

4. **قاعدة بيانات:** وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

المبحث الثاني: محتوى وعرض الكشوفات المالية

يعتبر إعداد وعرض الكشوفات المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية،إلا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة،فالكشوفات المالية عبارة عن وسائل وأدوات لتجميع وتبويب البيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة،ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة من الكشوفات المالية التي يجب علي المؤسسات إعدادها وانجازها سنويا،وهي تشمل الميزانية،حسابات النتائج،جدول تغير الأموال الخاصة،جدول سيولة الخزينة كما تشمل الملاحظات على القوائم والجداول الملحقة والتي تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية.

المطلب الأول:الميزانية و جدول حسابات النتائج

تفصح الميزانية عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، و يتمثل المركز المالي من مجموع الأصول التي تملكها المؤسسة و ما عليها من التزامات (خصوم).

الفرع الأول: الميزانية

1. **تعريف الميزانية:**

تعرف الميزانية أو الميزانية على أنها "جدول لتلخيص المعطيات، بحث يعرض الأداء المالي للمؤسسة في مدى معين،فهي تقيس مختلف أصول وخصوم المؤسسة،كما تعرف بالقيمة الصافية لحقوق الملكية. (Bernard & Colli, 1996, p. 246)

وحسب النظام المحاسبي المالي فان الميزانية تعرض كل من عناصر الأصول وعناصر الخصوم بصورة منفصلة، حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية،أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية . (عطية ع.، 2010، صفحة 10).

2. **شكل الميزانية**

تحتوي الميزانية على عمودين،الأول للسنة الجارية،والثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط)،وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة. (شنوف، 2008، صفحة 28)

والجدول الآتي يبين الشكل العام للميزانية:

الجدول رقم (01):الميزانية

الأصول	الخصوم
الأصول الغير جارية:	الأموال الخاصة:
التثبيتات المعنوية	رأس المال
التثبيتات المادية	الاحتياطات
التثبيتات المالية	الخصوم غير الجارية:
الأصول الجارية	قروض وديون مالية
المخزون	الخصوم الجارية:
مدينون وتوظيفات مشابهة	موردون وحسابات مرتبطة
النقديات وما شابه	ديون أخرى
	خصم الخزينة
مجوع الأصول	مجموع الخصوم

La Source:Abdelhamid Boubakeur, **comptabilité Générale**, Berti edition, Alger, 2009, p. 28.

3. مكونات الميزانية:

إن الميزانية هي جرد لصادر ذمة المؤسسة(Boubakeur, 2009, p. 15) ، و بحيث تتكون الميزانية على الآتي: (الشعبية، الجريدة الرسمية، صفحة 23)

- **أصول الميزانية:** تتمثل أصول الميزانية فيما يلي:
  - التثبيتات المعنوية؛
  - التثبيتات العينية؛
  - الاهتلاكات؛
  - المساهمات؛
  - الأصول المالية؛
  - المخزونات؛
  - اصول الضريبة؛
  - الزبائن و الدائنون الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة؛
  - طريقة الأموال الإيجابية و معادلات الخزينة الإيجابية.
- **خصوم الميزانية:** تتمثل خصوم الميزانية فيما يلي:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تميز رأس المال الصادر (في حالة شركة) و الاحتياطات و النتيجة للسنة المالية و العناصر الأخرى.
- الخصوم غير جارية ؛
- الموردون و الدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المرصودات للأعباء و للخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

1. مفهوم جدول حسابات النتائج

لقد عرفت هذه القائمة بعدة تسميات قد تختلف من شخص إلى آخر لعلا أبرزها جدول حسابات النتائج أو قائمة الأرباح والخسائر ومع ذلك فإن العنوان الأكثر شيوعا هو جدول حسابات النتائج. (أمين السيد، 2008، صفحة 123). وهي قائمة مالية يدرج فيها كافة البنود الخاصة بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بفترة محاسبية أي أنها بمثابة قائمة النشاط (علي هلالي و شحادة، 2007، صفحة 226)

جدول حسابات النتائج هي التي تقدم نتائج أنشطة المؤسسة خلال مدة معلومة وبشكل عام تكون سنوية وهي تصريح لسنة مالية للأنشطة البيع أو إنتاج المنتجات أو تأدية خدمات. فضل عن ذلك فهذه الأنشطة 1تستلزم مخرجات تسمى بالاستهلاكات أو الأعباء. فهي أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد ربح أو خسارة الفترة بطريقة مبسطة و واضحة. (الحيالي، 2020، صفحة 41)

وتعرف جدول حسابات النتائج أيضا بأنها عبارة عن قائمة مالية توضح نتيجة عمل المؤسسة ومعرفة الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية معينة وكذلك عرض العناصر التي سببت هذه النتيجة حتى يمكن معرفة أسباب النجاح أو الفشل ورسم السياسات وإجراءات المقارنات الخاصة بالمؤسسة . (التكريري و أخرون، 2010، صفحة 233)

كما تعرف جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي: بيان ملخص للأعباء والإيرادات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربح أو خسارة (سماي علي، 2011، صفحة 41)

مما سبق نستنتج أن جدول حسابات النتائج هي قائمة تهدف إلى مقابلة إيرادات المؤسسة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات وتكون نتيجة هذه المقابلة هو ما تحققه المؤسسة من ربح أو خسارة.

2. أهمية جدول حسابات النتائج: تتجلى أهمية جدول حسابات النتائج في :

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.
- تقييم كفاءة أداء المشروع.
- اعتماد التدفقات الداخلية الجارية (التاريخية) للتنبؤ بالتدفقات الداخلية للمستقبل.

ونستخلص مما سبق أن جدول حسابات النتائج تقيس ربحية المؤسسة خلال فترة من الزمن ويتم ذلك بمقابلة الإيرادات بالنفقات.

تعمدت جدول حسابات النتائج إلى مقابلة إيرادات المنشأة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات وذلك في فترة زمنية معينة (محمد سامي، 2009، صفحة 67)، وتتمثل المعلومات المقدمة في حسابات النتائج فيما يلي: (الشعبية، الجريدة الرسمية، الصفحات 24-25)

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها و الذي يسمح بتحديد المجاميع التالية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية و الأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم و التسديدات المماثلة؛
- المخصصات الإهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات الاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات و أعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

3. شكل جدول حسابات النتائج

يتم تحليل الأعباء في جدول النتائج حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها،وهو ما أدى إلى وجود نموذجين لعرض جدول حسابات النتائج،الأول حسب الطبيعة والثاني حسب الوظيفة والمؤسسة لها الخيار في اختيار الطريقة التي تراها مناسبة لها.

- **جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة**

الجدول رقم (02):حساب النتائج حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- فائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استرجاع تدني القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع إيرادات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			

العناصر غير العادية – الإيرادات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر:حنيفة بن ربيع،الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية IAS/IFRS،الجزء الثاني،الطبعة الأولى،منشورات كليك،الجزائر 2013.ص.433.

انظر كذلك القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008،والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات،**مرجع سبق ذكره**،الفقرة ص 30.

- **جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة**

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الإعمال			
كلفة المبيعات			
الهامش الإجمالي			
إيرادات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف العاملين المخصصات للاهتلاكات)			
إيرادات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء الغير عادية			
الإيرادات الغير عادية			

النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر:حنيفة بن ربيع،الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية IAS/IFRS،الجزء الثاني،الطبعة الأولى،منشورات كليك،الجزائر 2013،ص 436.

انظر كذلك القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008،والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات

المطلب الثاني: قائمة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة

الفرع الأول: قائمة الخزينة

لقد تطرق المعيار IAS7 لقائمة التدفقات النقدية حيث تم تخصيصه فقط لهذه القائمة، حيث بينها بأنها: عرض معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية والنقدية المعادلة لمؤسسة ما، حيث تصنف التدفقات النقدية خلال فترة معينة إلى نشاطات تشغيلية واستثمارية وتمويلية. (الجعارات، 2008، الصفحات 113-114)

إن الهدف الرئيسي من إعداد جدول سيولة الخزينة هو تزويد مستخدمي الكشوفات المالية عن النقد المستلم و النقد المدفوع خلال الفترة المالية، وبالتالي تمكن هذه القائمة من معرفة مدى قدرة الشركة على توليد الأموال واستخدامها (عبد الناصر و إيهاب نظمي، 2014، صفحة 72) ، حيث تحتوي جدول سيولة الخزينة على المعلومات الآتية: (سامي محمد، 2011، صفحة 257)

التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النشطة الرئيسية لثلاث للمشروع، التشغيلية، الاستشارية والتمويلية؛

- أسباب الاختلاف بين صافي الربح المحاسبي وبين صافي التدفقات النقدية؛
- أثر التدفقات النقدية على المركز المالي المشروع؛
- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والمالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

عند إعداد قائمة التدفقات النقدية يمكن الوصول إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بطريقتين: (الراوي و مرابعة يوسف، 2000، الصفحات 41-42)

الطريقة المباشرة: في هذه الطريقة تفصح قائمة التدفقات النقدية بشكل المباشر من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية. تظهر قائمة التدفقات النقدية وفق هذه الطريقة في الجدول التالي:

جدول رقم (04): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

البيان	السنة المالية	السنة المالية السابقة	الملاحظة
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليات (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار **المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية** **التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية** **المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية** **التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية** **الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية** **الحصص و الإقساط المقبوضة من النتائج المستلمة**			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عملية التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عملية التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تأثيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلتها عند إفتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص 170

الطريقة الغير مباشرة: في هذه الطريقة بالبداية تكون بصافي الربح المستخرج على أساس الاستحقاق بحيث يتم تعديله للتوصل إلى الدخل على أساس نقدي أو صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

الجدول رقم (05):جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة

البيان	السنة المالية	السنة المالية السابقة	الملاحظة
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل الإهتلاك الإهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار مسحوبات عن إقتناء تثبيتات			

تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثيرات محيط الإدماج(1)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج)			
تغيرات الأموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الإفتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، مرجع سابق، ص 268

الفرع الثاني: جدول تغيرات الأموال الخاصة

تهتم قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالأحداث التي تطرء، على كل فصل من فصول رأس المال وحقوق المساهمين، حيث يطلب من خلالها معلومات تتعلق بما يلي: (الشعبية، الجريدة الرسمية، الصفحات 26-27)

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد)؛
- توزيع النتيجة والتصحيحات المقررة خلال السنة المالية.

تظهر قائمة تغير الأموال من خلال الجدول :

الجدول رقم (06): جدول تغيرات الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
-Nالرصيد في 31ديسمبر						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
-N ديسمبر31الرصيد في						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
N ديسمبر31الرصيد في						

المصدر :شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعاير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني،مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009 (طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ،IAS/IFRS)، ص ص 85-86

المطلب الثالث: قائمة الإيضاحات المتممة للكشوفات المالية

لقد قامت التقارير المالية الدولية الحديثة بإظهار أو إدراج قائمة جديدة إلى الكشوفات المالية تعرف بقائمة الإيضاحات أو الملحوظات الهامشية، فيمكن أن تعرف هذه القائمة بأنها:

الملحوظات الهامشية في الكشوفات المالية تهدف إلى عرض المعلومات التي لا يمكن عرضها بصورة كافية في صلب القائمة دون النقص من وضوح القائمة، فيجب أن لا تستخدم هذه الملحوظات الهامشية كبديل للتبويب الصحيح أو التقييم أو الوصف في الكشوفات المالية، كما يجب أن لا تتعارض أو تكرر معلومات القوائم. (إلدون س، 2008، صفحة 787)

تعتبر الملاحظات المرفقة بالكشوفات المالية جزء لا يتجزأ منها، لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته من معلومات تساعد على اتخاذ القرارات برشد وعقلانية.

ويمكن عرض هذه الملاحظات بأحد الأساليب التالية:

- التفسيرات بين الأقواس؛
- الملاحظات الهامشية؛
- الجداول الإضافية: مثل جدول الممتلكات والمنشآت والمعدات والذي يبين تكاليفها التاريخية ونسب امتلاكها ومجمعات اهتلاكاتها وقيمتها الدفترية، وكذلك جدول يوضح تحليل للمصروفات العمومية والإدارية؛
- الحسابات ذات الطبيعة المتعارضة، كالحسابات المدينة المرهونة لبنك على ذمة قرض منه؛
- حسابات التقييم: محل حسابات الأصل غير متداول ومجمع اهتلاكه كحساب مقابل؛
- السياسات المحاسبية: تعتبر هذه السياسات هامة لفهم الكشوفات المالية وقراءة الأرقام التي تحتويها مثل: أسلوب الإهتلاك، وأسلوب تقدير تكلفة البضاعة وأسلوب تقدير الاستثمارات. (الجعارات، 2008، صفحة 143)

الشكل رقم (03) :عناصر الكشوفات المالية

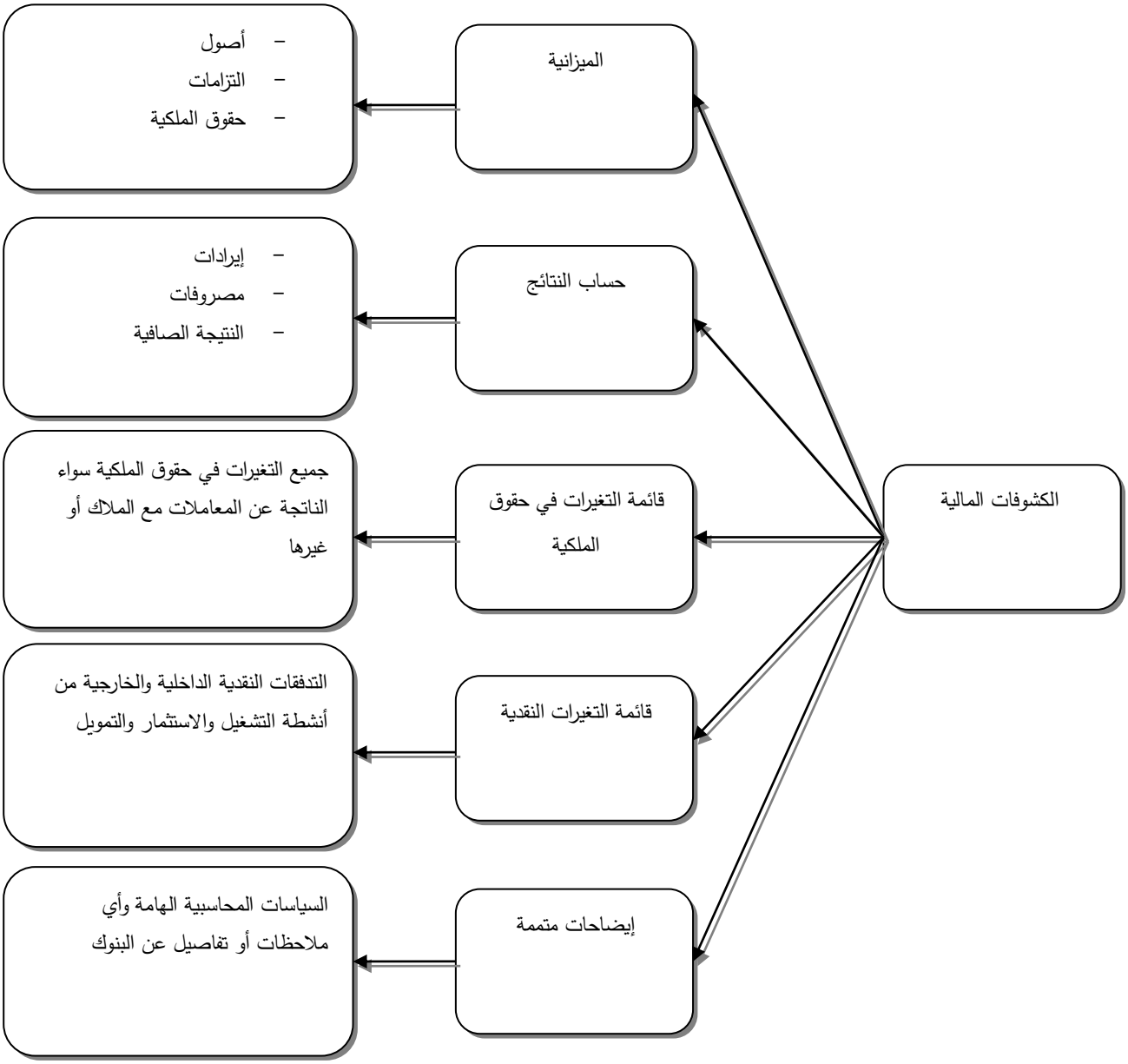

المصدر: بن فرج زوينة،المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية و تحديات التطبيق،مذكرة مقدمة نيل شهادة دكتوراه،جامعة فرحات عباس،سطيف،سنة 2013-2014م،ص:52.

المبحث الثالث: تقارير محافظ الحسابات على موثوقية الكشوفات المالية

بعد التطرق فيما سبق للكشوفات المالية وعرضها، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى كيفية قيام محافظ الحسابات بتدقيق الكشوفات المالية فمحافظ الحسابات مسؤول عن تصميم التدقيق للوصول إلى تأكيد مناسب لاكتشاف الانحرافات الجوهرية في ظل مفهوم الأهمية النسبية في الكشوفات المالية، كما أنه يجب عند قيامه بعملية التدقيق أن يتسم بالشك المهني في جميع أنواع الكشوفات المالية التي يقوم بتدقيقها، فهو لا يفرض عدم أمانة الإدارة ولكنه يجب عليه أن يأخذ في الحسبان عدم أمانتها.

المطلب الأول: مفهوم عملية تدقيق الكشوفات المالية والهدف منها

الفرع الأول: مفهوم تدقيق الكشوفات المالية

يمكن إعطاء تعريف لتدقيق الكشوفات المالية كما يلي:

وهو التدقيق الخارجي الذي يتم من قبل محافظ الحسابات تقوم الإدارة بتعيينه لفحص البيانات والكشوفات المالية للمنشأة، وإبداء رايه في مدى عدالتها وتعبيرها عن حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط للمنشأة خلال فترة محددة، وإصدار تقريره النهائي لخدمة المستخدمين المعنيين. (الشحنة، 2015، صفحة 44)

تدقيق الكشوفات المالية هي عبارة عن اختبارات ينفذها المدقق على الكشوفات المالية من خلال إجراءات الاستفسار والتدقيق التحليلية لتحديد ما إذا كانت هناك تعديلات مهمة يتعين إدخالها على الكشوف المالية لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها. كما يعد أحد أهم الأعمال التي يقوم بها محافظ الحسابات وذلك من خلال الفحص الدقيق في الكشوفات المالية. (عبد الوهاب نصر، 2007، صفحة 9)

هو عبارة عن فحص الكشوفات المالية، يشتمل على بحث وتقييم وتحليل السجلات، وينتهي الفحص الذي يقوم به محافظ الحسابات بتقرير مكتوب، يوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد على الكشوفات المالية التي يعطي محافظ رأيه المهني فيها. (نور، 1990، صفحة 16)

الفرع الثاني: الهدف من تدقيق الكشوفات المالية

يكمن الهدف من تدقيق الكشوفات المالية في النقاط الآتية: (عطية، 2003، صفحة 70)

- إن الهدف من تدقيق الكشوفات المالية هو تمكين مراقب الحسابات من إبداء الرأي فيما إذا كانت الكشوفات المالية قد أعدت، في كافة جوانبها الهامة، طبقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبقة؛
- أن يؤكد محافظ الحسابات عدم الحاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية على تلك الكشوفات المالية لكي تتمشى مع معايير المحاسبة المتعارف عليها، بما يعني أن محافظ الحسابات في هذه الحالة لن يتوصل إلى مثل هذا الرأي الذي يتم إبداءه عند تدقيق الكشوفات المالية، وأنه يقتصر في تقريره على بيان نتيجة التدقيق فقط.
- تعتبر تدقيق الكشوفات المالية مهمة من مهام التأكد وذلك كما هو معرف في إطار عمليات التأكد من صحة الكشوفات المالية الصادرة من طرف المؤسسة.

كما و أن الهدف من تدقيق الكشوفات المالية هو إبداء رأي فني محايد في الكشوفات المالية ككل: (طواهر و الصديقي، 2003، صفحة 15)

- تظهر –بعدل– المركز المالي للمنشأة كما هو عليه في نهاية الفترة المحاسبية، ونتائج أعمالها ومصادر واستخدام الأموال خلال تلك الفترة، بناء على كفاية العرض والإفصاح للمعلومات التي تحتوي عليها الكشوفات المالية، ووفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف المنشأة؛
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض الكشوفات المالية.

المطلب الثاني: مسار عملية تدقيق الكشوفات المالية وفق SCF

بعد قبول محافظ الحسابات للتعاقد على تدقيق الكشوفات المالية، يتعين عليه القيام بعدة إجراءات تساعده على فهم الكشوفات المالية المراد تدقيقها، وتتمثل في:

الفرع الأول: تخطيط لعملية التدقيق

بعد قبول محافظ الحسابات مهمة تدقيق الكشوفات المالية للعميل، فإنه يقوم بوضع خطة ملائمة لإنجاز عملية التدقيق في وقت ملائم تحدد أهداف عملية التدقيق ومراحلها والطرق والأساليب والإجراءات التي سيتم إتباعها في كل مرحلة، وتوقيت تنفيذها، كل منها على حدى . (نظمي، سلامة، و كلبوتة، 2011، صفحة 303)

حتى تتم هذه الخطوة على محافظ الحسابات إتباع مجموعة من الإرشادات التي تساعده في تنفيذ مرحلة التخطيط: (عطية، 2003، صفحة 72)

- إن تدقيق الكشوفات المالية للسنة الأخيرة مباشرة سوف تمثل الأساس لتخطيط عملية تدقيق الكشوفات المالية للسنة الحالية، حيث يتوقع أن يكون محافظ الحسابات قد اكتسب معرفة ملائمة في السنة السابقة بأهم الممارسات المحاسبية للعميل، ونظام وأسلوب إعداد ونشر الكشوفات المالية للعميل، والتي تعد ضرورية لأداء تدقيق الكشوفات المالية؛
- إذا كان محافظ الحسابات مكلفا بتدقيق الكشوفات المالية، فإن معايير تدقيق الكشوفات المالية تلزمه بإتباع الإجراءات اللازمة للوقوف على الممارسات المحاسبية لعميل، ونظام وأسلوب إعداد نشر الكشوفات المالية للعميل، والتي تعد ضرورية لأداء تدقيق الكشوفات المالية، وذلك قبل البدء في مهمة تدقيق تلك المعلومات، ولا شك أن مثل ذلك الإلزام الذي تنص عليه مختلف المعايير يدعو محافظ الحسابات إلى أن يفكر كثيرا قبل الموافقة على تنفيذ مهمة تدقيق لعميل جديد، فإنه عند الضرورة يمكن لمحافظ الحسابات في مثل تلك الحالات أن يخطط للحصول على المعرفة اللازمة والتي تمكنه من الوقوف على الممارسات المحاسبية للعميل، ونظام وأسلوب ونشر قوائمه المالية، وذلك من خلال اتباع الإرشادات التي يوفرها معيار التخطيط؛
- إن جزءا أساسيا من تخطيط عملية تدقيق الكشوفات المالية يتمثل في تحديد وتقييم المعايير المحاسبية الجديدة، وتحديد إلى أي مدى يمكن أن تؤثر في الكشوفات المالية للعميل، ويدخل في ذلك التخطيط أيضا استفسار محافظ الحسابات من عميله عن توقيت العمل بالمعيار المحاسبي الجديد، ومدى تأثيره في النظام المحاسبي للمنشأة، وماهية الإجراءات المحاسبية التي تم إتباعها للالتزام بهذا المعيار، وعموما فإن محافظ

الحسابات يجب أن يكون ملما بالمبادئ والممارسات المحاسبية الخاصة والتي تنفرد بها الصناعة التي ينتمي لها العميل أو معاملاته؛

- يتطلب التخطيط الملائم لتدقيق الكشوفات المالية ضرورة أن يأخذ محافظ الحسابات في الحسبان درجة مركزية الوظيفة المحاسبية للعميل فإذا تعددت مواقع العمل لدى العميل بينما تتركز الحسابات بالمركز الرئيسي، فلا توجد حاجة في هذه الحالة لزيارة محافظ الحسابات لتلك المواقع، أما إذا كان هناك مقدار جوهري من المعلومات يتم معالجته في تلك المواقع، فإنه ينبغي على محافظ الحسابات في هذه الحالة أن يضمن خطة التدقيق القيام بإجراءات التدقيق في كل من المركز الرئيسي وبعض تلك المواقع التي يتولى اختيارها، كما يمكن له في هذه الحالة الأخيرة أن يكلف مراجعين آخرين بتدقيق حسابات المواقع الأخرى؛
- إن تخطيط تدقيق الكشوفات المالية يتأثر بالطبيعة الخاصة لتلك المعلومات والمتمثلة في أهمية توافرها لدى مستخدميها في وقت ملائم، ومن ثم ضرورة أن تعد وتنشر لمستخدميها بدرجة أسرع، ومن أجل ذلك يجب أن يقوم محافظ الحسابات بإجراء تخطيط ملائم لإنجاز عملية تدقيق الكشوفات المالية الدورية في وقت ملائم.

الفرع الثاني: طبيعة إجراءات التدقيق

لا يتضمن تدقيق الكشوفات المالية إجراء اختبارات للسجلات المحاسبية أو تجميع الأدلة والقرائن من خلال استخدام إجراءات التدقيق مثل المطابقة والملاحظة والتدقيق وغيرها، وتتمثل إجراءات التدقيق أساسا في الاستفسارات وإجراءات التدقيق التحليلية، التي توجه مباشرة نحو الأمور المحاسبية الجوهرية التي يمكن أن تؤثر في الكشوفات المالية، وفيما يلي تفصيل لتلك الإجراءات: (الصحن و أخرون، 1986، صفحة 17)

- **الاستفسار:**

– عن نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك:

- طبيعة النظام المحاسبي للتعرف على طرق تسجيل وتبويب وتلخيص المعاملات المحاسبية لإعداد المعلومات المالية؛
- بيئة الرقابة وإجراءات الرقابة المتعلقة بالكشوفات المالية والدورية، كما يستفسر عن أي تغيرات جوهرية في نظام الرقابة الداخلية منذ أحدث تدقيق للقوائم المالية، لتحديد تأثيرها المحتمل على نظام الرقابة الداخلية منذ أحدث تدقيق للقوائم المالية، لتحديد تأثيرها المحتمل على نظام الرقابة الداخلية وعلى إعداد الكشوفات المالية.

– من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين المسؤولين عن الكشوفات المالية حول:

- ما إذا كانت الكشوفات المالية الدورية معدّة طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والمطبقة بشكل منتظم من فترة إلى أخرى؛
- ما إذا كان هناك تغيرات في نشاط المنشأة أو في الممارسات المحاسبية المتبعة؛
- أي أمور أخرى قد دار حولها الجدل خلال تنفيذ الإجراءات السابقة؛
- أي أحداث وقعت عقب انتهاء فترة القوائم.

الفرع الثالث: إجراءات التدقيق التحليلي

يتم تطبيق إجراءات التدقيق التحليلي على الكشوفات المالية بغية التوصل إلى أساس للاستفسار عن القيم والعلاقات والعناصر غير العادية والتي لا تتماشى مع توقعات محافظ الحسابات، وتشمل إجراءات التدقيق التحليلي للتقارير المالية ما يلي: (أمين السيد، 2008، صفحة 50)

- مقارنة بين كل من المعلومات المالية للفترة الجارية مع الفترة الدورية السابقة لها مباشرة؛
- تقييم العلاقة بين عناصر الكشوفات المالية من حيث اتساقها مع تقديرات محافظ الحسابات ؛
- الحصول على بعض المحاضر و القوائم وقراءتها ودراستها وذلك على النحو التالي:
  - قراءة محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين؛
  - تقييم المعلومات التي تم تجميعها من خلال الاستفسار والإجراءات التحليلية؛
  - الحصول على تقارير من مراجعين آخرين سبق لهم أن ساهموا في تدقيق معلومات مالية دورية لقطاعات المؤسسة التي يتم مراجعتها؛
  - الحصول على خطابات من قبل الإدارة بصدد مسؤوليتها عن الكشوفات المالية.

الفرع الرابع: عمق الإجراءات

توجد العديد من العوامل يجب أن يأخذها محافظ الحسابات في اعتباره خلال تدقيقه للتقارير المالية تمكنه من تخفيض نطاق التدقيق، لاسيما ما تعلق منها بخبرة محافظ الحسابات المكتسبة عن الممارسات المحاسبية للعميل وأسلوب إعداده للتقارير المالية، فكلما زادت خبرة محافظ الحسابات بالنظام المحاسبي للعميل وبممارسته في إعداد الكشوفات المالية كان في استطاعته اختصار إجراءات تدقيق الكشوفات المالية، سنعرض في النقاط الآتية تحليلا لتلك العوامل: (طواهر و الصديقي، 2003، صفحة 19)

- الإلمام بالممارسات المحاسبية وأسلوب العميل لإعداد ونشر الكشوفات المالية؛
- إلمام محافظ الحسابات بوجود قصور في نظام الرقابة الداخلية؛
- معلومات عن دعاوى ومنازعات وضريبية؛
- الإصدارات المحاسبية الجديدة؛
- ما يثار من أسئلة عند أداء إجراءات التدقيق الأخرى؛
- الإلمام بالتغيرات في طبيعة أو حجم النشاط والتغيرات المحاسبية؛
- المعرفة المكتسبة أثناء أداء إجراءات التدقيق للقوائم.

المطلب الثالث: دور تقرير محافظ الحسابات عن الكشوفات المالية

يعد تقرير محافظ الحسابات بمثابة الخطوة الأخيرة لعملية تدقيق الكشوفات المالية وفقا لشروط مهمة التدقيق التي قام بإنجازها، ويعني صدور ذلك التقرير أن محافظ الحسابات قد أنهى إجراءات تدقيقه للتقارير المالية وفقا لمعيار التدقيق الصادر من قبل الهيئة، وأن العميل يستطيع استخدام اسم محافظ الحسابات في

مكاتباته، أما إذا كانت إجراءات التدقيق مقيدة بشكل لا يتيح للمحافظ استكمال مهمته، فلا يجب أن يسمح محافظ الحسابات لعميله باستخدام اسمه إلا مقرونا بتقريره، وقد تتضمن أسباب القيود على نطاق التدقيق عدم ملائمة وقت عمل إجراءات التدقيق، أو عدم كفاية السجلات المحاسبية، أو وجود مواطن ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية، وإذا استخدم العميل تلك الكشوفات المالية التي لم يستطع محافظ الحسابات تدقيقها طبقا للإجراءات اللازمة في مكاتباته مع أي من المساهمين أو أي أطراف خارجية أخرى، فيجب على محافظ الحسابات أن ينبه عميله على ضرورة أن يكون ذلك مقرونا بتقرير محافظ الحسابات. (دنيبات، 1999، الصفحات 13-15) ويجب ملاحظة ما يلي بصدد إعداد تقرير تدقيق الكشوفات المالية: (بوتين، 1999، الصفحات 13-15)

الفرع الأول: وضوح التقرير وضرورة الإبلاغ الصريح

يجب ان يحرص محافظ الحسابات على أن يكون معنى التقرير مفهوما من قبل المهتمين بإعداده، ومن قبل من يستخدمونه، وخصوصا منم يعتمدون عليه منهم، كما يجب أن يكون تقرير التدقيق واضحا بحيث لا يترك مجالا للشك من قبل مستخدم التقرير المدرك، عن دلالة وأبعاد محتواه، كما يجب على محافظ الحسابات أن لا يتوقع من مستخدم الكشوفات المالية أن يكون عالما بالخصائص الأساسية لتقرير محافظ الحسابات، ويترتب على ذلك ضرورة عدم اتباع أسلوب الإبلاغ الضمني في إعداد التقرير بحيث يقتصر على إبلاغ القارئ بالخصائص الأساسية التي لم يتم الالتزام أو الوفاء بها كاكتشاف محافظ الحسابات خروجا على معايير المحاسبة المتعارف عليها أو عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات المالية بالكشوفات المالية، بل يجب على محافظ الحسابات أن يضمن تقرير تدقيقه كافة العناصر التي تضمن تحقيق الإبلاغ الصريح والتي تتمثل في: (عطية، 2003، صفحة 76)

- عنوان يتضمن تقرير المحاسب القانوني عن تدقيق الكشوفات المالية؛
- معد التقرير والجهة التي يوجه إليها التقرير ؛
- فقرة نطاق التدقيق؛
- فقرة نتيجة التدقيق؛
- اسم محافظ الحسابات وعنوان مكتبه وتوقيعه ورقم الترخيص بممارسة المهنة؛
- تاريخ تقرير التدقيق، حيث يجب أن يؤرخ التقرير بتاريخ اليوم الذي تم فيه الانتهاء من التدقيق، وبعنوان التقرير باسم الشركة التي تم تدقيق معلوماتها المالية الدورية، أو باسم مجلس إدارتها، أو باسم المساهمين باعتبارهم أهم مصادر الطلب على خدمات محافظ الحسابات في هذا الشأن، بالإضافة إلى ما سبق، فإنه يجب أن يوضح في مكان ظاهر على كل صفحة من صفحات الكشوفات المالية مصطلح "غير مراجع".

الفرع الثاني: تقرير محافظ الحسابات

تناولت العديد من المعايير في النصوص التفصيلية المنظمة لإعداد تقرير التدقيق والتي تحتوي في غالبيتها على مجموعة من البيانات التي تساعد محافظ الحسابات في تدقيق الكشوفات المالية، ويمكن ملاحظة ما يلي: (الدليمي و أخرون، 2005، صفحة 397)

- يتعين على محافظ الحسابات أن يشير إلى نطاق التدقيق في فقرة مستقلة يميزها باسم فقرة نطاق التدقيق، ويتعين أن تشتمل فقرة نطاق التدقيق على ما يلي:
  - الكشوفات المالية الدورية المشمولة بتقرير محافظ الحسابات؛
  - مسؤولية إدارة المنشأة عن إعداد المعلومات المالية الدورية؛
  - موقف إدارة المنشأة من تمكينه من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها؛
  - إقرار من محافظ الحسابات باتباع معيار تدقيق المعلومات المالية الدورية الصادر عن الهيئة؛
  - وصف لإجراءات تدقيق المعلومات المالية الدورية؛
  - إشارة إلى أن تدقيق المعلومات المالية الدورية هو عمل مهني ذو نطاق محدود بالمقارنة بتدقيق الكشوفات المالية التي تتم وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها والتي يكون هدفها الرئيسي إبداء رأي فني محايد في الكشوفات المالية ككل، وأنه نتيجة لذلك فلن ينتهي مراجعته للمعلومات المالية الدورية إلى إبداء مثل هذا الرأي.
- يتعين أن يتضمن تقرير التدقيق إقرارا من محافظ الحسابات باتباع معيار تدقيق الكشوفات المالية، بينما يجب أن يتضمن تقرير تدقيق الكشوفات المالية إقرارا من محافظ الحسابات بأن التدقيق قد تمت وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها.
- يتعين على محافظ الحسابات أن يعبر صراحة عن نتيجة التدقيق في فقرة مستقلة ينص فيها على أنه لم يتبين له وجود أية تعديلات مهمة يتعين إدخالها على الكشوفات المالية محل التدقيق لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها، مع إبداء الرأي في تقرير تدقيق الكشوفات المالية بيان مدى:
  - الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد وعرض الكشوفات المالية؛
  - الاتساق في تطبيق هذه المبادئ؛
  - كفاية الإفصاح المحاسبي؛
  - وحدة الرأي.

على الرغم من أن محافظ الحسابات لن يبدي رأيا فنيا محايدا في الكشوفات المالية إلا أنه في حالة توصله إلى أن الكشوفات المالية قد تأثرت بصورة مهمة بسبب الخروج عن معايير المحاسبة المتعارف عليها، أو عدم كفاية الإفصاح عن العمليات والظروف والأحداث، فإن محافظ الحسابات يجب أن يضيف في تقرير تدقيق الكشوفات المالية فقرة إضافية بعد فقرة نطاق التدقيق، يصف فيها طبيعة الخروج على معايير المحاسبة المتعارف عليها وأية ملاحظات أخرى تبينت له أثناء قيانه بالتدقيق ومن شأنها الإفادة عن عدم الالتزام بهاته المعايير، وأثر هذا الخروج على الكشوفات المالية.

الفرع الثالث: تعديل تقرير التدقيق

توجد العديد من الحالات التي يجب فيها على محافظ الحسابات التي يقوم فيها بتعديل التقرير الذي قام بإنجازه على مدى مطابقة الكشوفات المالية للمعايير المنظمة لإعداد الكشوفات المالية وعرضها، وفيما يلي أهم الملاحظات المتعلقة بتعديل تقرير التدقيق:

- عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها قد يتطلب من محافظ الحسابات الذي يدقق الكشوفات المالية أن يبدي رأيا معارضا على تلك القوائم ؛
- الإفصاح غير الملائم الذي يكون من السهل على محافظ الحسابات للقوائم المالية أن يحدده وقد أوضح مجلس مبادئ المحاسبة المالية أن مستخدمي الكشوفات المالية يقيمون عادة تلك المعلومات في ضوء قراءتهم وفهمهم للقوائم المالية السابقة، وقد حدد معيار الكشوفات المالية الصادر عن الهيئة الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح في الكشوفات المالية وعلى محافظ الحسابات أن يحدد مدى استيفاء الكشوفات المالية لتلك المتطلبات ليحدد مدى ملائمة الإفصاح الأولي من عدمه؛
- وجود قيود على التدقيق بدرجة تؤدي إلى صعوبة التوصل إلى نتيجة حول الكشوفات المالية فيجب أن يقرر ما إذا كان هذا القصور يمكن أن يمنعه من استكمال مهمته، ويختلف المعيار المقترح هنا عن المعيار الأمريكي الذي يكتفي في هذه الحالة بمخاطبة المؤسسة بالامتناع عن استكمال التدقيق بينما يتضمن المعيار المقترح وجوب تقرير. (سماي علي، 2011، صفحة 22)

الفرع الرابع: الأحداث اللاحقة

يؤرخ تقرير التدقيق عادة بتاريخ إنجاز تدقيق الكشوفات المالية، ومع ذلك فإن هناك بعض الأحداث الجوهرية التي يمكن أن تقع بعد هذا التاريخ وتتطلب ضرورة إجراء تسوية لها، أو الإفصاح عنها في الكشوفات المالية، مما يؤدي إلى عدم تقيد محافظ الحسابات بهذا التاريخ مادامت الأحداث قد وقعت بعد تاريخ تدقيق الكشوفات المالية، ولكن قبل تاريخ إصدار التقرير، ويمكن التمييز بين ثلاث حالات يحتمل أن يواجه بها محافظ الحسابات: (حمادة و الشاهد، 2000، صفحة 57)

- يترتب على الحدث تسوية للمعلومات المالية الدورية، والحدث قد تم الإفصاح عنه؛
- أن الحدث اللاحق قد تم الإفصاح عنه كملاحظة في المعلومات الملحقة؛
- أن الحدث اللاحق لم تتم تسويته، أو الإفصاح عنه، وتم تعديل تقرير التدقيق بسبب الخروج عن معايير المحاسبة المتعارف عليها.

إن وقوع أي من تلك الاحتمالات الثلاثة السابقة، يتطلب من محافظ الحسابات أن يستخدم أحد بديلين لتاريخ تقريره:

- تاريخ مزدوج لتقريره، بحيث يعبر الأول عن تاريخ الانتهاء من التدقيق، والتاريخ الثاني خاص بالإشارة إلى الحدث اللاحق؛

- تاريخ اكتشاف الحدث اللاحق وفقا لأي من الاحتمالات الثلاثة السابق الإشارة إليها.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في سياق الفصل نستخلص أن الكشوف المالية لها أهمية ،و هي التي توفر المعلومات التي يحتاجها الأطراف الخارجيون عن المؤسسة ،و تكون هذه المعلومات صحيحة و دقيقة لتعطي صورة واضحة عن المالية للمؤسسة للمساعدة في إتخاذ قراراتهم و يتم عرض البيانات في مختلف أنواع الكشوف المالية في الميزانية و قائمة حساب النتائج و قائمة تدفقات النقدية و قائمة تغير في الأموال الخاصة و قائمة الإيضاحات المتممة للكشوف المالية .

يقوم محافظ الحسابات بمهنة تدقيق الحسابات بغية الوصول إلى الهدف الرئيسي منها ، المتمثل في إعداد تقرير نهائي يتضمن رأيه المحايد حول الكشوفات المالية .

تبدأ مهمة التدقيق مرحلة تمهيدية تتمثل في قبول المهنة و التخطيط لعملية التدقيق ثم تأتي المرحلة الثانية التي تتضمن نظام الرقابة الداخلية و في المرحلة الثالثة يقوم بجمع أدلة الإثبات ثم يقوم بإعداد تقرير التدقيق النهائي .

الفصل الثالث :

دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات

تمهيد الفصل الثالث

بعد التطرق إلى الجانب النظري إلى كل المفاهيم المتعلقة بالتدقيق و محافظ الحسابات و الكشوف المالية ، و من اجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي قمنا بإجراء دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات و اختيار مؤسسة اقتصادية محل الدراسة للوقوف على مراحل التدقيق التي يقوم بها محافظ الحسابات على المؤسسة محل التدقيق .

و لتحقيق النتائج المرجوة من البحث يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني:تقديم الشركة محل دراسة حالة .

المبحث الثالث: إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات .

المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة الميدانية .

سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى المكتب محل الدراسة و المتمثل في مصلحة المحاسبة بمكتب محافظ الحسابات من خلال تعريف المكتب ، تقديم الهيكل التنظيمي ، و الخدمات التي يقوم بها .

المطلب الأول: التعريف بالمكتب والخدمات التي يقوم بها

أولا :التعريف بالمكتب :إن مصلحة المحاسبة محل الدراسة عبارة عن مكتب للخبرة المحاسبية بولاية بسكرة الذي يتمتع صاحبه بالاعتمادات التالية:

-محافظ الحسابات و محاسب معتمد وفقا للاعتماد رقم 864/03 المؤرخ 2004/06/22 الصادر عن المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين بالجزائر .

-خبير محاسب قضائي وفق شهادة التنصيب لدى المجلس بتاريخ 2009/09/20.

يقوم محافظ الحسابات تأدية اليمين بالمحكمة المختصة إقليميا (محكمة بسكرة) ، كما يسجل لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصورة قانونية من خلال تسجيله لدى رئيس مفتشية الضرائب ، حيث يمثل الرقم الجبائي 172070100984151 ، و رقم المادة الجبائية 07017111415 ، حيث يقوم محافظ الحسابات بإيداع الملف المتكون من هذه الوثائق لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بالجزائر ، و يقوم بتسديد مبلغ الاشتراكات السنوي المقدر ب 12000.00 دج لدى الغرفة و من هذا يصبح مسجل في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات .

-أن يكون مسجلا سنويا و حاليا مسجل بالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات تحت رقم :1010 بتاريخ 2016/02/28 .

كما يتميز المكتب بالجدية و الانضباط و الالتزام في الخدمات التي قدمها و يقدمها لزبائنه و هو ذات جودة عالية ، كما قام صاحب المكتب بالتربص الميداني لدى رئيس المصف الوطني للخبراء المحاسبين و شارك في كثير من الأعمال ذات الصبغة الدولية .

و فيما يلي نبين تقديم الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات :

الشكل رقم 04 : الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات

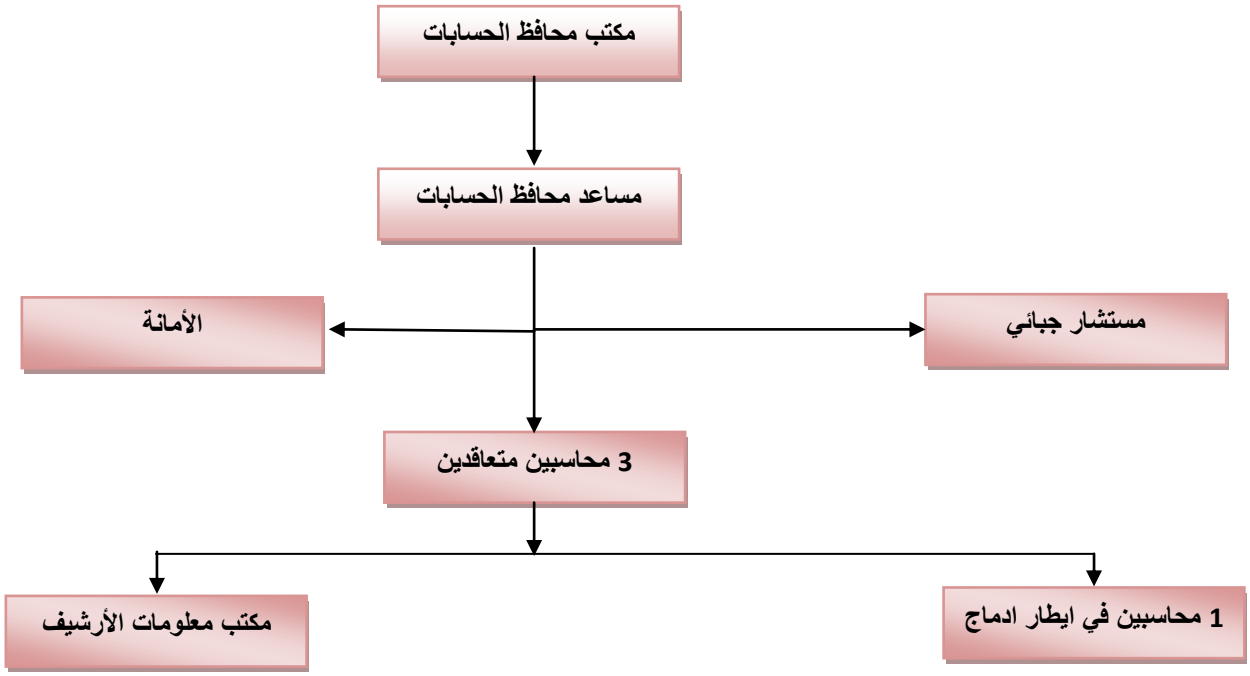

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على تصريح محافظ الحسابات.

ثانيا : الخدمات التي يقوم بها المكتب :إن المكتب ينشط في مجل الميدان المالي و المحاسبي بحيث يقوم بما يلي :

1) مسك المحاسبة و المتابعة الجبائية و المحاسبية للأشخاص الطبيعيين كالمحامي و الصيدلي و الأشخاص المعنويين كالمؤسسات و التصريحات الجبائية الشهرية ، و إعداد الميزانية الختامية و الكشوف المالية و كل الأعمال الدورية لزبائنه .
2) تقديم خدمات تتمثل في استشارات جبائية كما تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان (دائرة ، ولاية ،وطنية)
3) يقوم المكتب بالمصادقة على حسابات المؤسسات سواء كانت مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسة مساهمة أو جمعيات ثقافية ، اجتماعية .
4) يقوم بإعداد خبرات قضائية في مجال المحاسبة و هذا بناءا على حكم قضائي صادر من المحكمة او المجلس يتم من خلاله تعيين خبير في قضية ما .

5) كما يقوم بعملية المراقبة القانونية المستقلة وذلك بالإدلاء بشهادته على صحة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات المعطاة في تقرير مجلس الإدارة الخاص بالتسيير، وذلك دون التدخل في تسيير المؤسسة، بالإضافة إلى خدمات التصفية للمؤسسات التي أنهت نشاطها إداريا أو لأسباب أخرى كالإفلاس مثلا.

المطلب الثاني: الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات حسب القانون التجاري ومهنة المحاسبة

يقوم محافظ الحسابات بتدقيق مؤسسة معينة وذلك بتوكيل من طرف مؤسسي المؤسسة أو الجهاز الإداري لها ولقبول هذا التوكيل أو رفضه هناك اجتهادات يبذلها محافظ الحسابات وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المطلب وذلك في حالة قبوله التوكيل والدخول إلى الوظيفة وفي حالة رفضه للتوكيل وبعد ذلك إلى الاجتهادات الدنيا الخاصة بملف العمل ومن ثم إلى الإجراءات المتعلقة بالطريقة التي يتبعها محافظ الحسابات.

أولا: الإجراءات المبدئية لمحافظة الحسابات في إطار قبول التوكيل أو رفضه

1-قبول التوكيل:يجب أن تكون طريقة عمل محافظ الحسابات حذرة وترتكز على منهجية منذ قبول التوكيل حتى إعداد تقرير مصادقة الحسابات السنوية.

عند الاستشعار بالتوكيل وقبل البدء في الوظيفة، على محافظ الحسابات أن يمتنع من إبداء قبوله بسهولة وهذا قبل ان يضع مسبقا بعض الاجتهادات حيز التنفيذ التي تسمح له بما يلي:

- تجنب السقوط تحت طائلة التنافي والممنوعات الشرعية والقانونية.
- التأكد من إمكانية القيام بالمهمة لاسيما الإمكانيات التقنية والبشرية لمكتبه.
- التأكيد من أن التوكيل المقترح لا تشويه مخالفات ومن ثم تجنب المؤسسة المراقبة أخطار بطلان مداولات جمعيتها للمساهمين.

إن هذه التوصية تدرس على ضوء القوانين والتنظيمات السارية المفعول، الاجتهادات الدنيا لمحافظ الحسابات قبل قبول التوكيل والبدء في الوظيفة، حيث يجب على محافظ الحسابات قبل إبداء قبوله للتوكيل الذي يستشعر به، أن يضع حيز التنفيذ الاجتهادات التالية:

- يتأكد محافظ الحسابات من عدم وقوعه تحت طائلة التنافي والممنوعات الشرعية والقانونية.
- يطالب محافظ الحسابات القائمة الحالية للمتصرفين الإداريين أو أعضاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة للمؤسسات المنسوبة وإذا اقتضى الأمر قائم المساهمين بالأموال العينية.

- وفي حالة استشعار بتبديل محافظ الحسابات معزول عليه أن يتأكد أمام المؤسسة والزميل المعزول أن قرار عزله لم يكن تعسفيا.
- وفي حالة ما إذا خلف محافظ الحسابات الذي رفض تجديد توكيله، عليه الاتصال بالزميل المغادر لاستعلام عن أسباب عدم قبول تجديد توكيله.
- يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من أن كفاءات مكتبه تسمح له بالتكفل وبتنفيذ التوكيل بطريقة صحيحة.
- كما يجب عليه أيضا أن يتأكد من أنه بإمكانه تلبية مهمته بكل حرية لاسيما إزاء مسيري المؤسسة.

2- الدخول إلى الوظيفة: بعد تلبية الاجتهادات الأولية وقبول التوكيل:

- ❖ يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من شرعية تعيينه حسب الحالة من طرف المجلس العام العادي أو المجلس التأسيسي وفي حالة حضوره في المجلس التأسيسي الذي يعينه، يمضي القوانين العامة إما إذا تم تعيينه من طرف مجلس عام عادي يمضي المحضر مع الملاحظة "قبول التوكيل" و "إذا لم يحضر للمجلس يدلي بقبوله للمؤسسة كتابيا".
- ❖ في كل أشكال التعيين يجب على محافظ الحسابات عند قبوله التوكيل، الإعلان كتابيا أنه ليس في وضعية التنافي..
- ❖ يجب على محافظ الحسابات أن يعلم عن طريق رسالة مضمونة مع وصل الإيداع الجهة التي قامت بتعينه في ظرف 15 يوما التالية لقبوله التوكيل.
- ❖ قبل البداية في تنفيذ التوكيل يجب على محافظ الحسابات أن يرسل إلى المؤسسة المراقبة رسالة تشير إلى إجراءات تطبيق توكيل محافظ الحسابات.

هذه الرسالة تشير إلى: مسؤولية المهمة، المتدخلين، طرق العمل المستعملة، فترات التدخل والآجال القانونية التي يجب احترامها، الآجال القانونية لإيداع التقارير، الأتعاب.

- ❖ عند تنفيده توكيله يجب على محافظ الحسابات الذي تم تعيينه حديثا أن يتصل بسلفه للحصول على كل معلومة تفيده في التكفل بتوكيله بطريقة صحيحة وشرعية.
- ❖ يجب على محافظ الحسابات المغادر أن يسهل لخلفه الدخول إلى الوظيفة وهذا عملا بمبدأ التضامن بين الزملاء.
- ❖ وفي حالة تعدد محافظي الحسابات يلتزم كل واحد من هؤلاء احترام الإجراءات المشار إليها أعلاه وكأنه يتصرف لمفرده.

3- حالة رفض القبول:إذا تم استشعار محافظ الحسابات بالتكفل بتوكيل أو يحاط علما بتعيينه، رغم وقوعه تحت طائلة التنافي أو الممنوعات القانونية أو التنظيمية، عليه بإعلام المؤسسة بعدم اكتسابه للكفاءة القانونية لقبول هذا التوكيل (رفض مبرر) بواسطة رسالة مضمونة مع مثبت استلام وهذا في ظرف 15 يوما من تاريخ عمله بهذا الأمر، إذا لم يكن محافظ الحسابات في حالة التنافي أو الامتناع قانوني أو تنظيمي يرفض قبول التوكيل عليه بإتباع الإجراء المنصوص في القانون التجاري، وإذا سبق وإن قامت المؤسسة بإجراء الإشهار القانونية والتنظيمية عليه أيضا أن يطلب في رسالة رفضه لقبول التوكيل.

ثانيا: الاجتهادات الدنيا الخاصة بملف العمل

إن الطابع الدائم لمهمة محافظ الحسابات تفرض عليه مسك مستندين أساسين إن لم نقل إجباريين في تنفيذ اجتهاداته، ملف دائم سنوي حيث مسك هذه المستندات يسمح لمحافظ الحسابات بما يلي:

- ❖ إتباع طريقة المراقبة والتأكد من جمع كل العناصر الضرورية عن رأي مبرر حول الحسابات السنوية المعروضة لفحصه.
- ❖ أن تكون في حوزته معلومات ذات طابع دائم حول المؤسسة المراقبة طوال مدة التوكيل ومع احتمال تجديده.
- ❖ الاحتفاظ وتوفير إذا اقتضى الأمر بدليل عن الأعمال التي أجريت الاجتهادات والوسائل المستعملة للوصول إلى إبداء رأي حول مدى شرعية ومصداقية الحسابات السنوية.
- ❖ أن تكون طريقة عمله مطابقة للكيفيات المهنية المقبولة على الصعيد الوطني والدولي.
- ❖ الإشراف على العمل الذي أجري من طرف المساعدين.

1-الملف الدائم

1) الشكل والمضمون: طريقة الترتيب ومضمون الملف الدائم متوقفة على خصائص المؤسسة المراقبة والنظام الداخلي لمكتب محافظ الحسابات، إلا أنه يمكنه التمحور حول الفصول الآتية:

أ) **العموميات الخاصة بالمؤسسة المراقبة:** التي تشير إلى مؤسسة ووحداتها.

ب) **المراقبة الداخلية:**يمكن أن يحتوي هذا الفصل على كل سند يسمح بتقييم بصفة عامة صحة الرقابة الداخلية، والمخاطر العامة (وصف المهام، مجموع أسئلة تخص الرقابة الداخلية، البيانات..).

ج) **معلومات محاسبية ومالية:** النظام المالي والمحاسبي المستعمل، إجراءات محاسبية، مخطط مصالح المحاسبة، حجم العمليات وفقا لطبيعتها، السياسة المالية، طرق وإجراءات تقدير وعرض الحسابات، الحسابات السنوية لنشاطات الثلاث سنوات الأخيرة، حالة الخزينة والتمويل.

د) **معلومات قانونية، ضريبية واجتماعية:** قوانين ومراجع أخرى ذات طابع قانوني، قرار تعيين محافظ الحسابات والأدلة على أن كل الواجبات القانونية المتعلقة بتعيين تم ملاحظتها، قائمة المساهمين مع عدد الأسهم التي هي في حوزة كل واحد منهم، الوثيقة الخاصة بالنظام الضريبي والاجتماعي للمؤسسة، محاضر الجمعيات والمجالس، تقرير محافظي الحسابات السابقة، العقود الهامة والمراجع القانونية الأخرى.

هـ) **الخصائص الاقتصادية والتجارية:** قطاع النشاط، وصف الدورات الأساسية، وصف المؤسسة في الفرع وكذا على مستوى السوق، الزبائن والسياسة التجارية.

و) **معلومات حول الإعلام الآلي:** مخطط مصلحة الإعلام الآلي، التجهيزات والنظم المستعملة، برامج ومراجع منشورة.

2) يمكن للملف الدائم أن ينظم على شكل ملف فرعي يسهل ترتيب المراجع وفحصها، وهكذا يجب فتح ملف فرعي لكل فصل من الفصول المذكورة أعلاه.

3) يمكن إضافة لكل ملف فرعي ملخص المضمون مطبوعا مسبقا.

4) مسك الملف الدائم.

حتى يشكل الملف الدائم مجموعة معلومات مفيدة ذات الطابع الدائم حول المؤسسة المراقبة يستوجب:

- ❖ تعيين الملف الدائم بانتظام كلما طرأ تعديلا على عنصر دائم.
- ❖ اقتضاء المعلومات القديمة والتي لم يعد لها أية فائدة.
- ❖ القيام بتلخيص المراجع ذات الحجم الضخم.

2-الملف السنوي

1) على عكس الملف الدائم الذي يستعمل طيلة مدة التوكيل وتجديده المحتمل، يتضمن هذا الملف كل العناصر المرتبطة بالمهمة والتي لا يتجاوز استعمالها نشاط المراقبة.

2) يجب أن يحتوي هذا الملف على مجموعة الأعمال المنفذة، المنهجية المتبعة لتنفيذ المهمة والملخص وعناصر المعلومات التي سمحت لمحافظ الحسابات بإبداء رأيه حول درجة الشرعية ومصداقية الحسابات السنوية.

3) يعد هذا الملف ضروري من أجل: تحكم أفضل في المهمة، تدوين الأعمال التي أجريت والاختبارات المعمول بها، التأكد من التنفيذ الكلي للبرنامج بدون إهمال، تبرير الرأي المبدي وتسهيل تحرير التقرير.

4) بالتالي، يعتبر ذلك دليل إثبات لكل الاجتهادات المطبقة والجدية التي اتصفت بها هذه المهمة أثناء أدائها.

5) الشكل والمضمون: يدور الملف السنوي حول الفواصل الآتية:

أ) **تنظيم وتخطيط المهمة:** برنامج عام، قائمة المتدخلين، ميزانية الوقت ومتابعة الأعمال، يومية المتدخلين، تاريخ ومدة الزيارات، مكان التدخل، تاريخ إيداع التقارير.

ب) **تقييم المراقبة الداخلية:** وصف الأنظمة والمخطط المسير ومجموعة الأسئلة الخاصة بالمراقبة الداخلية، تقييم المراقبة الداخلية، قوة وضعف الأنظمة وإجراءات الشركة المراقبة، أوراق العمل، استنتاج مدى الثقة الممنوحة للأنظمة والإجراءات المعمول بها وأثرها على برنامج مراقبة الحسابات.

ج) **مراقبة الحسابات السنوية:** برنامج العمل المكيف مع خصوصيات وأخطار المؤسسة، تفاصيل الأعمال التي أجريت، مراجع أو نسخة من المراجع المتحصل عليها من طرف المؤسسة أو الآخرين مبررة الأرقام والحسابات المفحوصة، تلخيص الأعمال المنفذة والتعقيب عليها إلى النقائص التي تم اكتشافها، خلاصة عامة للشهادة.

د) **المراقبات الخاصة أو الشرعية:** فحص الاتفاقيات القانونية، الكف عن المخالفات لدى وكيل الدولة، التدخلات، جمع مراجع الأعمال المتعلقة بالوجبات الخاصة المشار إليها أعلاه، فحص الأحداث اللاحقة عند إنهاء النشاط.

هـ) **المراجع العامة:** المراسلات المتبادلة مع المؤسسة، معلومات حول اجتماعات مجلس الإدارة وجمعية المساهمين وبالأخص القرارات التي تؤثر على حسابات النشاط، التأكيدات المتحصل عليها من الغير، نسخ من المحاضر.

6) كما هو الحال بالنسبة للملف الدائم، يستحسن تحضير ملفات فرعية تسهل استعمال وفص الملف السنوي.

3- الاحتفاظ بملفات العمل

1) إن الطابع السري للمعلومات التي تتضمنها هذه الملفات تجبر محافظ الحسابات على المحافظة على هذا الطابع خارج المكتب وهذا طبقا لأحكام المادة 301 من قانون العقوبات.

2) إن الملفات السنوية والملف الدائم بالإضافة إلى المراجع المتعلقة بالمؤسسة المراقبة، يجب الاحتفاظ بها مدة 10 سنوات حتى بعد انتهاء مدة الوكالة (المادة 12 من القانون التجاري).

4-حالة تعدد محافظي الحسابات

1) في حالة تعدد محافظي الحسابات كل واحد من المحافظين مجبر على مسك ملفات العمل المشار إليها أعلاه.

2) وفي حالة تقسيم العمل بين مساعدي المحافظين يجب أن يتضمن ملف كل واحد منهم على نسخ مستندات عمل زميله.

3) تبقى مسؤولية كل واحد منهم كاملة لتنفيذ المهمة على أحسن وجه.

ثالثا: الإجراءات المتعلقة بالطريقة التي يتبعها محافظ الحسابات

تتمحور مهام محافظي الحسابات حول ثلاث واجبات شرعية:

- ❖ مراقبة انتظام ومصداقية الحسابات السنوية.
- ❖ التأكد من احترام الإجراءات الشرعية والقانونية التي تسير حياة المؤسسة المراقبة.
- ❖ المهام الخاصة بالتعريف برأيها وملاحظته لأجهزة المؤسسة المراقبة وفي بعض الأحيان للسلطات المعينة.
- ❖ لبلوغ الأهداف المسطرة على محافظ الحسابات أن يتعرف ويقدر في أجل محدود جدا لكتلة المعلومات التي هي جد مهمة ومختلفة.
- ❖ حجم وتعقد لكتلة المعلومات، وضيق الوقت المحدد لها كنتيجة لذلك يلزم المهنيين الحذرين وينذر باتخاذ طريقة عقلانية، والتي تسمح له بجمع أكبر عدد ممكن من الأدلة اللازمة للتعبير عن رأيه.

هذه الطريقة تتركز على الإجراءات الآتية:

أ) إجراءات الدخول إلى المهنة.

ب) التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة.

ج) فحص وتقييم المراقبة الداخلية.

د) مراقبة الحسابات.

1-التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة:قبل بداية مراقبة الحسابات على محافظ الحسابات معرفة الوقائع الاقتصادية والمالية والقانونية المحاسبية للمؤسسة المراقبة والهدف من هذه المرحلة هو الحصول على المفاهيم الكافية لخصوصيات المؤسسة المراقبة بـ:

- ❖ تحديد الأخطار العامة المتعلقة بخصوصيات المؤسسة المراقبة التي بإمكانها التأثر على الحسابات أو على اتجاه وتخطيط المهمة.
- ❖ على محافظ الحسابات أن يبحث عن المعلومات التي تخص المجالات التالية: طبيعة النشاط، قطاع النشاط، هيكلة المؤسسة، التنظيم العام، السياسات، التنظيم الإداري والمحاسبي، والإطلاع على القانون الأساسي.
- ❖ تقديم المؤسسة بصفة عامة: التسمية الاجتماعية، المراجع، الهيكلة العامة، عنوان الوحدات، لمحة تاريخية، المسيرين والأشخاص التي يتصل بها في المؤسسة.

2- فحص وتقييم المراقبة الداخلية: إن إمكانيات محافظ الحسابات محدودة ماديا نظرا لعدد الأحداث التي من الواجب أن يضمن شرعيتها ومصداقيتها، يجب أن يتحقق مسبقا من كفاءات الجهاز المحاسبي للمؤسسة المراقبة وقدرتها على القيام بأحوال مالية ناجحة، للحصول على ضمانات كافية من الجهاز المحاسبي (أو منظمات محاسبية وإدارية) فيما يخص شرعية ومصداقية الحسابات من واجب محافظ الحسابات التركيز على النقاط التالية: احترام الأشكال الشرعية والقانونية، مستوى نوعية المراقبة الداخلية.

1) احترام الأشكال الشرعية والقانونية:

- ❖ على محافظ الحسابات أن يتحقق من مسك التوقيعات والتحديث المستمر للدفاتر والسجلات الشرعية والقانونية منها: اليومية العامة، دفتر الجرد، دفتر الأجور، اليومية، سجل تداول المجالس العامة، سجل تداولات مجلس الإدارة أو الحراسة، كل السجلات المفروضة من طرف القانون المعمول به، يتحقق من المسك المنتظم لسجل الحضور لمجلس الإدارة أو الحراسة حسب الحالات.
- ❖ يتحقق من احترام قواعد التقديم والتقييم المنشورة في النظام المحاسبي المالي والمخططات المهنية.
- ❖ يتحقق من احترام قواعد الأساسية المنصوص عليها سواء من طرف النظام المحاسبي المالي أو القانون التجاري لاسيما: استقلالية النشاطات، استمرارية الاستغلال، التكلفة التاريخية، عدم التعويض، الحذر.

2) الفحص وتقدير المراقبة الداخلية:

- ❖ يقدر محافظ الحسابات إمكانية الأنظمة وإجراءات المؤسسة المراقبة التي يتولد منها أحوال مالية التي تقدم مستوى عالي من المصداقية.

- ❖ الحتميات التي تخضع لها المراقبة الداخلية تتمثل في أمرين: يرتبط البعض بمبادئ التحقيق عن طريق الأنظمة والإجراءات التي بدورها تأخذ من تسجيلاتها و استراداتها الخاصة، البعض الآخر لقواعد التعريف وفصل المهام والمسؤوليات التي ستبث للتطبيق والتقنية الإدارية وهي مكيفة بحجم المؤسسات.
- ❖ إن تقدير المراقبة الداخلية يجب أن يسمح لمحافظ الحسابات: تعريف المراقبات الداخلية التي يرتكز عليها، الكشف عن نسبة الغلطات في معالجة المعطيات من أجل تقليص برنامج مراقبة الحسابات المناسبة.
- ❖ إن دراسة وتقييم المراقبة الداخلية يرتكز على المكونات الأساسية الآتية: نظام التنظيم، نظام التوثيق والإعلام، نظام الأدلة، الوسائل المادية للحماية، الموظفين، نظام المراقبة.

أ) **نظام التنظيم** : يتمثل في تعريفات المسؤوليات ، تفرقة المهام التي يجب أن تقوم على أساس التنفيذ المتبادل للمهمة ، تفرقة المهن التي تقوم على عدم الإجماع بين العملي مثل المصلحة التجارية و مصلحة الإنتاج و الإشهار ، الحماية أو الاحتفاظ مثل أمين الصندوق ، أمين المخزن الحارس ، الصيانة ، التسجيل ، وصف المهن التي تتمثل في الدقة مكتوبة على مستوى التنفيذ كل من مصدر المعلومات المستوجب معالجتها ، كيفية معالجتها ، مدة المعالجة .

ب) **نظام الإعلام و التوثيق** : لكي يكون نظام التوثيق و الإعلام مقنعا يجب عليه أن يتضمن ما يلي: إجراءات مكتوبة مستحدثة يوميا و التي تحدد بوضوح ، الوثائق دعائم الإعلام، وثائق الإجراءات .

ج) **نظام الأدلة** : يجب على هذا النظام أن يسمح بالتأكد من أن لا يسمح بتجنيد و تنفيذ و تسجيلا لصفقات التنظيمية و المناسبة ، كل صفقات الانطلاق و التنفيذ ، أو التسجيل.

إن العناصر التالية تكون من نظاما لأدلة نظاما مقنعا : المراقبة المتبادلة للمهام (فصل المهام) ، تنظيم المحاسبة ، وسائل الإعلام الآلي، ترتيب الوثائق .

د) **الوسائل المادية للحماية** :تتمثل في الجدران ، الأبواب ، الحواجز الخزائن المخصصة للسهولة الدخول المحمي تكون وسائل مباشرة للحماية ضد السرقة ، الخسائر التبذير ..

إذن كل الوسائل التي تهدف إلى حماية الوثائق ، بطاقات ، قاعات الإعلام الآلي .

هـ) **الموظفين** :الموظفين ذوي الكفاءات و المكونين للقيام بالمهام المكلفين بها ، ذوي الضمير المهني يزيد من ثقة محافظي الحسابات حول الأحوال المالية التي تعرض عليه الفحص ، التأكد من كفاءات الموظفين ، يجب على

محافظ الحسابات تقييم ما يلي : التكوين الأولي و المستمر ، سياسة الأجور ، المراقبة و التقييم الدوري للنشاط .

و) نظام الإشراف على المراقبة :

- ❖ تقييم المراقبة الداخلية يمر على الأحوال الآتية: فهم و وصف الأنظمة والمهمة، تأكيد الفهم بواسطة تحليلات،إبراز نقاط قوى و ضعف الأنظمة،التحقق من سير و دوام النقاط القوية ، التقييم النهائي و التأثر حول مهمة التلخيص .
- ❖ يشير التلخيص حول المراقبة الداخلية إلى ما يلي : النقائص الملحوظة على السير (حول الإدراك إذا ما اقتضى الأمر) للأنظمة و الإجراءات ، التأثيرات الممكنة حول الحسابات السنوية التأثير حول برنامج مراقبة الحسابات .
- ❖ يجب أن تكون نتائج دراسة و تقييم المراقبة الداخلية مسجلة في ملفات العمل ، و في تقرير موجه إلى مسيري المؤسسة المراقبة .
- ❖ يجب على التقرير حول المحاسبة الداخلية الموجه إلى مسيري المؤسسة المراقبة أن يبرز انحلال و النقائص الملحوظة بالإضافة إلى اقتراحات التحسين و النصائح ، كلما كان ذلك ضروريا .
- ❖ يجب إن يعالج وصف نقاط الضعف، نتيجة و تأثير هذا الضعف على الحسابات السنوية، رأي و نصائح تسمح التغلب عليها ، مرفق محتمل ، المكان و التاريخ و الإمضاء .
- ❖ قد يجد محافظ الحسابات نفسه يستخلص عند وصوله إلى هذا المستوى من المهمة إلى رفض شهادة الحسابات إذا كانت المراقبة الداخلية تحتوي على نقائص من الأحوال المالية المنتجة عديمة المصداقية.

3-مراقبة الحسابات

- ❖ إن الهدف من هذه المرحلة المهمة هو جمع عناصر مقنعة كافية لإبداء رأي حول الحسابات السنوية.
- ❖ إن امتداد طبيعة المراقبات المستعملة في الحسابات تعود للمرحلتين السابقتين المعرفة العامة للمؤسسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية

❖ يمكن تحرير برنامج المراقبة على ورقة عمل خاصة و منظمة كما يلي : قائمة المراقبات للانجاز يجب أن تكون هذه المراقبات معالجة بالتفصيل حتى يتمكن المساعدين بتنفيذها ، امتداد النموذج مع مراعاة عتبة

المفهوم ، الإشارة إلى انجاز المراقبة ، مرجع في ورقة العمل أين تم إسناده إلى المراقبة . المشكل المتعرض لها الإشارة إليها ضرورية أثناء المراقبة.

- ❖ الحصول على العناصر و الأدلة الضرورية للتعبير عن الرأي ، بحوزة محاسبة الحسابات مختلف التقنيات و التي يجب عليه أن يتركها أو يوحدها حسب الحسابات أو الجزء المراقب تتمثل في : المفتشية المادية و الملاحظة و التي تقوم بفحص الأصول و الحسابات أو مراقبة تنفيذ الإجراءات ، فحص المستندات ، المراقبات الجبرية العددية ، التحليلات تقييمات ، تقارب و تقسيمات ، الفحص التحليلي .
- ❖ يجب أن تسمح مراقبة الحسابات من التأكد على إن كل العناصر صحيحة و دقيقة و مطبقة حسب المبادئ المتعارف عليها.
- ❖ حتى يتمكن من إبداء رأيه ، يجب على محافظ الحسابات التأكد من أن الحسابات السنوية موافقة مع خلاصاته و معرفته بالمؤسسة ، و إنها تبرز بطريقة صحيحة قرارات المسيرين و تعطي صورة مخلصة لنشاطه و حالته المالية .
- ❖ أن الميزانية ، حسابات النتيجة و المرافق تتطابق مع معطيات المحاسبة ، و هي مقدمة حسب مبادئ المحاسبة و القانون الساري المفعول مع الأخذ بعين الاعتبار الأحداث السابقة لتاريخ انتهاء النشاط .

المبحث الثاني: تقديم الشركة محل الدراسة:

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على الشركة ذ م م أو تي أر سرفيسينق زيبان–بسكرة – وذلك من خلال الاطلاع على طبيعة نشاطها و مكونات الهيكل التنظيمي لها ،و كذا بعض التفاصيل الأخرى التي تمكننا من اخذ فكرة عن الشركة

المطلب الأول :التعرف بالشركة أو تي أر سرفيسينق زيبان– بسكرة –

أو تي أر سرفيسينق هي شركة ذات مسؤولية محدودة(SARL)متخصصة في أشغال الطرقات و إشارات المرور في مختلف مراحله، مسيرها شريط محمد العيد ،لقد عرفت منذ إنشائها في عام 2005 بالسمعة الجيدة بفضل موثوقيتها وخبرتها المهنية ،فهي تعتمد على فريق من المهندسين و العمال المؤهلين و ذوي الخبرة ،و اعتمدت الشركة على معدات ذات كفاءة عالية ، واستطاعت الفوز بثقة العديد من العملاء .

و من الناحية الجبائية في الشركة ،نظرا لقرار منح الامتيازات الجبائية و الخاصة بمرحلة الاستغلال رقم17/07040001/ EXT بتاريخ 2017/07/12 الصادرة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بسكرة ، فالشركة لم تستطع الاستفادة من التمويل قامت باللجوء لدعم تشغيل الشباب فقد توسعت الشركة في النشاط ،و نظرا أيضا لطلب الامتيازات الجبائية المستلم بتاريخ 2020/06/21 المقدم من طرف السيد مسير الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو تي أر سرفيسينق زيبان الممارس للنشاط مؤسسة أشغال الطرقات و اشارات المرور يشهد أن النشاط المشار إليه أعلاه يستفيد من الإعفاءات الجبائية النسبية المؤقتة التالية :

-الضريبة على أرباح الشركات (IBS)لمدة ثلاثة سنوات

-الرسم على النشاط المهني (TAP) لمدة ثلاثة سنوات

للإشارة فان الإعفاءات الممنوحة تحسب بتطبيق القاعدة النسبية كون طبيعة الاستثمار (توسيع).

البطاقة الفنية للشركة : الجدول رقم07 :بطاقة فنية لشركة أو تي أر سرفيسينق زيبان–بسكرة–

المعيار	البيانات
المؤسسة	ش.ذ.م.م **أو تي أر سرفيسينق زيبان**
اسم مسيرها	شريط محمد العيد
الرمز	SARL ETR SERVICING ZIBAN .G/ZIBAN
المقر الاجتماعي	حي 40 مسكن ليوة –بسكرة–
رقم السجل التجاري	07/00-0242594ب05
رقم التعريف الجبائي	000507229001062
رقم المادة	07221096203
تاريخ إنشاء الشركة	2005
رأس مالها الاجتماعي	100000.00
عدد العمال	08 عمال

المصدر:من إعداد الطالبين بناءا على الوثائق المقدمة من طرف محافظ الحسابات لهذه الشركة.

جدول رقم08:تطور رقم الأعمال و النتيجة للدورتين

السنوات	2017	2018
رقم الأعمال	46194800	19203153
النتيجة الصافية للأنشطة	4761439,03	2326603

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على وثائق مقدمة من طرف محافظ الحسابات

و نظرا لحداثة الشركة و صغر حجمها، فإنها تعتمد على نظام المحاسبة المالية في إعداد و تقديم الكشوف المالية فهي تطبق نظام المحاسبي المالي كمصدر :

-في تقديم نتائج في أخر كل سنة محاسبية .

-لأسباب قانونية و ضريبية أي أنها ملزمة على جميع الشركات و كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين لهم صفة التاجر الذي بلغ رقم أعمالهم مبلغ معين طبقا لقانون المالية (يحدد سنويا).

- كذلك تتعامل الشركة بحكم نشاطها مع كل الأطراف التي تعمل بقطاع الأشغال العمومية من منبع هذا الفرع و المتمثلين في منتجي مواد البناء ،إلى مصبه حيث ينشط الوكلاء العقارون و كل أصحاب المشاريع ، وتتعامل المؤسسة أيضا مع كل الأطراف الممونة بمدخلات عملياتها الإنتاجية مثل سوق العمل .

-إن المبرر الاقتصادي لوجود هذه المؤسسة و نشاطها هو تحقيق الأرباح و التوسع كما يمكن أن ندرج ضمن هذه الغايات لهذه الشركة أولا تامين خدمة للعملاء من حيث تقديم انجازات تحقق الرفاهية و الراحة للمستهلك ، كما تحرص الشركة على المحافظة على عامليها و خلق روح الوفاء لديهم كذلك تسعى إلى تحسين الكافات و اكتساب خبرات جديدة للوصول إلى ابعد نقطة ممكنة من الاحتراف ،و التحكم في التكاليف و التخلص من بعض التكاليف الزائدة عن اللزوم أو الغير مجدية .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة

إن التعريف بأي شركة لا يخلو من تقديم هيكلها التنظيمي ،إذ هو وسيلة و ليس غاية يسمح بتحقيق أهدف الشركة ، فالهيكل التنظيمي للشركة يحدد كيفية توزيع المهام و الواجبات و المسؤولية التي تتبع كل موظف.

الشكل رقم 05:الهيكل التنظيمي لشركة

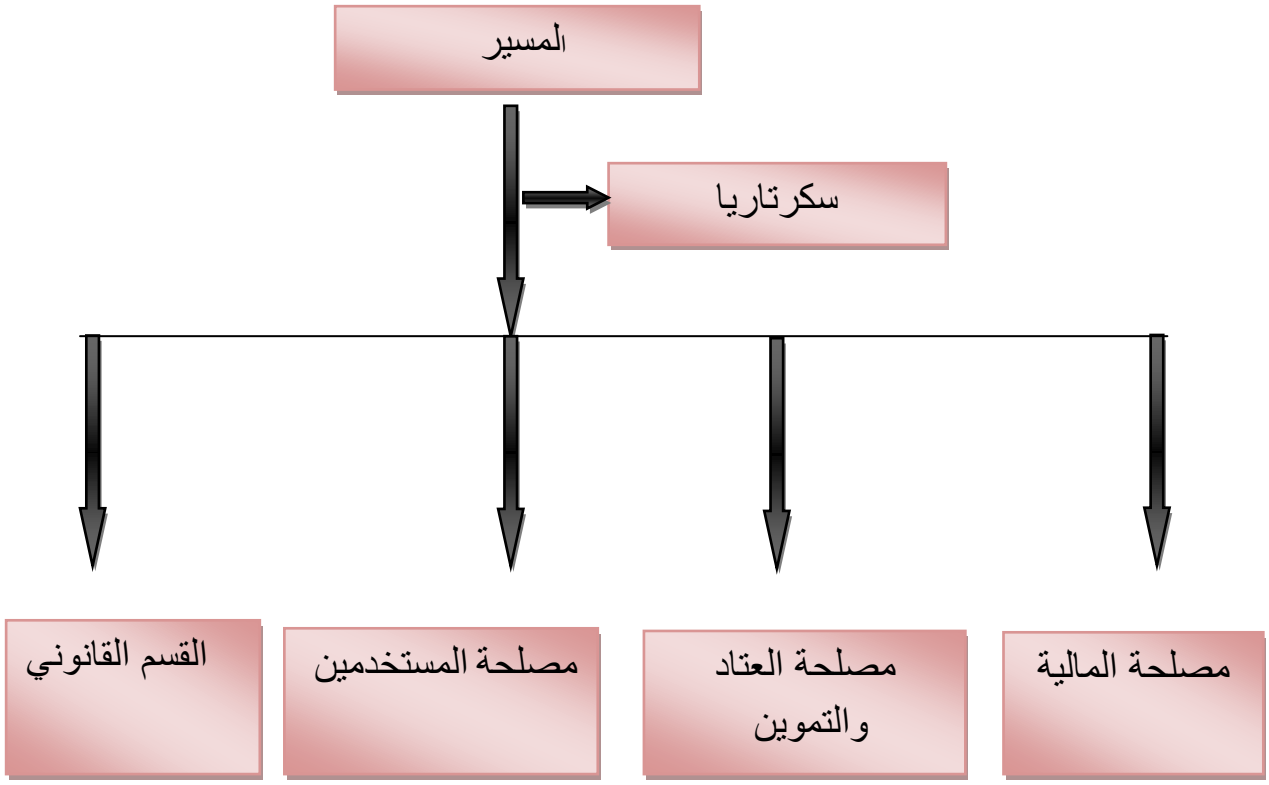

المصدر :من إعداد الطالبين بناءا على وثائق مقدمة من طرف محافظ الحسابات.

أولا :فيما يلي سنشرح أهم المصالح في الشركة ووظائفها :

-**المسير** : هو يمثل و يشرف على الشركة و هو المكلف الرئيسي للشركة و يقدم لها القيادة الرشيدة ، و من مسؤولياته التدقيق و النظر و التقرير في السياسات العامة التي تؤثر إلى حد كبير على كيفية إدارة الشركة و قيادتها ، بحيث أنها تكون فعالة من حيث انجاز المشاريع و تحقيق الأرباح ، و تعزيز موقفها من العملاء و أصحاب المشاريع.

- **مصلحة العتاد و التموين:** هو المسؤول عن تمويل و دعم العملية الإنتاجية بتامين المدخلات ، و صيانتها فتتم على مستوى هذه الشركة كل عمليات الشراء المواد الأولية و العلاقات بالموردين ، و تسيير المخزونات و مراقبته و التزويد بالعتاد اللازم و صيانته ، حيث أنها تشرف على تسيير حظيرة الشركة .

-**مصلحة المالية:** من بين مهامها إعداد الحالة المالية للشركة ، و إدارة المحاسبة و مراقبة تكاليف العمليات التي تقوم بها الشركة ، و كذلك الإشراف على إعداد أهداف الشركة من وجهة نظر مالية ، و أخيرا فان من بين أهم نشاط هذه المديرية تقديم كل الدعم لباقي المديريات بحيث تتمكن من تأدية مهامها بفاعلية .

-**مصلحة المستخدمين** :هي أهم المصالح في هيكل الشركة نظرا لطبيعة المهام المنوطة بها ة المتمثلة في تسييرها .

- بعد التعرف على الهيكل التنظيمي لشركة ذ م م أو تي أر سرفيسينق يجب التعرف على كل أطراف المشروع التي تعمل عبره شركة الأشغال الطرقات و إشارات المرور.

ثانيا :الأطراف الرئيسية التي لها علاقة بالشركة

1-**صاحب المشروع أو المالك** :و هو الشخص العادي أو الاعتباري ، الذي يقرر القيام بالمشروع ،و يؤخذ على عاتقه تمويله و استثماره أو جعله معدا للاستثمار ، و المالك بالمعنى الواسع هو رب العمل ، و قد يكون هذا المالك من القطاع العام أو من القطاع الخاص.

2-**مكتب الدراسات** :وهو المكتب الهندسي الذي يعهد إليه المالك بوضع تصميم المشروع .

3- **المهندس المشرف** : وهو المكتب الهندسي الذي يعهد إليه المالك بموجبه تنفيذ المشروع، و في أكثر الأحيان يتولي عمليتي التصميم و الإشراف للمكتب الهندسي .

4-**المنفذ (المقاول)**:و هو الهيئة أو الفرد الذي يعهد إليه رب العمل بتنفيذ العمل ، و يكون ذلك بعد أن يحكم على أن عرض هذا المقاول هو الأكثر فعالية و جدوى لتلبية متطلبات واحتياجات و خصائص المشروع من خلال إجراء مناقصة تقارن فيها كل العروض (عرض شركة اشغال الطرقات و إشارات المرور بسكرة و منافسيها).

ثالثا: إدارة و تسيير المشاريع في الشركة

تتمثل مهمة شركة البناء بسكرة في دور المتعهد ، و هو منفذ المشاريع و المتمثلة في مهام المقاولة ، و لذا عليه الحرص أن يكون و يبدو الأكثر فعالية و فاعلية في الانجاز في نظر صاحب المشروع ، فعالية بقدرته لتحقيق الأهداف المسطرة و الممثلة في تحقيق المواصفات و المقاييس التي يرغب بها صاحب المشروع ، فاعلية أي بتحقيق الأهداف بأقل التكاليف و اقصر الآجال.

فالمشروع هو عبارة عن مجموعة من النشاطات و المهام التي تستعمل موارد كالأفراد و المال و التجهيزات و المواد و الزمن ، وذلك من اجل إتمام أهداف موضوعة ضمن مواصفات محددة .

– ويمكن تقسيم إدارة انجاز المشاريع في شركة أشغال الطرقات و إشارات المرور–بسكرة– إلى ثلاثة مراحل أساسية :

1– **مرحلة التصميم** :و يكون تحت مسؤولية مديرية الدراسات و البرمجة في كل خطواتها ، حيث تبدأ هذه المرحلة أولا عن الأسواق بمتابعة كل المناقصات في سوق الشركة ، بعدها يتم سحب كراس الشروط من عند صاحب المشروع ،و تتم دراسة المشروع من طرف مديرية الدراسات و البرمجة في الشركة ،من حيث تحديد التكاليف و أجال الانجاز في حدود إمكانياتها المتاحة ، تتم بعد ذلك المشاركة في المناقصات التي تهم نشاط الشركة .

2– **مرحلة التنفيذ:** بعد الحصول على المشروع ، و بعد تلقي الأمر بانطلاق الأشغال ، إما من طرف مكتب الدراسات المكلف بالمتابعة ، أو من صاحب المشروع نفسه فإنها تبدأ أولا بتعيين رئيس المشروع ، و هو المسؤول الأول على متابعة الأعمال و الإشراف على كل المنجزات و العمال في هذا المشروع ، بعد ذلك يتم إقامة الورشة ،بعدها يتم الإعداد لمخططات الانجاز ،ثم الانطلاق في الأشغال ،و يدعم مخطط الانجاز ،كل من مخططي التموين و الموارد و العتاد و أيضا تحديد الحاجة للعمال من خلال للموارد البشرية.

3–**مرحلة الرقابة** : إن عملية الرقابة على الانجاز في الشركة ليست مرحلة ختامية لانجاز المشروع ،بل هي أيضا مرحلة مستمرة عبر كل خطوات التنفيذ و كذلك التصميم ،إذ تتم رقابة عمل مديرية التخطيط و البرمجة و الحكم على مدى فعاليتها في تقدير التكاليف و أجال الانجاز ، كما تكون الرقابة على مرحلة تنفيذ المشاريع في شكل جداول المنجزات (اليومية) ومتابعة انجاز المشروع بين شركة أشغال الطرقات و إشارات المرور وصاحب المشروع (المكتب المكلف بالمتابعة) ،كما تخضع الانجازات لمتابعة المركز الوطني لرقابة الأشغال العمومية ، كلما تمت مرحلة و الشروع في مرحلة جديدة من مراحل الانجاز ، حيث تتم الرقابة على البناء في مخابر للدراسة و الفحص ،نوع أخر من الرقابة و هو الرقابة على المخرجات النهائية للعملية الإنتاجية ، و ذلك عند تسليم الانجاز لصاحب المشروع ، و يكون التسليم مؤقتا، ويمكن لصاحب المشروع فيها بالمطالبة ببعض التعديلات أو التصحيحات في إطار دفتر الشروط المتفق عليه.

أخيرا بانتهاء المشروع ، يتم تسليمه نهائيا من شركة الانجاز بسكرة لصاحبه بحضور كل الأطراف المعنية من مكتب الدراسات المكلف بالمتابعة ، مكتب الرقابة التقنية .

المطلب الثالث:الإجراءات العملية لتدقيق حسابات شركة أو تي أر سرفيسينق

من المعروف بان أهداف التدقيق الخارجي هو تحسين إجراءات العمل المتبع داخل الشركة ،باعتبار أن محافظ الحسابات و عند انجازه مهمته أن يصرح بكافة النقائص ومواطن الضعف التي اكتشفها من طرف الإدارة لذلك يعتبر تقرير محافظ الحسابات ذو أهمية بالغة بالنسبة لمستعملي المعلومة المحاسبية و المالية ،و هذا لما يقدمه من خدمات مختلفة للشركة محل التدقيق ،و يتبلور ذلك من خلال اكتشاف الأخطاء و اقتراح الحلول اللازمة لتصحيحها تجنبها ، لهذا سوف نتعرض لمختلف الإجراءات الميدانية لعملية تدقيق الحسابات بشركة ذ م م أو تي أر سرفيسينق زيبان –بسكرة–

أولا: إجراءات كيفية قبول تدقيق شركة أو تي أر سرفيسينق

بعد تعيين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة للمساهمين ، يجب عليه قبل إبداء قبوله التوكيل ،أن يضع حيز التنفيذ الاجتهادات التالية :

1–يتأكد محافظ الحسابات من عدم وقوعه تحت طائلة التنافي المنصوص عليها في المواد 715مكرر14و 71مكرر15 من المرسوم رقم 59/75 المؤرخ في 1975/09/26 و المتضمن القانون التجاري و القانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 جوان2010 و المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد .

2–يطالب المحافظ القائمة الحالية للمتصرفين الإداريين أو أعضاء مجلس المديرين و مجلس الرقابة لشركة ذ م م أو تي أر سرفيسينق زيبان–بسكرة–

3– على محافظ الحسابات أن يتأكد من الوسائل المادية و البشرية لمكتبه تسمح له بتكفل و تنفيذ التوكيل بطريقة حسنة

4–بعد التأكد من العناصر المشار إليها سلفا يقوم محافظ الحسابات بتحرير وثيقة تتضمن قبول الوكالة تدقيق حسابات الشركة، ومن هنا يبدأ بمباشرة عمله اتجاه الشركة.

ثانيا :التعرف بالشركة المراقبة بصفة عامة

1–يبدأ محافظ الحسابات تقريره بعرض معلومات عامة حول الشركة محل التدقيق، حيث يتطرق إلى العناصر التالية:

–تعريف الشركة (الشكل القانوني، تاريخ الإنشاء، مجال النشاط ، طبيعة النشاط....) والتذكير بتاريخ تعيينه كمحافظ حسابات للشركة .

-التغيرات الحاصلة في الشركة (دخول شريك جديد،خروج شريك ،تغيير في الشكل القانوني أو في رأس المال لشركة)

-التذكير بكيفية تعيينه و أن تعيينه لم يكن مخالفا للقانون .

2- قام محافظ الحسابات بتكوين ملف دائم لشركة ذ م م أو تي أر سرفيسينق الذي يتضمن ما يلي :

-المخطط المحاسبي المستعمل من طرف الشركة (أرقام و أسماء الحسابات).

-مخطط تفصيلي خاص بمصالح و أقسام المحاسبة .

-معلومات محاسبية و مالية خاصة بالعمليات حسب طبيعتها.

-طرق و إجراءات عرض الحسابات.

-معلومات محاسبية تخص السنوات الثلاث الأخيرة و ذلك بهدف المقارنة.

ثالثا: فحص و تقييم المراقبة الداخلية

1-قام محافظ الحسابات بتحقق من مسك التوقيعات و التحديث المستمر للدفاتر و السجلات القانونية منها :

-دفتر اليومية العامة

- دفتر الجرد

-اليوميات المساعدة (المشتريات و المبيعات و النقدية و البنك).

2-يتأكد محافظ الحسابات من أن الشركة احترمت قواعد إعداد و تقديم الكشوف المالية المذكورة في النظام المحاسبي المالي

3-إن فحص المراقبة الداخلية يمر حتما إلى ارتباط المستخدمين في الشركة عن طريق الهيكل التنظيمي الذي بدوره يوضح علاقات العمل بين المسؤولين و تحديد سلطة كل واحد منهم و كيفية الاتصال بينهم .

رابعا: المصادقة على الحسابات

في إطار مهام محافظ الحسابات لشركة ذ م م أو تي أر سرفيسينق زيبان-بسكرة-، قام بفحص الكشوف المالية للشركة ، المتعلق بالفترة من 01-01-2018الى 31-12-2018 المعطاة في الميزانية،قائمة حساب النتيجة و الوثائق الشاملة الأخرى الملحقة و فق النظام المحاسبي المالي .

ونظرا للاجتهادات التي قام بها محافظ الحسابات ووفقا لتوصيات المهنة بإمكاني الشهادة بأن الحسابات السنوية لشركة ذ م م أو تي أر سرفيسينق ذات مصداقية كما أنها تعطي صورة وفية لنتيجة النشاط المغلق في 31-12-2018و المطابق للمبادئ المحاسبية و النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات

المطلب الأول: تقديم الكشوف المالية

بعد اتصالنا بمكتب محافظ الحسابات اقترح دراسة شركة ذات مسؤولية محدودة (شركة أو تي أر سرفيسينق زيبان بسكرة) والتي يقوم بتدقيقها سنويا ، وتم اختيار سنة 2018 كسنة محل الدراسة ،واختيار قائمة المركز المالي (الميزانية) لشركة أو تي أر سرفيسينق بسكرة لكيفية تدقيقها من طرف محافظ الحسابات ، وتنقسم الميزانية إلى قسمين (أصول و خصوم)، وأصول شركة أو تي أر سرفيسينق بسكرة كالتالي:

الجدول رقم09:أصـــول شركة أو تي أر سرفيسينق في 2018/12/31

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الإجمالي	الاهتلاك	المبلغ الصافي
2	**التثبيتات**			
21	تثبيتات عينية أخرى	12719357.00	7829542.08	**4889814.92**
275	قروض و أصول مالية أخري غير جارية	1974165.99	-	**1974165.99**
	مجمـوع التثبيتـات	**14693523.00**	**7829542.08**	6863980.91
3	**المخـزونات**			
31	مخزونات	2351280.19	-	**2351280.19**
	مجمـوع المخزونات	2351280.19	-	**2351280.19**
4	**المدينون**			
411	الزبائن	10914998.39	-	**10914998.39**
47	المدينون الآخرون	129341.64	-	**129341.64**
44	الضرائب وما شابهها	5515922.29	-	**5515922.29**
	مجمـوع المدينون	**16560262.32**	-	16560262.32
5	**الحسابات المالية**			
53/512	الخزينة	**18 425 446.94**	-	18 425 446.94
	مجمـوع الحسابات المالية	**18425446.94**	-	18425446.94
	مجموع الأصول	**50905030.94**	7829542.08	44 201 208

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

و خصوم شركة أو تي أر سرفيسينق زيبان–بسكرة – كما يلي :

الجدول رقم10:خصوم شركة أو تي أر سرفيسينق في 2018/12/31

رقم الحساب	الخصوم	المبلغ
1	رؤوس الأموال	
10	رؤوس الأموال الخاصة	**100000.00**
12	النتيجة الصافية	**2 062 198**
11	الترحيل من جديد	**27 266 280**
	مجمـوع رؤوس الأموال	29 428 478
168	قروض وديون مالية	**6336490.00**
	مجمـوع الخصـوم غيـر الجاريـة	6336490.00
401	موردون وحسابات ملحقة	**5 051 492**
4457	ضرائب	**3 223 585**
4	ديون أخرى	**161 164**
	مجمـوع الخصـوم	44 201 208

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

وجدول حساب النتيجة لشركة أو تي أر سرفيسينق–زيبان– بسكرة كما يلي :

الجدول رقم 11: جدول حساب النتيجة لشركة أو تي أر سرفيسينق في 2018/12/31

بيان الحساب	المبلغ
رقم الأعمال	19203153.00
تغيير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-
الإنتاج المثبت	-
إعانات الاستغلال	-
إنتاج السنة المالية (1)	19203153.00
المشتريات المستهلكة	13449802.00
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	230347.00
استهلاك السنة المالية (2)	13680149.00
القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	5523004.00
أعباء المستخدمين	2141129.00
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	40.00
الفائض الإجمالي عن الاستغلال(4)	3381835.00
المنتجات العملياتية الأخرى	-
الأعباء العملياتية الأخرى	-
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات	1055232.00
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	-
النتيجة العملياتية (5)	2326603.00
المنتوجات المالية	0
الأعباء المالية	0
النتيجة المالية(6)	-
النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	-
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-
الضرائب المؤجلة (تغيرات)حول النتائج العادية	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	19203153.00

مجموع أعباء الأنشطة العادية	16876550.00
النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)	2326603.00

المصدر:من إعداد الطالبين بناءا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

المطلب الثاني: التعليق على الكشوف المالية (قائمة المركز المالي)

يؤدي إتباع الشركة لإرشادات محافظ الحسابات لا محالة إلى المضي قدما نحوى تقديم كشوف مالية صادقة و موثوق منها وذات جودة عالية ،و بالتالي سنحاول من خلال الاعتماد على الكشوف المالية التي تخص سنتين متتاليتين لمعرفة فيما إذا كانت توصيات محافظ الحسابات تأخذ بمحمل من الجد أو العكس من طرف الشركاء محل الدراسة .

من خلال ملاحظتنا لتقرير محافظ الحسابات و الكشوف المالية المقدمة لنا من طرف محافظ الحسابات لهذه الشركة توصلنا إلى مجموعة من الملاحظات على هذه الكشوف المالية ويمكن تلخيص مجمل هذه الملاحظات فيما يلي :

-حسابات الأصول:

1-التثبيتات:

-**التثبيتات العينية الأخرى**:بلغت التثبيتات العينية الأخرى لسنة 2018 قيمة 12719357 دج و الاهتلاكات الخاصة بها فهي بقيمة 7829542.08 دج أي القيمة الصافية لها 4889814.92 دج ومقارنة مع سنة 2017 نلاحظ انخفاض قيمتها، و هي مقدرة ب12719357.11 دج في سنة2017 ،وتحتوي التثبيتات العينية الأخرى على ما يلي

الجدول رقم 12:التغيرات في حساب التثبيتات العينية الأخرى مقارنة بالسنة السابق

رقم الحساب	البيان	السنة		الاختلاف
		2018	2017	
2153	معدات وأدوات	8530570.79	8530570.79	**لا يوجد اختلاف**
2180	معدات نقل	4188786.32	4188786.32	
21	**التثبيتات العينية الأخرى**	**12719357.00**	**12719357.00**	
28	**الاهتلاكات**	**7829542.10**	**6252684.80**	**1576857.30**
28153	اهتلاكات معدات وأدوات	5252661.76	4000761.76	1251900.00
28180	اهتلاكات معدات النقل	2576880.32	2251923.06	324957.26
	المجموع الصافي لتثبيتات	**4889814.90**	**1206588.30**	**3683226.60**

المصدر:من إعداد الطالبين بناءا على وثائق مقدمة من طرف محافظ الحسابات

-أهداف المراقبة التي قمنا بها:

-التأكد من تطابق التسجيلات المحاسبية بين المستندات وما تم تسجيله.

-التأكد من أن اهتلاكات التثبيتات العينية الأخرى محسوبة بطريقة صحيحة و مدققة مع العلم أن الشركة تتبع طريقة الاهتلاك الخطي ،وتم اختيار هذه الطريقة لان التشريع الجبائي يؤكد على إتباع جميع المؤسسات الاقتصادية لهذه الطريقة.

-**قروض و أصول مالية أخرى غير جازية** :بلغت لسنة 2018 قيمة 1974165.99 دج بها وهذه لا تهتلك ، و هي التثبيتات المالية تسمى (كفالة الضمان) تتمثل في نسبة 5% ضمان للأشغال المنجزة و تكون مدة أكثر 12 شهر، بالتالي القيمة الصافية لها 1974165.99 دج ومقارنة مع سنة 2017نلاحظ انخفاض قيمتها، وهي مقدرة ب 274011.50 دج في سنة2017.

الجدول رقم 13: التغيرات في حساب قروض و أصول مالية أخرى غير جارية مقارنة بالسنة الماضية

رقم الحساب	البيان	السنة		الاختلاف
		2018	2017	
275	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	1974165.99	274011.50	1700154.49

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على وثائق مقدمة من طرف محافظ الحسابات .

2-المخزونات :

-مخزونات :

بلغت المخزونات لسنة 2018 بقيمة 2351280.19دج، ومقارنة مع سنة 2017 التي نلاحظ انخفاض قيمتها، و هي مقدرة ب274011.50 دج.

الجدول رقم 14:التغيرات في حساب مخزونات و منتجات قيد التنفيذ مقارنة بالسنة الماضية

رقم الحساب	البيان	2018	2017	الاختلاف
31	مخزونات	2351280.19	1777500.19	773780.00

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على وثائق مقدمة من طرف محافظ الحسابات.

3-المدينون :

-الزبائن :

الجدول رقم 15:التغيرات في حساب الزبائن مقارنة بالسنة الماضية

رقم الحساب	البيان	2018	2017	الاختلاف
411	الزبائن	10720160.39	11837295.89	3246503.00
4117	اقتطاعات الضمان	194838.00	194838.00	لا يوجد اختلاف

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على وثائق مقدمة من طرف محافظ الحسابات.

من خلال الجدول السابق أن الزبائن إنخفضت قيمتها في سنة 2018 المقدر ب 10720160.39 دج مقارنة بسنة 2017 المقدرة ب 11837295.89 دج وهذا لنقص الطلب على أشغال المؤسسة تنخفض قيمة الزبائن و إقتطاعات الضمان بقية ثابتة خلال السنتين.

-حساب المدينون الآخرون و الضرائب وما شابهها :

يقدر حساب المدينون الآخرون بمبلغ 129341.64 دج لسنة 2018 الذي ارتفعت قيمته مقارنة مع سنة 2017 الذي كانت قيمته 126766.80 دج ويسجل تحت رقم الحساب 47 في الميزانية و هو يمثل حسابات انتقالية والتي هي عبارة عن حسابات يسجل فيها كل العمليات غير المؤكدة وهذا الحساب مؤقت ،أما قيمة الضرائب المقدرة عليها في سنة 2017 ب .5549575.75 دج ،وفي سنة2018 تقدر ب 5515922.29 دج، نلاحظ انخفاض قيمتها أي إنخفضت حقوق الشركة لدى إدارة الضرائب .

4-الحسابات المالية:

-الخزينة:

النقديات الظاهرة في الميزانية بتاريخ 2018/12/31 ارتفعت إلى18425446.94 دج مقارنة بسنة 2017 والتي بلغت 9734533.69 دج والنقديات الخاصة بسنة 2018 ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 16:النقديات الظاهرة على كشوفات الحسابات البنكية لسنة 2018

البيان	مدينة	دائنة
بسكرة BADRبنك	2727589.05	-
الصندوق	15697857.89	
المجموع	**18425446.94**	

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على وثائق مقدمة من طرف محافظ الحسابات .

من خلال الجدول نلاحظ أن لشركة أو تي أر سرفيسينق تمتلك الحسابات المصرفية التالية :

لدى بنك BADRبسكرة مبلغ 2727589.05 دج، وفي الصندوق مبلغ 18697857.89 دج، نلاحظ أن نقديات موجودة لدى المؤسسة في تستمر في الزيادة خلال السنتين و هو مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة أي لديها سيولة تمكنها من مواجهة إلتزاماتها .

-حسابات الخصوم:

1- حساب رؤوس الأموال :

يتكون حساب رؤوس الأموال في 2018/12/31 من الحسابات الفرعية الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 17:التغيرات في حساب رؤوس الأموال مقارنة بالسنة الماضية

رقم الحساب	البيان	2018	2017	الاختلاف
10	رؤوس الأموال	100000.00	100000.00	لاشي
12	الخاصة	3326603.00	4761439.03	2434836.03
11	النتيجة الصافية	27266280.00	24939676.31	2326603.67
	الترحيل من جديد			
	المجموع	**30692883.00**	**29801115.34**	**891767.66**

المصدر:من إعداد الطالبين بناءا على وثائق مقدمة من طرف محافظ الحسابات.

لم تقم شركة أو تي أر سرفيسينق بزيادة رأسمالها طيلة السنتين، حيث رأسمالها من مبلغ: 100.000.00 دج .

من خلال ملاحظتنا لنتيجة الصافية نلاحظ انخفاض واضح في النتيجة و هذا من سنة 2017إلى سنة 2018،و قيمة الفرق تقدر بـــ:2434836.03 دج و هذا تراجع أرباح المؤسسة ، و ارتفاع حساب ترحيل من جديد لأنها المؤسسة لم توزع أرباحها .

2-حساب قروض و ديون مالية:

قدر مبلغها ب 6336490 دج وهي تخص قروض تم استلامها في إطار استثمار الشركة من شراء معدات النقل و قد تم منحها كقرض مالي ، و قيمة القروض لم يتغير خلال السنتين لأن المؤسسة لم تتحصل على قروض جديدة .

3- حساب الموردون و الضرائب و الديون الأخرى:

الموردون هم الأشخاص الطبيعيون والمعنويين(مؤسسات) الذين قامت الشركة بشراء مواد ولوازم لفائدة انجاز المشاريع، الذي إرتفع في سنة 2018 وقدر مبلغهم بـــ:5051492.41دج مقارنة مع سنة 2017 التي كانت قيمته 78311 دج و هذا الإرتفاع هو ديون المؤسسة لدى الموردين المخزونات و الخدمات ، أما قيمة الضرائب إرتفعت فقدرت بـــ: 3223585 دج في سنة 2018 و قدرت بـــ:2085192 دج في سنة 2017 وهذه الضرائب المفروضة على المؤسسة ،أما الديون الأخرى قدرت ب 161164دج في سنة 2018 ، أما في 2017سنة فقدرت بـــ:95160 دج وهنا نلاحظ ارتفاع قيمة الديون المفروضة على المؤسسة إتجاه الغير و بالتالي يجب على المؤسسة تسديد التزاماتها .

المطلب الثالث: تقرير المصادقة على الحسابات السنوية

في إطار مهمة التدقيق المحاسبي لقد قام محافظ الحسابات بفحص و مراقبة الكشوف المالية الملحقة بهذا التقرير للشركة و الموقعة بتاريخ 2018/12/31 ،و تتضمن قائمة الميزانية و جدول حساب النتيجة .

إن عملية المراقبة و الفحص التي قام المدقق بها تمت وفق قواعد محافظ الحسابات المقبولة عموما ، و التي تعتمد على المراقبة الميدانية و إجراءات المراقبة الأخرى التي نعتبرها ضرورية بالنظر إلى القواعد التي تحكم عمليات المراقبة القانونية ،وحسب رأي محافظ الحسابات فانه يمكن تقديم التحفظات التالية:

-وجود دفاتر محاسبية لكنها غير محينة، بمعنى عدم تسجيل جميع الحسابات و المبالغ إلى غاية 31-12-2018 غير مسجلة في الدفاتر.

-لاحظنا استعمال شركة أو تي أر سرفيسينق لحركة الصندوق (سحب و إيداع) بشكل مفرط أدى ذلك إلى ظهور حساب 53 الصندوق في 2018/12/31 مدينا بمبلغ 15697857.89دج والسبب في ذلك تسديد الشركة لمشترياتها من مواد ولوازم نقدا .

-عدم وجود دفتر خاص بالصندوق يسجل فيه المسحوبات و المدفوعات، يقوم بمسكه أمين الصندوق، هذا الدفتر له أهمية كبيرة لان الشركة تقوم بتسديد مشترياتها نقدا.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال الفصل التطبيقي و تأكيدا لما توصلنا إليه في الإطار النظري للإجابة على إشكالية البحث المطروحة مسبقا، فان اختيار شركة أو تي أر سرفيسيق كدراسة حالة من خلال الدراسة الميدانية بمكتب محافظ الحسابات تمكنا من التعرف عن قرب و ميدنيا من التعرف على المكتب و الخدمات التي يقوم بتقديمها ، و مختلف الإجراءات و الخطوات المتعلقة بالطرق التي يتبعها محافظ الحسابات ،و هذا بداية قبول للتوكيل و من ثم جمع المعطيات و المعلومات حول الشركة و من ثم القيام بعملية التدقيق شركة ما، وان اختيار قائمة ميزانية شركة أو تي أر سرفيسينق لدليل عن كيفية قيام مهمة محافظ الحسابات في تدقيق وفحص وتحقيق وإعداد تقرير إبداء الرأي حول صحة الحسابات ومن ثم المصادقة عليها.

يقوم محافظ الحسابات وهو شخصية قانونية تحكم على سلامة الشركة أو عدمها بالمصادقة على الكشوف المالية من خلال الإطلاع على السندات المحاسبية، وأيضا بإعداد التقرير الذي له أهمية كبيرة في الشركة من خلال التأكد من دقة وسلامة الكشوف المالية، إن الشركة تلتزم بتطبيق إرشادات محافظ الحسابات وذلك يحقق أثر إيجابي على الكشوف المالية، وفي الأخير تطبيق التدقيق الخارجي على الشركة يساهم بدرجة كبيرة في تحسين المعلومات المالية والمحاسبية الموجودة في عناصر الكشوف المالية .

خـاتمـة

الخـاتمة

و إن مهنة التدقيق تحتاج إلى توفر صفات ذاتية و مهارات شخصية و معرفة واسعة و الالمام التام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، أما التدقيق يخدم عدة أطراف المستثمرين و رجال الأعمال والهيئات الحكومية المساهمين ، و تعتمد على الكشوفات المالية لإتخاذ قرارتها و رسم سياستها .

إذ حاولنا من خلال تناول موضوع محافظ الحسابات في زيادة موثوقية الكشوف المالية معالجة الإشكالية البحث التي تدور حول دور محافظ الحسابات في زيادة موثوقية الكشوفات المالية ، و من أجل ذلك فمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة و الدراسة الميدانية من جهة أخرى ، حيث تناولنا الدراسة النظرية في فصلين .

الفصل الأول الإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات التي تشمل التدقيق و مهنة محافظ الحسابات و مهنته في الجزائر، و الفصل الثاني فتناولنا مهنة محافظ الحسابات في عملية تدقيق الكشوفات المالية من خلال التطرق إلى أساسيات حول الكشوفات المالية و محتوى و عرض الكشوفات المالية و تقارير محافظ الحسابات على موثوقية الكشوفات المالية .

أما الدراسة الميدانية كانت بمكتب محافظ الحسابات ، حيث قمنا بتعرف على محافظ الحسابات و مختلف الإجراءات التي يتبعها محافظ الحسابات في أداء عمله ، و كيفية إعداده لتقرير النهائي و قمنا بدراسة شركة أو تي أر سرفيسينق زيبان التي إخترتها كدراسة حالة هو محاولة إسقاط بين الجانب النظري و التطبيقي لمحافظ الحسابات .

فيما يخص إختيار الفرضيات فقد أدت معالجة البحث النتائج التالية :

1. التدقيق هو عملية مراقبة و فحص للكشوفات المالية يشمل على بحث و تقديم تحليلي للسجلات و العملية قصد التأكد من صحتها و صدقها .
2. محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص و تحت مسؤليته مهنة الشهادة بصفة و إنتظام حسابات و كشوفات المؤسسة المتعلقة بالجرد حسابات الاستغلال الإجمالية ، حسابات النتيجة و الميزانية ، و الوثائق السنوية للمؤسسة .
3. تأكد لنا بأن نجاح عملية التدقيق المحاسبي تتوقف على إتباع المحافظ لمجموعة من المعايير الإجراءات المتعارف عليه من المهنيين .

4. محافظ الحسابات يقوم بإتباع منهجية واضحة ، ابتداءا بقبول المهمة و التخطيط لعملية التدقيق ، و الحصول على أداة الاثبات ثم إعداد التقرير .

نتائج الدراسة :

1- إن التدقيق المحاسبي و مراجعة الحسابات ضرورة حتمية لابدا منها في مؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة على حد سواء و هذا من خلال التقرير الذي يعده المراجع حول الحسابات المالية و محاسبة المؤسسة كونه يتصف بالإستقلالية ، المصادقة و الحياد

2- للمدقق حقوق يتمتع بها ، كما عليه واجبات و مسؤوليات .

3- يظهر من خلال استفادة المؤسسة من التدقيق الخارجي للحسابات ، إن أنه عناصر الخلل التي أشار لها التدقيق موجود و يرجع هذا أساسا إلى عدم القيام بكامل الإجراءات التصحيحية وفقا لرأى محافظ الحسابات .

4- لا تنحصر مهمة محافظ الحسابات في مراقبة الحسابات فقط و إنما يعتبر أيضا مهام أمان و جهاز واقي ضد تلاعب قانوني أو إختلاس و طرف فعال في إكتشاف الأخطاء المحاسبية ، التي تساعد على إستمرار الشركة و تحمي مصالح الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية .

5- يقوم محافظ الحسابات بتدقيق عناصر الكشوف المالية و ذلك من خلال طرق و أساليب مختلفة تتمثل في الجرد الفعلي للأصل و فحص كل ما يزيد من درجة الثقة و المصداقية في العناصر المكونة للكشوف المالية .

6- بروز مكانة و أهمية التدقيق الحسابات في الجزائر ، و يتجسد ذلك من خلال القوانين و المراسيم الصادرة في سبيل تنظيم المهنة .

7- إن المهنة الرئيسية لمحافظ الحسابات هي فحص الحسابات و الكشوف المالية بقصد تحقق من تطبيق المبادئ و المعايير المهنية و الإجراءات بطريقة سلمية و متجانسة من سنة إلى أخرى ، و يكون الغرض من قيام بالمهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني على الكشوف المالية يوضع تحت تصرف مستخدمي هذي الكشوفات و بذلك يعتبر تقرير محافظ الحسابات بمثابة وسيلة الإتصال بينه و بين مستخدمي الكشوفات المالية للتدقيق .

8- محافظ الحسابات له دور مهم في المؤسسة و ذلك بإعتبارها عملية هادفة تعمل على إعطاء الصورة الواضحة للكشوفات المالية .

9- يعتبر نجاح المؤسسة الإقتصادية في إتخاذ القرارات الملائمة مرهونا بالكشوفات المالية و التي على سياستها سير إتخاذ القرارات .

التوصيات و الإقتراحات :

1- إلزام محافظى الحسابات بدورات تدريبية ، من أجل تهيأتهم للإنتقال إلى تطبيق معايير التدقيق الجزائرية ، و تفعيل مشاركتهم في الملتقيات التي تخص المهنة التي تنظمها الجامعات ، للخروج بنخبة محافظى حسابات تتناسب و متطلبات المعايير الدولية .

2- ضرورة نشر المؤسسات الجزائرية لكشوفاتها المالية على الشبكة المعلوماتية ليكون محافظي الحسابات على دراية كافية بعملية التدقيق عبر الأنترنات ، و ذلك من خلال مصالح الضرائب أو مصالح السجل التجاري .

3- ضرورة الإعتماد على محافظي الحسابات نظرا للأهمية البالغة لمحافظي الحسابات .

4- لابد من الإهتمام بتقارير محافظ الحسابات و عدم إهمالها و الأخذ بها و بالتوصيات و الحلول .

5- الإستفادة من بعض الدول في وضع معايير التدقيق إختصارا للوقت و تجنب الأخطاء الممكن حدوثها من خلال تكيف هذه المعايير مع البيئة الجزائرية .

6- ترقية الهيئة المهنية التي تخص تنظيم مهنة التدقيق .

7- زيادة مسؤولية محافظ الحسابات الخاصة في إكتشاف الغش و الأخطاء .

أفاق الدراسة :

تناولت هذه المذكرة موضوع دور محافظ الحسابات في زيادة موثوقية الكشوفات المالية و ذلك من خلال جانب نظري و أخرى تطبيقي ، و في ختام دراستنا نأمل لأن يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع لدراسة مستقبلية و محاور بحث جديدة يمكن ذكر البعضمنها :

- فعالية تقرير محافظ الحسابات في توصيل رأيه لمختلف مستخدميه .
- دور محافظ الحسابات في زيادة موثوقية الكشوفات المالية .
- مساهمة التدقيق الخارجي في إكتشاف نقاط القوة و الضعف لنظام الرقابة .

أثر إلزام محافظ الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية على عملية المراجعة .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1-إبراهيم نور عبد الناصر، و إبراهيم إيهاب نظمي. المحاسبة المتوسطة. دار النشر و التوزيع و الطباعة.عمان –الأردن. (2014).

2-أحمد الدليمي، و أخرون. مبادئ المحاسبة المالية .دار الثقافة للنشر و التوزيع. عمان –الأردن. (2005).

3-أحمد حلمي جمعة. التدقيق الحديث للحسابات. دار الصفاء للنشر والتوزيع .عمان. (1999).

4-أحمد حلمي جمعة. المدخل الحديث لمراجعة الحسابات. دار صفاء للنشر والتوزيع .عمان، الأردن. (2000).

5-أحمد حلمي جمعة. المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان، الأردن . (2015).

6-أحمد صلاح عطية. مشاكل التدقيق في أسواق المال. الدار الجامعية. مصر .(2003).

7-أحمد قايد نور الدين. التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية. دار جنان للنشر والطباعة والتوزيع .الأردن. (2015).

8-أحمد لطفي أمين السيد. إعداد و عرض الكشوفات المالية في ضوء معايير المحاسبة (الإصدار ط1). الدار الجامعية للنشر. الإسكندرية –مصر. (2008).

9-أحمد نور. تدقيق الحسابات من الناحيتين النظرية و العملية. الدار الجامعية. الإسكندرية –مصر .(1990).

10-إسماعيل يحي التكريري، و أخرون. أسس و مبادئ المحاسبة المالية. دار حامد. الأردن. (2010).

11-ادريس عبد السلام الأشتيوي. المراجعة معايير وإجراءات. دار النهضة العربية. بيروت.لبنان. 1996.

12-الرقاد سامي محمد. نظرية المحاسبة. دار المسيرة للنشر. الأردن (2011).

13-الشاهد سمير محمد، و طارق عبد العال حمادة. قواعد إعداد و تصوير الكشوفات المالية للبنوك. اتحاد المصار العربية.لبنان .(2000).

14-إيهاب نظمي، رأفت سلامة، و أحمد كلبوتة. مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها. دار وائل للنشر .الأردن: الجزء1. (2011).

15-ايهاب نظمي .هاني العزب. تدقيق الحسابات الإطار النظري. دار رائد للنشر.عمان .الأردن. 2012.

16-توفيق مصطفى أبو رقبة، و عبد الهادي إسحاق المصري. تدقيق ومراجعة الحسابات. دار الكندي. الأردن. (2000).

17-جريوتج هيني فان. معايير التقارير الدولية. (طارق عبد العال حمادة، المترجمون) الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. (2006).

18-جمال الجعارات. معايير التقارير المالية الدولية 2007. عمان -الأردن: الإثراء للنشر و النشر و التوزيع. (2008).

19-حلمي جمعة. مدخل إلى التدقيق الحديث. عمان، الأردن. (2005).

20-حسين أحمد دحدوح،حسين يوسف القاضي. تدقيق الحسابات المتقدم الإطار النظري والإجراءات العملية. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.(2009).

21-خالد الراوي، و سعادة مرابعة يوسف. التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي . الأردن: دار المسيرة ،ط1. (2000).

22-رأفت محمود سلامة، و أخرون. علم تدقيق الحسابات العملي (المجلد الطبعة الأولى). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .عمان، الأردن. (2011).

23-رزق أبو زيد الشحنة. تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الطبعة الأولى). عمان، الاردن: دار وائل للنشر. (2015).

24-رؤوف عبد المنعم حسين شادلي. مبادئ المراجعة بين الفكر والتطبيق. الفاروق الحديث للطباعة والنشر. الإسكندرية، مصر. (2000).

25-سامي محمد الرقاد. نظرية المحاسبة. دار المسيرة للنشر. الأردن. (2011).

26-شعيب شنوف. محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS. مكتبة الشركة الجزائرية .بوداود -الجزائر ،الجزء 1. (2008).

27-طارق عبد العال حمادة. التقارير المالية (الإصدار ط1). الدار الجامعية الإسكندرية. (2005).

28-طارق عبد العال حمادة. موسوعة معايير المحاسبة. الدار الجامعية. الإسكندرية. (2003).

29-طارق عبد العال حمادة، و محمد الشاهد.. قواعد إعداد و تصوير الكشوفات المالية للبنوك. إتحاد المصار العربية. بيروت -لبنان. (2000) .

30-صالحي محمد، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من اتنافسية المؤسسة ، مركز رماح البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان ،2016.

31-عبد الرحمان عطية. المحاسبة العامة وفق النظام المحسبي المالي. دار جيطلي. الجزائر. (2010).

32-عبد الستار الكبيسي. الشامل في مبادئ المحاسبة (الإصدار ط2). : دار وائل للنشر .عمان - الأرن. (2002).

33-عبد العالي منصور، و أحمد طرطار. تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي. جسور للنشر و التوزيع الجزائر. (2015).

34-عبد الفتاح الصحن، و أخرون. التدقيق مدخل فلسفي تطبيقي. الدار الجامعية للنشر .الإسكندرية - مصر. (1986)

35-عبد الفتاح الصحن، و محمد سمير الصبان. أسس المراجعة. دار الجامعية . الاسكندرية. (2004).

36-عبد الله خالد أمين، و خليل محمود الرفاعي. علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية. دار وائل للنشر. الأردن. (2000).

37-عبد الوهاب سماي علي. المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد. دار هوامة .الجزائر. (2011).

38-علي عبد الوهاب نصر. القياس و الإفصاح المحاسبي. الدار الجامعية. الإسكندرية -مصر. (2007).

39-غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان ، الأردن.(2006) .

40-محمد التهامي طواهر، و مسعود الصديقي. المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. (2003).

41-محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.(2008).

42-محمد بوتين. المحاسبة العامة للمؤسسة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. (1999).

43-محمد سمير الصبان،نصر علي عبد الوهاب، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية والآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية.(2002).

44-محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات ،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان.(2009).

45-محمد جمال علي هلالي، و عبد الرزاق شحادة. محاسبة المؤسسات المالية لبنوك التجارية و شركات التأمين. دار الناعج. عمان -الأردن. (2007).

46-محمد مصطفى سليمان. الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات. الدار الجامعية. الاسكندرية، مصر (2004).

47-محمد مطر. المحاسبة المالية. دار حنين. عمان -الأردن. (1993).

48-ميجس فالتر، و ميجس روبرت. المحاسبة المالية. (عبد الفتاح أبو المكارم، المترجم). دار المريخ للنشر. الرياض -السعودية. (2007).

49-نعوم ريان، و طلال الحجازي. المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية. دار جهينة للنشر و التوزيع.(ط1). عمان -الأردن. (2007).

50-نواف محمد عباس الرماحي، تدقيق المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، (2009).

51-هادي التميمي. مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية. :. دار وائل للنشر. ط2. عمان. (2004).

52-هندريكس إلدون س. النظرية المحاسبية (الإصدار ط1). (كمال خليفة أبو زيد، المترجمون). الإسكندرية -مصر. (2008).

53-يوسف محمد الجربوع. مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق. مؤسسة الوراق للنشر .عمان، الأردن. (2000).

مذكـــــرات :

54-أبو حمام ماجد اسماعيل. أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. مذكرة ماجستير . غزة -فلسطين، تخصص محاسبة و تمويل ،قسم المحاسبة و التمويل ،كلية التجارة،عمادة الدراسات العليا، فلسطين: الجامعة الإسلامية. (2009).

55-المنتصر بالله سهيل نقولا ترزي. أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم 700 الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تضييق فجوة التوقعات-دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات ومعدي القوائم المالية والأكاديمية في قطاع غزة. ، مذكرة ماجستير . غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية. (2014).

56–حسناء مشري. دور و أهمية الكشوفات المالية في اتخاذ القرارات. مذكرة ماجستير . سطيف، تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة فرحات عباس، الجزائر: جامعة فرحات عباس. (2008).

57–حمزة بوسنة. دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح. مذكرة ماجستير في العلوم التجارية . سطيف، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص مالية و محاسبية معمقة، الجزائر: جامعة فرحات عباس. (2012/2011).

58–عمر شريقي. التنظيم المهني للمراجعة. أطروحة دكتوراه (غير منشورة) . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر: جامعة فرحات عباس. (2012/2011).

59–لقليطي الأخضر. مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر. دراسة حالة من خلال الاستبيان، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة . باتنة، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة،(غير منشورة) ، الجزائر: جامعة باتنة. (2009/2008).

60–محمد راسم خرف الله. دور محافظ الحسابات في تأكيد المعلومة المحاسبية الواردة في جدول سيولة الخزينة. مذكرة ماستر . بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر. (2015).

61–يعقوب ولد الشيخ محمد ولد يورة. التدقيق المحاسب في المؤسسات العمومية. أطروحة دكتوراه . تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة بوبكر بلقايد. (2015/2014).

المجالات والملتقيات و محاضرات

62–إبراهيم سليمان، و عمر الزوي. أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم 700 المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضيق فجوة التوقعات–دراسة ميدانية لآراء مدققي الحسابات ومعدي القوائم المالية والمستثمرين والأكاديميين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 7 (العدد 4). (2011).

63-إسماعيل جوامع. محاضرات في التدقيق. مطبوعة موجهة للطلبة السنة 2 ماستر تدقيق محاسبي (غير منشورة) . بسكرة، جامعة محمد خيضر: الجزائر. (2014).

64-جمعة هوام، و نوال لعشوري. دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. الملتقي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة-واقع ،رهانات و أفاق. أم البواقي: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي. (2010).

65-عماري ديلمي .دور المراجعة الخارجية في ضمن مصداقية المعلومات المحاسبيةمداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق كمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات .20 نوفمبر. الأغواط.(2019).

66-ربيع يوصبيع، و آخرون. واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. ملتقى وطني .الجزائر. جامعة الوادي. (2013).

67-رواني بوحفص. تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء القانون 10-01. الملتقى الوطني حول تأهيل مهنة التدقيق بمراجعة الأزمات المالية و المشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات. الأغواط: جامعة عمار ثليجي. (2013).

68-ساعد بوراوي. الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي و المالي الجزائري. مداخلة مقدمة في المتلقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبة الدولية. الوادي: جامعة الوادي. (2010).

69-شريقي عمر. مسؤوليات محافظ الحسابات -دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية-. مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، العدد 12،(2012).

70-عبد العالي محمدي. دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري. مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي الإداري (صفحة 3). الجزائر: جامعة الجزائر. (2012).

71-علي عبد القادر دنيبات. الدلالات لفقرة التقرير النظيف لمدقق الحسابات الخارجي. مجلة العلوم الدارية. (العدد2). (1999).

72–علي عزوز، و محمد متولي. متطلبات تكييف الفواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي. الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي فس ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب تطبيقات و أفاق معهد العلوم الإقتصادية و علوم التسيير. الوادي: المركز الجامعي بالوادي. (2010).

73–عمار بن عيشي، و سامي عمري. تطبيق قواعد الحوكمة و أثره على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية –دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية–حالة ولاية بسكرة. الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة –واقع–رهانات– و أفاق. أم البواقي: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي. (2010).

74–محمد أمين لونيسة، و يحيى سعيدي. دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية باستخدام التحليل المالي –دراسة حالة مجلة العلوم الإنسانية. مجلة العلوم الإنسانية ،مارس. العدد 43.(2016).

75–محمد سامي مجدي. دور لجان التدقيق في حوكمة الشركات و أثرها على جودة الكشوفات المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلة 46 (العدد 02). (2009).

76–محمد مجدي محمد سامي. دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة الكشوفات المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 46 (العدد 02). (2009).

78–ميلود عزوز. دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية.مداخلة مقدمة في ملتقى. سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955. (2007).

79–هواري سويسي، و بدر الزمان حمقاني. نموذج مقترح لتقييم جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي. الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح. (2011).

قـــوانين رسـمية :

80-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. (العدد19) . (2009).

81-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية القانون 10-01 و نصت المادة 25. المتعلق بمهن خبير المحاسب و محافظ الحسابات و محاسب معتمد ، العدد 42 . الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية. (29 يونيو, 2010).

82-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية الجزائرية ،القانون رقم 10- 01 ، المادة 63. المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، العدد 42 . الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية. (29 يونيو, 2010).

83-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية القانون رقم 10-01 و نصت المادة 22. المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد ، العدد42 . الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية. (29 يونيو, 2010).

84-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القرار. المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوي الكشوف الماية و عرضها و كذا مدونة الحسابات . الجزائر. (26 جويلية, 2008).

85-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم التنفيذي رقم 11-202. الجريدة الرسمية العدد 30 المؤرخة في 01 جوان 2011 ، المادة 02 . الجزائر. (26 ماي, 20.11).

86-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قرار مؤرخ في 12 يناير سنة 2014 الصادرة في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أفريل 2014. يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات ، العدد24 . الجزائر. (12 يناير, 2014).

87-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.. قرار مؤرخ في 24 يونيو 2013 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أفريل 2014. المتعلق بمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات حيث يجب أن يتضمن التقرير اعام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول الحسابات الفردية ، العدد 24 . الجزائر، الجزائر. (30 أفريل, 2014).

88-الوزارة المالية.. منشور وزاري رقم 001. المتعلق بممارسة مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الوزارة المالية . الجزائر: المطبعة الرسمية. (28 فيفري, 2016)

مواقع الكترونية

89-وليد ناجي الحيالي. (28 02, 2020). المحاسبة المتوسطة. تم الاسترداد من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك 2007: http://www.ai-academy.org

المراجع باللغة الأجنبية

90-Abdelhamid Boubakeur, Comptabilité Général, Berti edition,Alger ,2009.

91-Antoine MERCIER, Philippe MERLE, Audit et commissariat aux comptes : guide de l'auditeur et de l'audité. Editions Francis Lefebvre, Paris, 2009/2010 .

92-Bécour, H. Bouquin, Audit Opérationnel, 2e édition, Economica, Paris .(1996).

93-Bernard Raffournier,Les normes comptable internationales(ifrs),4ème edition,economica,paris,France ,(2010).

94-Bernard.Y et Colli J.c ,Vocabulaire économique et financier ,edition economica, Paris.(1996).

95-Bénédict.G ; Keravel.R et Poisson M ,L'Audit dans le secteur public,Clet,Paris.(1986).

96-Donald E. Kieso, Jerry J. Weygand, Terry D. Warfield, Intermediate Accounting , 2nd Edition Publisher, John Wiley & Sons, New York, USA.(2007).

97-Lionnel .C et Gerard.v, Audit et control interne, aspects financiers-opération et stratégique Dolloz Gestion, Paris, 4e Edition.(1992).

98-MIKOL, Audit financier et commissariat aux comptes. 3ème édition, e-theque, Lille.(2003).

99-Mokhtar Belaibou, pratique de l'audit, Berti edition, Alger .(2011).

100-Odile Barbe Doudou, Laurene Dideleet, Maitrise les IFRS, 2ème édition, groupe revue Fiduciaire, Paris France.(2008).

101-Bernard Germond, Audit Financier, Guide pour l'audit de l'information financière des entreprises, Dunod, paris.(1991).

102-Archambeault, The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases " , USA: Prentice-Hall International, Inc

103-Cohen, et al, The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality " , Journal of Accounting Literature, Vol.43, Issue 1.(2004).

104-Kamel HADDOUCH, Commissaire aux comptes , Les domaines d intervention du commissaire aux comptes, Revue l'Auditeur N2, la Chambre National des Commissaires aux Comptes , Alger ,25 Octobre .(2014).

105-Wassila MOUZAI, La mission du commissaire aux comptes, Formation à l ISGP, Alger , Juin 2012 .

106-Lois munro and Jenny Stewart, External auditors reliance on internal audit: the impact of sourcing arrangements and consulting activities, Griffith university.(2009).

107-The role and function of external auditors, The Institute of Chartered Accountants in Australia, www.charteredaccountants.com .au, p8 consulter le 28/02/2002.

تحديد الهيئة.....

الاعتماد: .....

قبول الوكالة

تطبيقا لمحضر اجتماع المؤرخ في: ..... الصادرة عن .....

عين السيد: ..... كمحافظ حسابات .....

..... لوكالة محافظ الحسابات للسنة المالية ..... إلى غاية السنة المالية ..... وهذا طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم: 01-351 المؤرخ في: 24 شعبان عام 1422هـ الموافق لـ10نوفمبر سنة 2001م والمتضمن تطبيق أحكام المادة 101 من القانون رقم: 99-11 المؤرخ في: 23ديسمبر سنة 1999م والمتضمن قانون المالية لسنة 2000م، والمتعلقة بكيفيات مراقبة استعمال إعانات الدولة أو الجماعات المحلية للجمعيات والمنظمات.

يصرح محافظ الحسابات بأنه لم يتعرض لأي تنافي منصوص عليه في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

- السيد: .....

- رقم التسجيل في قائمة المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين: ..... بتاريخ.....

العنوان: .....

حرر ب..... في.....

إمضاء